وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة باجي مختار –عنابة– UNIVERSITE BADJI MOHKTAR – ANNABA

كلية: العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم: علم الاجتماع والديموغرافيا

أطروحة

مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث بعنوان:

بنية الفعل الإجرامي للجماعات الإجرامية

دراسة ميدانية في حي سيبوس وحي سيدي سالم

-ولاية عنابة أنموذجا-

تخصص: علم اجتماع الانحراف والجريمة

إعداد الطالب: –خروفة سعيد

إشراف: – الأستاذ الدكتور/ عمارة فاتح

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الصفة	الرتبة العلمية	الجامعة
أ.د/ محمد كريم فريحة	رئيسا	أستاذ	جامعة باجي مختار – عنابة
أ.د/ فاتح عمارة	مشرفا مقررا	أستاذ	جامعة باجي مختار – عنابة
د/ عائشة بية زيتوني	عضو مناقشا	أستاذة محاضرة –أ–	جامعة باجي مختار – عنابة
أ.د/ الطيب صيد	عضو مناقشا	أستاذ	جامعة محمد الشريف مساعدية – سوق أهراس
د/ منير بن دريدي	عضو مناقشا	أستاذ محاضر –أ–	جامعة محمد الشريف مساعدية – سوق أهراس

السنـــة الجـــامعيـــة:

2024/2023

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

شكر وتقدير

الحمد لله على نعمه والشكر له على توفيقه لنا وبعد:

أتقدم بالشكر الجزيل وفائق التقدير والاحترام إلى الأستاذ

الدكتور المشرف "عمارة "فاتح على كل ما قدمه لي من توجيهات

منهجية ونصائح علمية قيمة وعلى كل ما منحه لنا من جهد ووقت

في إنجاز هذا العمل المتواضع.

كما لا يفوتني أن أعبر عن بالغ شكري وعرفاني لكل أستاذ

رافقني في مسيرتي الدراسية خاصة أساتذة علم الاجتماع.

فهـــرس المحتويـــات	الصـفحـة
شكر وتقدير	
الإهـــداء	
فهرس المحتويات	
فهرس الجداول	
فهرس الأشكال	
ملخص الدراسة (اللغة العربية، الإنجليزية)	
مقدمـــة	أ - ج
الفصل التمهيدي: الإشكالية – الأهمية – الأهداف – الصعوبات	04 – 12
أولا: تحديد الإشكالية	06 – 09
ثانيا: أهداف الدراسة	10
ثالثا: أهمية الدراسة	11
رابعا: صعوبات الدراسة	12
الفصل الأول: الإطار المفهومي والنظري للدراسة	13 – 53
تمهيد	15
أولا: الإطار المفهومي للدراسة	16 – 31
1: المفاهيم الأساسية	16 – 28
1-1: بنية الفعل الإجرامي	16 – 25
أ) البنية	16 – 18
ب) الفعل	19 – 21
ج) بنية الفعل	22 – 23
د) الفعل الإجرامي	23 – 25
2-1: الجماعات الإجرامية	26 – 28
أ) الجماعة	26 – 27
ب) التعريف الإجرائي للجماعات الإجرامية	27
ج) التعريف الإجرائي لبنية الفعل الإجرامي للجماعات الإجرامية	28

2: المفاهيم المساعدة	31 – 28
2-1: النظم الاجتماعية	29 – 28
2-2: التعريف الاجرائي للنظم الاجتماعية	30 – 29
2-3: الحي	31
ثانيا: الإطار النظري للدراسة	52 – 31
1: الدراسات السابقة	43 – 31
1-1: الدراسات الأجنبية	34 – 31
أ) دراسة "إزدور تشاين"	32 – 31
ب) دراسة "فريديريك تراشر"	33 – 32
ج) دراسة «كليفارد شو"	34 – 33
1-2: الدراسات العربية	37 – 35
أ) دراسة "سيد عويس"	36 – 35
ب) دراسة "حسن الساعاتي"	37 – 36
1-3: الدراسات الجزائرية	43 – 38
أ) دراسة "علي بوعناقة"	39 – 38
ب) دراسة "العابد ميهوب"	41 – 40
ج) دراسة "علي مانع"	43 – 41
2: المقاربات النظرية	52 – 44
2-1: المقاربة النظرية للعلاقة بين (البنية-الفعل الإجرامي)	45 – 44
أ) نظرية التشكيل البنائي لـ "أنطوني غيدنز"	45 – 44
2-2- المقاربات النظرية الاجتماعية لبنية الفعل الإجرامي للجماعات الإجرامية	47 – 45
أ) النظرية اللامعيارية لـ " ايميل دوركايم"	46 – 45
ب) نظرية التركيب الاجتماعي واللامعيارية لـ " روبرت ميرتون"	47 – 46
ج) نظرية الاختلاط التفاضلي لـ "إدوين سذرلاند"	48 – 47
د) نظرية التعلم الاجتماعي لـ " ألبرت باندورا ووالترز"	49 – 48
هـ) نظرية الثقافة الفرعية لـ "ألبرت كوهن"	52 – 50

• التعقيب على المقاربات النظرية للدراسة	52
خلاصة	53
الفصل الثاني: التطور التاريخي للفعل الإجرامي والجماعات الإجرامية	54 – 83
تمهيد	56
أولا: الفعل الإجرامي للجماعات الإجرامية في العصور القديمة	57 – 65
1: فكرة التضامن الإجرامي عند الجماعة الإنسانية الأولى	57 – 61
2: الفعل الإجرامي في بلاد ما بين النهرين والحضارة المصرية القديمة	57 – 58
3: الفعل الإجرامي عند الإغريق والرومان	58 – 59
ثانيا: الفعل الإجرامي للجماعات الإجرامية في العصور الحديثة	59 – 61
1: تدويل الفعل الإجرامي في العصر الحديث	61 – 65
2: مرحلة انتقال الفعل الإجرامي من المحلية إلى العالمية	61 – 63
3: الفعل الإجرامي من التأقيت إلى الاستمرارية	63 – 65
ثالثا: أهم الجماعات الإجرامية الكبرى	66 – 74
1: المافيا الإيطالية	66 – 69
1-1: تشكيل المافيا الإيطالية وهيكلها التنظيمي	66 – 69
2-1: أهم الأنشطة الإجرامية للمافيا الإيطالية	66 – 67
2: المافيا الصينية	67 – 68
2-1: تشكيل المافيا الصينية وبناؤها التنظيمي.	69
2-2: الأنشطة الإجرامية التي تمارسها المافيا الصينية	70 – 74
3: اليآكوزا اليابانية	70 – 71
3-1: تشكيل عصابات اليآكوزا	71 – 72
3-2: أهم الأنشطة التي تمارسها اليآكوزا اليابانية	72 – 73
رابعا: النسق الاجتماعي للجماعات الإجرامية	74 – 83
1: بيئة الصحبة السيئة	75 – 78
2: تكوين الجماعات الإجرامية	76 – 77
3: تأثير عدم التنظيم الاجتماعي في معدلات الإجرام	77 – 78

4: العوامل الاجتماعية المساعدة في تشكيل الجماعة الإجرامية	80 – 78
خلاصة	84
الفصل الثالث: خصائص تشكل بنية الفعل الإجرامي للجماعات الإجرامية في أحياء ولاية عنابة	97 – 85
تمهيد	87
أولا: خصائص بنية الفعل الإجرامي للجماعات الإجرامية في أحياء ولاية عنابة	94 – 88
1) أنواع الأحياء في ولاية عنابة	89 – 88
2) الخصائص الجغرافية	90 – 89
3) الخصائص الاجتماعية	91 – 90
4) الخصائص الاقتصادية	92 – 91
5) الخصائص السياسية والثقافية	94 – 92
ثانيا: علاقة الحي بتشكيل بنية الفعل الإجرامي للجماعات الإجرامية	96 – 95
خلاصة	97
الفصل الرابع: المنهج والأدوات الإجرائية	109 – 98
تمهيد	100
أولا: المنهج المعتمد في الدراسة	103 – 101
1: المنهج "الوصفي"	102 – 101
2: أسلوب "دراسة الحالة"	103 – 102
2-1: خطوات أسلوب دراسة الحالة	103 – 102
2-2: أهداف أسلوب دراسة الحالة	103
ثانيا: أدوات جمع البيانات	107 – 104
1: الملاحظة بدون مشاركة	104
2: المقابلة الفردية الحرة	106 – 105
3: المقابلة المعمقة	107 – 106
4 : الأساليب الإحصائية للدراسة	107
ثالثا: مجالات الدراسة	108 – 107
1: المجال المكاني للدراسة	107

2: المجال الزماني للدراسة	108 – 107
3: المجال البشري للدراسة	108
خلاصة	109
الفصل الخامس: الإطار الميداني للدراسة	156 – 110
تمهيد	112
أولا: عرض البيانات الميدانية نوعيا لأفراد الجماعات الإجرامية لحي سيبوس وحي سيدي سالم	141 – 113
1) الجماعة الإجرامية لحي سيبوس	125 – 113
1-1) الجماعة الإجرامية الأولى	117 – 113
2-1) الجماعة الإجرامية الثانية	125 – 118
2) الجماعة الإجرامية الثالثة لحي سيدي سالم	141 – 126
ثانيا: تقديم البيانات الميدانية كميا لأفراد الجماعات الإجرامية لحي سيبوس وحي سيدي سالم	155 – 142
ثالثا: مناقشة النتائج	161 - 156
رابعا: النتائج العامة للدراسة	163 – 162
خامسا: الاقتراحات والتوصيات	164
خاتمة	167 – 165
قائمة المراجع	172 – 168
الملاحق	/

فهرس الجداول:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	يبين نوع الجنس للجماعات الإجرامية لحي سيبوس وحي سيدي سالم معا	142
02	يبين الفئات العمرية للجماعات الإجرامية لحي سيبوس وحي سيدي سالم معا	142
03	يبين الحالة المدنية للجماعات الإجرامية لحي سيبوس وحي سيدي سالم معا	143
04	يبين المهنة للجماعات الإجرامية لحي سيبوس وحي سيدي سالم معا	144
05	يبين مستوى الدخل للجماعات الإجرامية لحي سيبوس وحي سيدي سالم معا	144
06	يبين المستوى التعليمي للجماعات الإجرامية لحي سيبوس وحي سيدي سالم معا	145
07	يبين تقاطع بين مستوى الدخل مع نوع المهنة لأفراد الجماعات الإجرامية لحي سيبوس وحي سيدي سالم معا	146
08	يبين الجرائم الأكثر انتشارا حسب نوع الثغرة القانونية لأفراد الجماعات الإجرامية لحي سيبوس وحي سيدي سالم معا	147
09	يوضح توزيع إجابات أفراد العينة حسب الجنس ونوع الجريمة	148
10	يوضح توزيع إجابات أفراد العينة حسب السن ونوع الجريمة	149
11	يوضح توزيع إجابات أفراد العينة حسب الحالة العائلية ونوع الجريمة	150
12	يوضح توزيع إجابات أفراد العينة حسب المهنة ونوع الجريمة	151
13	يوضح توزيع إجابات أفراد العينة حسب مستوى الدخل ونوع الجريمة	152
14	يوضح توزيع إجابات أفراد العينة حسب المستوى التعليمي ونوع الجريمة	153
15	يوضح اختبار التوزيع حسب نوع الجريمة وارتباطها بالبيانات الشخصية للمبحوثين	154
16	يوضح اختبار ت لعينة واحدة	155

فهرس الأشكال:

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	يبين نوع الجنس للجماعات الإجرامية	142
02	يبين الفئات العمرية للجماعات الإجرامية	142
03	يبين الحالة المدنية للجماعات الإجرامية	143
04	يبين المهنة للجماعات الإجرامية	144
05	يبين مستوى الدخل للجماعات الإجرامية	144
06	يبين المستوى التعليمي للجماعات الإجرامية	145
07	يبين تقاطع بين مستوى الدخل مع نوع المهنة لأفراد الجماعات الإجرامية	146
08	يوضح تشكل بنية الفعل الإجرامي للجماعة الإجرامية (علاقة ترابطية)	162

ملخص الدراسة:

تهدف الدراسة السوسيولوجية لبنية الفعل الإجرامي للجماعات الإجرامية عن تحليل العلاقة بين البنية وهي القواعد والمصادر المسؤولة عن توجيه وتنظيم أشكال النظم الاجتماعية والتي منها نظام اجتماعي، اقتصادي، ونظام قانوني وبين ظهور الفعل الإجرامي عند الجماعات الإجرامية وهذا تحديدا لمعرفة مدى الانعكاسات التي تطرأ على مختلف النظم الاجتماعية في كيفية تشكل وبناء الفعل الإجرامي عند الجماعات الإجرامية.

ومن أجل التقصي لهذه الظاهرة والبحث في أنساقها الخفية التي من خلالها تم بناء هذا الفعل الإجرامي، حيث قمنا بدراسة ميدانية لهذه الظاهرة الإجرامية في كل من حي سيبوس وحي سيدي سالم بولاية عنابة وذلك لمحاولة تفكيك ميكانيزمات هذه الظاهرة وعلاقتها بالبناء الاجتماعي، إذ قمنا بإتباع المنهج الوصفي باستخدام تقنية دراسة الحالة، إذ مثلت العينة ستة وعشرون **(26)** من مجتمع البحث ومن بين أدوات جمع البيانات استخدمت الملاحظة بدون المشاركة ودليل المقابلة المعمقة، إضافة إلى استخدام بعض الأساليب الإحصائية (تكرارات، والنسب المئوية).

بالمحصلة توصلنا أن تشكل بنية الفعل الإجرامي للجماعات الإجرامية هي نتيجة تفاعل مجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقانونية والتي انتجت واقع مجتمعي جديد أدى إلى تكوين جماعات إجرامية تسعى إلى تحقيق مصالحها بوسائل غير شرعية، هذه الأخيرة الناجمة عن الخلل البنيوي الوظيفي للنظم الاجتماعية، فبنية الفعل الإجرامي تشكلت وفقا للنظام الاجتماعي انطلاقا من وجود علاقة ترابطية بين البنية والفعل الإجرامي.

Study summary:

The sociological study of the structure of the criminal act of criminal groups aims at analyzing the relationship between the structure, which is the rules and sources responsible for directing and organizing the forms of social systems, including a social, economic, and legal system, and between the emergence of criminal act among criminal groups. In how the criminal act is formed and built by criminal groups.

In order to investigate this phenomenon and search for the hidden patterns through which this criminal act was built, we conducted a field study of this criminal phenomenon in each of the Seybousse and Sidi Salem neighborhoods in the state of Annaba, in order to try to dismantle the mechanisms of this phenomenon and its relationship to social construction, as we followed the descriptive approach using Case study technique, as the sample represented twenty-six (26) from the research community. Among the data collection tools, in participatory observation and in-depth interview evidence were used, in addition to the use of some statistical methods (frequencies and percentages).

In conclusion, we concluded that the formation of the criminal act structure of criminal groups is the result of the interaction of a group of economic, social, cultural and legal factors that produced a new societal reality that led to the formation of criminal groups that seek to achieve their interests by illegal means, the latter resulting from the functional structural defect of social systems, so the structure of the criminal act It was formed according to the social system based on the existence of an interdependent relationship between the structure and the criminal act.

المقدمة

مقدمة:

إن ظاهرة الانحراف والجريمة تعد من المشكلات التي رافقت المسيرة الإنسانية منذ بدايتها الأولى إذ ارتبطت من حيث الحجم والشكل، بطبيعة ودرجة التطور التي عرفتها ولا تزال تعرفها مختلف المجتمعات، حيث كثيرا ما نجد الجريمة تسبق المجتمع في التطور فهي ظاهرة اجتماعية تخضع لمبدأ الحركية والدينامية غالبا ما يتولد عنها أشكالا وأنواعا تختلف كل الاختلاف عن بعضها البعض، وأن ما زاد من استفحال هذه الظاهرة على جميع الأصعدة وفي مجالات الحياة الاجتماعية أدى إلى تشكل الجماعات الإجرامية تمارس نشاطات غير قانونية وبطرق غير شرعية تعمل على تحقيق أهدافها والوصول إلى طموحاتها ومصالحها الشخصية، هذه الأخيرة ليست بالغريب أن تصبح تلك الممارسات الإجرامية شبه عادية في مجتمعنا لذلك يتطلب الأمر الكثير من الحذر والحيطة، مما دفع بنا إلى طرح الكثير من التساؤلات عن، ماهية الظاهرة عند الجماعات الإجرامية؟ وبأي شكل يبنى الفعل الإجرامي عندها؟

وعلى هذا الأساس حاولنا التركيز على ظاهرة بنية الفعل الإجرامي للجماعات الإجرامية وبالتحديد دراسة العلاقة بين البنية (القواعد والمصادر المسؤولة عن عملية تنظيم أشكال النظام) والفعل الإجرامي (الممارسات غير القانونية لبعض أفراد المجتمع) فخصوصية الظاهرة دفعتنا في البحث عن أنساقها الخفية للكشف وفهم الحقائق الاجتماعية والإكراهات الممارسة على أفرادها من خلال تلك الميكانيزمات التي يستخدمها أعضاء المجتمع (السلطة المعنية بتنظيم أشكال النظام) لتحصين نفسه من جهة ومن جهة أخرى الحفاظ على أمن واستقرار المجتمع.

وأثناء المحاولة لدراسة العلاقة بين (البنية–الفعل الإجرامي) للجماعات الإجرامية في كل من حي سيبوس وحي سيدي سالم لولاية عنابة.

من هذا الأخير يتضمن بحثنا الأكاديمي في خطته مقدمة عامة حول موضوع الدراسة وأهدافها وأهميتها، وصعوبات الدراسة والذي بدوره ينقسم إلى خمسة فصول على النحو التالي:

الفصل التمهيدي يتضمن إشكالية البحث مع محاولة بناؤها للوصول إلى إبراز العلاقة بين (البنية – الفعل الإجرامي) للجماعات الإجرامية، وقد جاء ذلك في دراسة **سوسيو مجالية**، تحاول تسليط الضوء من خلال طرح التساؤل المركزي والأسئلة الفرعية وتبيان العلاقة السابقة وكذا انتشار الظاهرة الإجرامية لهؤلاء الجماعات وممارستها لنشاطات غير قانونية.

إذ يتمثل **الفصل الأول** في أهمية ودور المفاهيم في تحديد الإطار النظري للدراسة والمحدد لمبادئها الفكرية التي تناولت البنية وعلاقتها بالفعل الإجرامي للجماعات الإجرامية.

إضافة إلى الدراسات السابقة والمقاربات النظرية السوسيولوجية التي تفسر علاقة الفعل الإجرامي بالبنية والتي رأينا أنها تتناسب مع طبيعة تحليل وتفسير الموضوع.

وجاء في **الفصل الثاني** الذي يتمحور حول المدخل السوسيولوجي للفعل الإجرامي والجماعات الإجرامية مبرزين التطور التاريخي لها في كل من العصور القديمة والحديثة، كما تطرقنا إلى أهم الاتجاهات الاجتماعية المفسرة للفعل الإجرامي إضافة إلى أهم الجماعات الإجرامية الكبرى.

أما الفصل الثالث الموسوم بعنوان خصائص تشكل الفعل الإجرامي للجماعات الإجرامية في ولاية عنابة انقسمت إلى خصائص جغرافية، اجتماعية، اقتصادية، سياسية وثقافية كما تعرضنا إلى أنواع الأحياء وعلاقتها بتشكل بنية الفعل الإجرامي للجماعات الإجرامية.

في حين **نجد الفصل الرابع** يضم مجموعة من الطرائق البحثية التي ستساعدنا على دراسة هذه الظاهرة حيث اعتمدنا على "**المنهج الوصفي**" باستخدام تقنية من تقنياته ألا وهو "**دراسة الحالة**" إضافة إلى الأدوات الإجرائية التي تم فيها ذكر أهم التقنيات المنهجية المستعملة من المقابلة المعمقة والمقابلة الفردية الحرة، وكذا استخدامنا للأساليب الإحصائية المتمثلة في التكرارات والنسب المئوية.

وأخيرا الفصل الخامس: والذي يختص بدراسة الجانب الميداني، يحتوي على عرض الحالات المفسرة لظاهرة الفعل الإجرامي للجماعات الإجرامية وعلاقتها بالبناء الاجتماعي (البنية)، ثم تلي تحليل وتقسيم المعطيات الميدانية في شكل عناصر أساسية تخدم الغرض للموضوع من أجل الوصول للإجابة عن التساؤل الرئيسي والتساؤلات الفرعية المطروحة المتعلقة بالمقابلات، وفي الأخير قمنا باستخلاص مجموعة من النتائج نجيب فيها عن التساؤلات المطروحة سابقا.

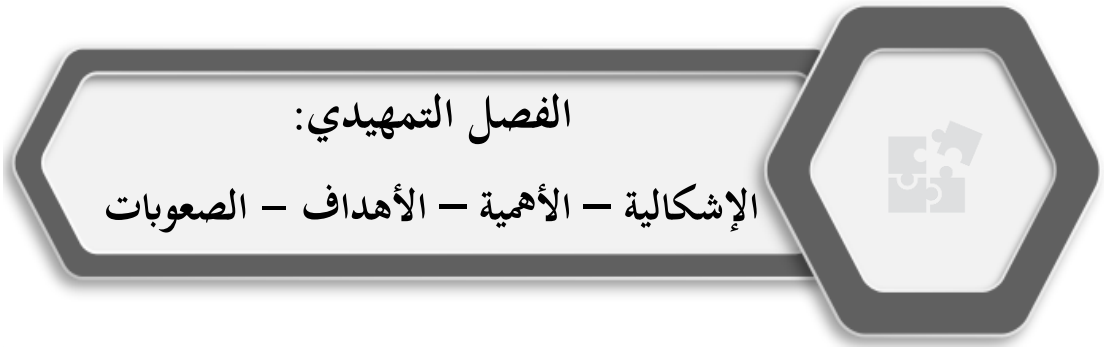

الفصل التمهيدي:

الإشكالية – الأهمية – الأهداف – الصعوبات

الفصل التمهيدي:

الإشكالية – الأهمية – الأهداف – الصعوبات

أولا: تحديد الإشكالية

ثانيا: أهداف الدراسة

ثالثا: أهمية الدراسة

رابعا: صعوبات الدراسة

أولا: تحديد الإشكالية:

إن الظاهرة الإجرامية تعتبر ظاهرة اجتماعية مست مختلف المجتمعات بالرغم من اختلاف قيمها ومعاييرها وقواعدها المجتمعية، إذ نجدها قد ارتبطت من حيث الحجم والشكل بطبيعة ودرجة التطور التي عرفتها ولا تزال تعرفها مختلف هذه المجتمعات، حيث كثيرا ما نجد الجريمة تسبق المجتمع في التطور، فالجريمة كظاهرة اجتماعية تخضع لمبدأ الحركية والدينامية، هذا الأخير يدفع بالضرورة للانفتاح على العديد من الحقائق العلمية المرتبطة بالحقيقة السوسيولوجية وهو ما يستدعي أو يتطلب جملة من العمليات الاجتماعية التي تساهم في حدوثها (الظاهرة).

والمجتمع الجزائري واحد من المجتمعات التي مستها هذه الظاهرة، إذ ليس بالأمر السهل للتقصي لها، ومنه فالبحث في الظاهرة الإجرامية يتطلب البحث في البنية المرتبطة بمختلف مستويات أشكال التنظيم الاجتماعي وعلاقتها بظهور الفعل الإجرامي عند الجماعات الإجرامية والتي يراها "**إيميل دوركايم**" **"Emil Durkheim"** أنها جزء من النظام الاجتماعي ترتبط به ولا تنفك عنه فهي دائمة بدوامه ومستمرة باستمراره. [1]

إذ انطلق بعض السوسيولوجيين المعاصرين ومن بينهم "**أنطوني غيدنز**" **"Anthony Ghiddens"** و "**بيير بورديو**" **"Pierre Bourdieu"** محاولين تقديم بديل لمعالجة الإشكالية القائمة بين ثنائية "**البنية – الفعل الإجرامي**"، وحاول هذا الاتجاه الحديث إيجاد نقطة توازن بين الموقعين السابقين، فمثلما تؤثر البنية على السلوك البشري فإن الفاعل المؤثر قادر على تغيير البنى الاجتماعية، فنظرية التشكيل البنائي لـ

[1] سموك علي: **محاضرات في مقياس تحليل سوسيو أنثروبولوجي لظاهرة الجريمة والانحراف**، ظاهرة الانحراف والجريمة كموضوع سوسيولوجي، جامعة باجي مختار –عنابة، 2015/10/27، ص 03.

"**أنطوني غيدنز**" مثال على ذلك إذ يرى أن هدف علم الاجتماع المعاصر هو عملية التوفيق والمصالحة بين **(البنية –الفعل)** فهو يدافع في نظريته "**التشكيل**" عن ثنائية التركيب بينهما يقول: نحن نقوم بتشكيل البنية عن طريق ممارسة الفعل الإجرامي، وكذلك تحديد الفعل الإجرامي عن طريق القواعد المسؤولة للبنية **(النظم الاجتماعية)** تجاه الأفعال، فالعلاقة بينهما تكون جدلية وليست علاقة تأثيرية نسبية من جانب واحد، من حيث وقوعها في عملية التشكيل والبناء السلوكي. لذلك يقول "**أنطوني غيدنز**" بأن **(البنية – الفعل الإجرامي)** في حالة من التباني والتشكيل لا تنفك.

كما يعد "**بورديو**" أكثر واقعية من "**غيدنز**" الذي يمنح الفاعل قدرة مبالغ فيها، ومنه نجد أن كلاهما يستبعدان تلك العلاقة الجدلية بين **(البنية – الفعل الإجرامي)** فهي نظرية الفعل والنظريات البنائية ولكن لكل واحد منهما طريقة في إعادة تركيب القضايا النظرية [1].

فالفعل الإجرامي يحمل هدف مشترك، يتطلب اتخاذ قرارا وتنظيما محكما، وخاصة ما نجده عند **الجماعات الإجرامية**، فكل تجمع بشري ينتج قيم ومعايير وقواعد اجتماعية تتجلى في شكل عادات وقوانين مع مرور الوقت تصبح تجمع تسلسلي ينتهي بالتنظيم الهرمي في حالة الاحترافية ويهدف في النهاية للحفاظ على بنائه.

وأن تحليل الفعل الإجرامي وفهمه لا يكون بالنظر إليه وإنما من خلال النسيج الاجتماعي والثقافي لمجتمع معين في زمان ومكان معينين، لذ نجد تفاوتا في طبيعة النظر إلى الفعل الإجرامي من ثقافة إلى أخرى، وتجريم السلوك من عدمه واختلاف أنواع الفعل الإجرامي وخطورته [2].

---

[1] يحي خير الله عودة: "**نظرية التشكيل البنائي عند أنطوني غيدنز**"، رفض الرؤية الأحادية للتفسير، جامعة المستنصرية، كلية الآداب، قسم الأنثروبولوجيا التطبيقية، 27/02/2017، ص ص 10–13.

[2] سموك علي: **مرجع سبق ذكره**، ص 03.

فالجماعات الإجرامية المشكلة في تنظيمات أو منظمات تمارس النشاط الإجرامي المنظم بطرق كثيرة ومتنوعة وتختلف فيما بينها من حيث الشكل والحجم، والمهارات ومجالات التخصص والنشاط، وهي تعمل في مناطق جغرافية مختلفة وتستعمل تكتيكات وآليات مختلفة للتحايل على القيود المفروضة وتفادي مطاردة الأجهزة الأمنية لها [1].

وقد تحترف بعض **الجماعات الإجرامية** نوعا محددا من بعض الأنشطة الغير قانونية وتحاول احتكارها ومن بينها الاتجار بالمخدرات، السرقة، وغسيل الأموال، إذ تبرز فيها خصائص وسمات الجريمة المنظمة المحترفة هذه الأخيرة الهدف الأساسي لها يكون في الغالب الربح المادي السريع [2].

وهو ما تؤكده الأرقام الإحصائية لمديرية الامن الوطني الجزائري على أن الجزائر من بين البلدان الأوائل من ناحية الخطورة الإجرامية عالميا وعربيا ومحليا، حيث جاء في التقرير السنوي لمؤشر الجريمة أن الجزائر احتلت المرتبة التاسعة والأربعون **(49)** عالميا والسادسة **(06)** عربيا في سنة **2017** مقارنة بالسنة التي قبلها وإذ بلغ فيها عدد الجرائم بنسبة **16%** وأوضحت مديرية الشرطة القضائية **(DPJ)** أنه تم معالجة **9586** قضية مختلفة منها 64 قضية متعلقة بجرائم القانون العام و 10% متعلقة بالسرقة والقتل والمخدرات، وفي سنة 2018 دق ناقوس الخطر حول تزايد معدلات الجريمة، مقارنة بالسنوات الماضية، وفي سنة 2019 بلغت الجريمة بنسبة 3.89% مقارنة بسنة 2018 بينما في سنة 2020 تجاوزت النسبة كل السنوات السابقة حيث سجلت حوالي ربع مليون جريمة أي بمعدل 700 قضية يوميا

---

[1] محسن عبد الحميد: مقال بعنوان "**الجريمة المنظمة عبر الدول**"، مجلة الأمن والحياة، من منشورات الأكاديمية الأمير نايف للعلوم الأمنية، العدد 212، سنة 2000، الرياض، ص 20.

[2] جهاد محمد البريزات: "**الجريمة المنظمة، دراسة تحليلية**"، ط2، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 76.

وتشير الأرقام في قضايا الإجرام العام أن العاطلون عن العمل يحتلون صدارة المتورطون والتي مست مختلف الفئات العمرية والجنسية [1].

هذا الأخير أدى إلى تحول جديد في تناول هذه القضية إلى إشارة واحدة تمس مصلحة الفرد خاصة، وأمن واستقرار المجتمع عامة.

وانطلاقا من الإشكاليات والتساؤلات التي تشكلها الظاهرة الإجرامية في المجتمع الجزائري، إذ قمنا بهذه الدراسة وذلك لتحليل العلاقة بين البنية (أشكال النظام الاجتماعي ومنها نظام اقتصادي، اجتماعي، قانوني...) وظهور **الفعل الإجرامي** عند **الجماعات الإجرامية**، وهذا تحديدا لمعرفة مدى الانعكاسات التي تطرأ على مختلف النظم الاجتماعية في كيفية تشكل وبناء الفعل الإجرامي عند الجماعات الإجرامية. مما دفعنا هذا إلى التساؤلات التالية:

التساؤل المركزي:

- **كيف تتشكل بنية الفعل الإجرامي عند الجماعات الإجرامية؟**

وتحت هذا التساؤل المركزي يندرج سؤالين فرعيين:

1) **هل الفعل الإجرامي مبني ومشكل وفقا للنظم الاجتماعية؟**
2) **هل للجماعات الإجرامية دور في بناء الفعل الإجرامي؟**

[1] أنفال خ: **عنابة على موعد مع تهديم ألف مسكن قصديري لوضع حد للبزنسة**، موقع الموعد، تاريخ النشر: 2020/06/29، تاريخ الاطلاع 2021/06/07، الموقع: **www.flmaouid.dz**

ثانيا: أهداف الدراسة:

بما أننا في مجال التخصص علم الاجتماع الانحراف والجريمة كوننا من الطلبة الباحثين والمهتمين بدراسة قضايا ومشكلات المجتمع والتي تطرأ على جميع مستوياته، فإن الأهداف العلمية التي يسطرها الباحث في دراسته يمكن حصرها فيما يلي:

- ✓ إثراء الجانب النظري وربطه بالجانب الميداني الإجرائي لكي يكون البحث العلمي ذو قيمة ووزن علمي، هذا يكون بتوفير المساعدة التقنية كمنهجية البحث العلمي في موضوع الدراسة وأدواته.
- ✓ توظيف المعارف العلمية التي اقتبست من القراءات الأدبية السوسيولوجية حول الموضوع، تمثلت في: المفاهيم الأساسية والمساعدة، المقاربات النظرية السوسيولوجية، الدراسات السابقة للباحث السوسيولوجي لتجسيد رصيده الأكاديمي العلمي.
- ✓ خبرة الباحث في مساره العلمي الأكاديمي، يجعله أن يتحلى بالدراية في دراسة الموضوع (بنية الفعل الإجرامي للجماعات الإجرامية).

انطلاقا من الإشكالات والتساؤلات التي تشكلها الظاهرة الإجرامية على المجتمع الجزائري وخاصة على مستوى ميدان الدراسة حي سيبوس وحي سيدي سالم، والانعكاسات التي تطرأ على مختلف النظم الاجتماعية في تحليل بنية الفعل الإجرامي للجماعات الإجرامية.

- ✓ الكشف عن معالم النسق الفكري الخفي لسكان حي سيبوس وحي سيدي سالم، بالرجوع إلى الاتجاهات والمرجعيات الفكرية والرواسب الثقافية التي ينطلق منها هؤلاء الجماعات الإجرامية.
- ✓ النظرة أو الرؤية المجردة لأفراد هذه الأحياء للطبيعة البشرية في تحليل سلوك الجماعات الإجرامية، وتفسيرها من خلال العوامل والمؤشرات المتحكمة في طبيعة الفعل الإجرامي.

ثالثا: أهمية الدراسة:

✓ إن مختلف نشاطات البحث في الحقل المعرفي لعلم اجتماع جريمة وانحراف في دراستها لظواهر الإجرام تظهر بأن الجريمة هي عبارة عن إنتاج مجتمعي، ومن ثم فإن هذا يفتح المجال للنشاط النظري عبر جميع التخصصات الأخرى، وهنا يمكن القول بأن البحث العلمي عابر للتخصصات، بمعنى أن هذا الموضوع الذي هو قيد الدراسة قد يفتح أفاق علمية أخرى ويعاد دراسته من اتجاهات أخرى في تخصصات أخرى لمواضيع أخرى أيضا.

✓ لا يوجد مجتمع يخلو من الجريمة، كل المجتمعات تحدث فيها الظواهر الإجرامية، فالجريمة ظاهرة عادية مثلها مثل بقية الظواهر الأخرى والمجتمع الجزائري في نظره أصبح يغير نظامه الاجتماعي.

✓ المشكلات الاجتماعية هي من سنن الطبيعة للمجتمع العادي، هناك بعض المجتمعات الفرعية للنسق الاجتماعي تفسخت فيها منظومة القيم الاجتماعية، وعلى هذا الأساس إذ نجد أن من يعتبر هذا التخصص يدرس البنية الاجتماعية، مما يعني الاهتمام بالقضايا الكلية "**الماكرو سوسيولوجيا**" والتأكيد على أهمية البناء والمؤسسات بوجه عام في بلورة الواقع الاجتماعي الإجرامي في المجتمع الجزائري، وهذا ما نلمسه في **الاتجاه البنائي الوظيفي والاتجاه الماركسي** رغم اختلافهما في فهم وتفسير الظواهر الإجرامية في المجتمع (حي سيبوس وحي سيدي سالم).

✓ في حين تذهب اتجاهات أخرى على اعتبار الوحدات الجزئية المرتبطة بواقع الجماعات الإجرامية، هي وحدة التحليل السوسيولوجي الأساسية للفعل الإجرامي "**الميكرو سوسيولوجيا**" والتفاعل الاجتماعي المبني على علاقات اجتماعية مباشرة وغير مباشرة بين الجماعات الإجرامية هذا يعطي دور أكبر لتبيان ذلك الوعي في احترافية الفعل الإجرامي.

✓ إن الانخراط العقائدي للجماعة الإجرامية في درب الإجرام ترفع لدى الجماعات ودرجات الامتثالية والخضوع لقيم الجماعة، وبالتالي الإذعان لأوامرها والتضحية من أجل بقاء ديمومتها ورمزيتها.

رابعا: صعوبات الدراسة:

✓ قلة البحوث الأكاديمية العلمية والمنهجية حول العلاقة بين **(البنية–الفعل الإجرامي)** والجماعات الإجرامية.

✓ حساسية الموضوع جعلت صعوبة التوصل إلى المبحوثين المعنيين، وهذا راجع للشك وفقدان الثقة خوفا من الوشاية أو الإبلاغ عنهم.

✓ أن التوصل إلى أغلب المبحوثين من خلال وسطاء التابعين لحي سيدي سالم.

✓ صعوبة فهم المبحوثين الأسئلة المطروحة عليهم نظرا لتدني مستواه الدراسي، كما أن أغلب المقابلات مع الحالات كانت تجري ليلا وهذا شرط من شروطهم مع اختيارهم للمكان المناسب والتنقل إليهم، فكان الوضع فيه نوع من المخاطرة والمجازفة لأنه كان هناك من المبحوثين من لديه متابعات قضائية وسوابق عدلية.

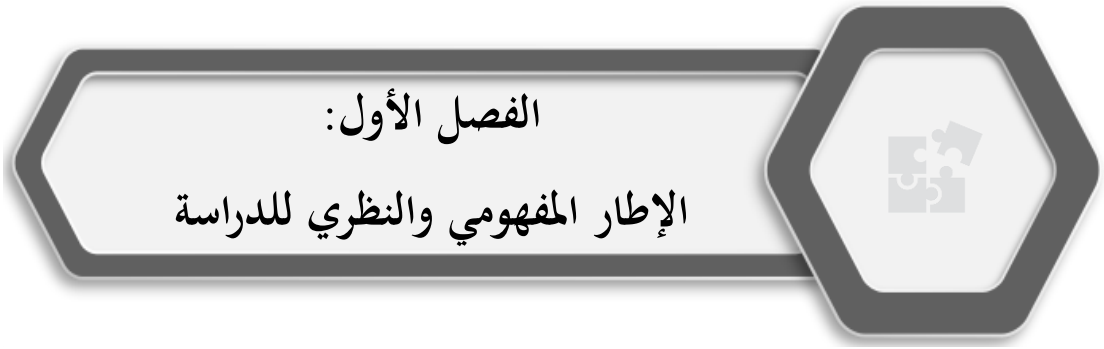

الفصل الأول:

الإطار المفهومي والنظري للدراسة

تمهيد
أولا : الإطار المفهومي للدراسة
1: المفاهيم الأساسية
1-1: بنية الفعل الإجرامي
أ) البنية
ب) الفعل
ج) بنية الفعل
د) الفعل الإجرامي
1-2: الجماعات الإجرامية
أ) الجماعة
ب) التعريف الإجرائي للجماعات الإجرامية
ج) التعريف الإجرائي لبنية الفعل الإجرامي للجماعات الإجرامية
2: المفاهيم المساعدة
2-1: النظم الاجتماعية
2-2: التعريف الاجرائي للنظم الاجتماعية
2-3: الحي
ثانيا: الإطار النظري للدراسة
1: الدراسات السابقة
1-1: الدراسات الأجنبية
أ) دراسة "إزدور تشاين"
ب) دراسة "فريديريك تراشر"
ج) دراسة «كليفارد شو"
1-2: الدراسات العربية
أ) دراسة "سيد عويس"
ب) دراسة "حسن الساعاتي"
1-3: الدراسات الجزائرية
أ) دراسة "علي بوعناقة"
ب) دراسة "العابد ميهوب"
ج) دراسة "علي مانع"
2: المقاربات النظرية
2-1: المقاربة النظرية للعلاقة بين (البنية-الفعل الإجرامي)
أ) نظرية التشكيل البنائي لـ "أنطوني غيدنز"
2-2: المقاربات النظرية الاجتماعية لبنية الفعل الإجرامي للجماعات الإجرامية.
أ) النظرية اللامعيارية لـ "ايميل دوركايم"
ب) نظرية التركيب الاجتماعي واللامعيارية لـ "روبرت ميرتون"
ج) نظرية الاختلاط التفاضلي لـ "إدوين سذرلاند"
د) نظرية التعلم الاجتماعي لـ " ألبرت باندورا ووالترز"
هـ) نظرية الثقافة الفرعية لـ "ألبرت كوهن"
- التعقيب على المقاربات النظرية للدراسة
خلاصة

تمهيد:

نحاول في هذا الفصل التطرق إلى الإطار المفهومي والنظري للدراسة، بالتعرض إلى مفاهيم أساسية تمثلت في: مفهوم بنية الفعل الإجرامي الذي يحتوي على مفهوم البنية، مفهوم الفعل، مفهوم بنية الفعل، مفهوم الفعل الإجرامي ثم مفهوم الجماعات الإجرامية، أما المفاهيم المساعدة تمثلت في مفهوم الحي ومفهوم النظم الاجتماعية.

كما سيتم ضمن هذا الفصل التعرض إلى الدراسات السابقة، ثم المقاربات النظرية التي يتم من خلالها فهم وتحليل وتفسير بنية الفعل الإجرامي للجماعات الإجرامية.

أولا: الإطار المفهومي للدراسة

1- المفاهيم الأساسية:

1-1 بنية الفعل الإجرامي:

أ- البنية:

✓ **الدلالة اللغوية:**

حسب منظور **لسان العرب**، تعني كلمة "**البنية**" «**Structure**» مشتقة من الكلمة اللاتينية «**Structurer**» بمعنى «**Construire**» [1].

وفي اللغة العربية المعاصرة وحسب المنجد تعني كلمة بُنْية: جمع بُنى، بُنْية جمع بنى ما يُبنى بناه أي هيَئه، بناء وشكله بنية بيتٍ تكوين، تركيب: بِنية جسمانية، بِنية الهيكل العظمي تركيب جسم الإنسان الطبيعي [2].

وفي اللغة العربية كذلك تشتق كلمة **(بنية)** من الفعل الثلاثي **(بنى)**، وتعني البناء أو الطريقة وكذلك تدل على معنى التشييد والعمارة والكيفية التي يكون عليها البناء، أو الكيفية التي شيد عليها في النحو العربي تتأسس ثنائية المعنى والمبنى على الطريقة التي تبنى بها وحدات اللغة العربية والتحولات التي تحدت فيها.

ولذلك فالزيادة في المبنى زيادة في المعنى، فكل تحول في البنية يؤدي إلى تحول في الدلالة والبنية موضوع منتظم، له صورته الخاصة ووحدته الذاتية، لأن كلمة **(بنية)** في أصلها تحمل معنى المجموع والكل

---

[1] ابن منظور: "**لسان العرب**"، المجلد التاسع، مادة (بنى)، ط1، دار صادر للنشر، بيروت، 1989، ص 32.

[2] "**المنجد في اللغة العربية المعاصرة**"، ط2، دار المشرق، بيروت، 2001، ص 122.

المؤلف من ظواهر متماسكة [1].

✓ **الدلالة الاصطلاحية:**

✓ وحسب "**ريمون بودون، و "فوكو بوريكو**" يدل مفهوم البنية الاجتماعية على تماسك المؤسسات الاجتماعية، ليست المؤسسات تجمعا اعتباطيا أو غراميا، وبهذا المعنى يكون لها بنية [2].

يرى "**ليفي شترواس**" أن "**البنية**" مجرد طريقة أو منهج يمكن تطبيقها في أي نوع من الدراسات تماما، كما هي بالنسبة للتحليل البنيوي المستخدم في الدراسات والعلوم الأخرى [3].

ف "**شترواس**" يحدد البنية بأنها: "**نسق يتألف من عناصر يكون من شأن أي تحول يعرض للواحد منها أن يحدث تحولا في باقي العناصر الأخرى**" [4].

ويمكن أن نعرف البنية بأنها: "**ليست صورة الشيء أو هيكله أو عناصره أو أجزاءه أو وحدته المادية أو شيئته الموضوعية ولا حتى التعميم الكلي الذي يربط أجزاءه**".

كما أن البنية ليست ذاتية ولا موضوعية، ولا هي مادية أو مثالية، وهي ليست كامنة في العقل وليست انعكاسا لشيء في الواقع على عقل الإنسان وليس لها وجود متعال، وليس لها وجود ذاتي أو تجريبي أو موضوعي أو وصفي [5].

---

[1] ابن منظور: **مرجع سبق ذكره**، ص 11.

[2] ريمون بودون، وف بوريكو: "**المعجم النقدي لعلم الاجتماع**"، ط2، ترجمة سليم حداد، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2007، ص 20.

[3] إبراهيم السعافين وعبد الله الخباص: "**مناهج تحليل النص الأدبي**، ط1، منشورات جامعة القدس المفتوحة، فلسطين، 1993، ص ص 68-69.

[4] عز الدين المناصرة: "**علم الشعريات (قراءة مونتاجية في أدبية الأدب**"، ط1، دار مجلاوي، عمان، 2007، ص 540.

[5] عبد الوهاب المسيري: **موسوعة اليهود واليهودية**، موقع صيد الفوائد على شبكة المعلومات الدولية، عدد الأجزاء 168، 29/02/2016، ص 08.

فالبنية في واقع الأمر عند "**شترواس**": "شبكة من العلاقات التي يعقلها الإنسان ويجردها ويرى أنها هي التي تربط بين عناصر الكل الواقعي أو تجمع أجزاءه، وهي القانون الذي يتصوره الإنسان أنه يضبط العلاقات بين العناصر المختلفة. وهذا القانون هو الذي يمنح الظاهرة هويتها ويضفي عليها خصوصيتها".

ويتم التعرف أيضا على البنية من خلال التعارض والتشابه بين العناصر المختلفة ويطلق عليها قوانين التركيب.

ولا يهم أصول البنية التاريخية ولا عوامل تكوينها ولا مضمونها ولا فاعليتها الوظيفية فهذه عناصر يجب تعليقها (وضعها بين قوسين) للتوصل إلى البنية المجردة [1].

- ✓ **الدلالة السوسيولوجية:**

إن الفكرة المحورية للثنائية (**البنية–الفعل الإجرامي**) في نظرية التشكيل البنائي هي ما يدعوه "**غيدنز**"، ينظر إليها باعتبارها سمة تحكم أو تحدد الحياة الاجتماعية، لكنها في واقع الأمر سمة تجعل الحياة ممكنة، والمماثلة مع اللغة الواضحة تماما، فاللغة تقيد ما نستطيع قوله لكنها تمكننا من قول شيء ما. والبنى تتغلف بالفعل لأنها لا توجد إلا في الفعل ومن خلاله وهو الذي يخلقها ويعيد خلقها ويغيرها.

والواقع أن "**غيدنز**" يعني بمصطلح "**البنية**" شيئا مختلفا عما يعنيه المصطلح عند الوظيفية البنائية أو الماركسية البنيوية. فهو يعرفها على أساس أنها (قواعد ومصادر) ومفهوم القاعدة هو أكثر أهمية [2].

---

[1] عبد الوهاب المسيري: **مرجع سبق ذكره**، ص 08.

[2] يحي خير الله عودة: **مرجع سبق ذكره**، ص 14.

ب –الفعل:

✓ **الدلالة اللغوية:**

– الفعل: فعَل– فَعْلا: "ماذا نفعل في غرفته ؟، ماذا تفعل؟ أحْدث تأثيرا أو أعطى نتيجة: " بدأ الدواء يفعل"

– فِعْل: جمع أفعال: كل عمل يقوم به الإنسان، تنفيذ الإدارة باعتبار نتائجه أو هدفه: "**فِعْلٌ أثيم**" تأثير محتوى فاعل: **(الفعل والقوة)**، ردَة الفعل الأولى: ردة، نتيجة عمل والتأثير الذي يحدثه عندما وصل الطبيب كان الموت قد فعل فعله، الشيخوخة تفعل فعلها بِبُطءْ لفظ يدل على حالة أو حدث في الزمان الماضي أو الحاضر أو المستقبل [1].

كما يدل الفعل: جمعه فعال وأفعال وأفاعيل: "**العمل**" من عمل عملا وبالفعل في الواقع حقيقته [2].

ويقصد بالفعل: كناية عن كل عمل متعد أو غير متعد، فعل، يفعل فعلا، فالاسم مكسور والمصدر مفتوح وفعله وبه، والاسم الفعل، والجمع فعال مثل: قدح وقداح وبئر وبئار.

وقيل: فعله، يفعله، فعلا مصدر، ولا نظير له إلا سحره يسحره سحرا، والفعل بالفتح مصدر فعل يفعل. وقد قرأ بعضهم: وأوحينا إليهم فعل الخيرات، وقوله تعالى في قصة موسى عليه السلام وفعلت فعلتك التي فعلت" أراد المرة الواحدة كأنه قال قتلت النفس قتلتك وقرأ الشعبي فعلتك، بكسر الفاء على معنى وقتلت القتلة التي قد عرفتها لأنه قتله بوكزة هذا على الزجاج، وقال: والأول أجود [3].

---

[1] "**المنجد في اللغة العربية المعاصرة**": مرجع سبق ذكره، ص 1101.

[2] عبد الله محمد الرحمان: "**النظرية في علم الاجتماع**"، دار المعرفة الجامعية، 2003، ص–ص 252–256.

[3] عقيل نوري محمد: "**الفعل الاجتماعي**"، دار النشر العربية، الأردن، د.س، ص–ص 28–29.

✓ **الدلالة الاصطلاحية:**

هو أي ممارسة سلوكية تتجه نحو تحقيق هدف معين في ضوء قاعدة سلوكية يقرها المجتمع باستخدام وسيلة مشروعة [1].

كما يتضمن مصطلح "**الفعل**" الدافع والسلوك حين يرتبط بالوسائل والغايات، ولكي نفهم الفعل الاجتماعي يرى أنه ينبغي أن نربط السلوك المباشر بالسلوك التاريخي من خلال إطار تحليلي واضح، فكل دراسة للسلوك يتعين أن يكون دائما في ضوء الدافع السيكولوجي أو الاجتماعي لهذا السلوك، ويختلف إدراكنا للمعاني باختلاف أنماط الفعل الاجتماعي وطالما أن **الفعل (action)** هو الإطار المرجعي للتحليل عنده فإن المعاني تصبح ذات قيمة خاصة [2].

✓ **الدلالة النظرية:**

انطلق "**ماكس فيبر**" في فهمه للفعل من المعايير الداخلية لذوات الفاعلين إذ ينظر إليه على أنه اجتماعي، بمقدار ما يدخل في الحساب سلوك الآخرين وبمقدار ما يتأثر بهم في مجراه وذلك جزاء واقع الدلالة الذاتية التي يعقبها بهذا الفعل، الفرد أو الأفراد/الجماعة الذين ينصرفون وهو بذلك سلوك يتضمن مغزى معينا للفاعلين. وهكذا يبين لنا "**فيبر**" أن فهم السلوك يكون من خلال المعنى الذاتي للأفراد أولا وعلى مستوى الجماعة أو المستوى الجمعي ثانيا.

أما عند "**دوركايم**" فيركز على الجانب المجتمعي للفعل أو الموضوعي الخارج عن نطاق الأفراد/ الجماعة، فالمجتمع في منظوره يتكون في مجموعة حقائق اجتماعية، والمجتمع الذي يجمع هذه الحقائق أو

---

[1] فليب جونز: "**النظريات الاجتماعية والممارسة البحثية**"، ط1، ترجمة محمد ياسر الخوج، دار مصر العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2010، ص ص 127-128.

[2] محمد علي محمد: "**المفكرون الاجتماعيون**"، دار النهضة العربية، بيروت، 1982، ص20.

الظواهر له طبيعته الخاصة التي تختلف عن الذوات الفردية المكونة له.

وهكذا فإن "**دوركايم**" يحدد معيارين لتوضيح الفعل أولهما ما يخرج عن نطاق الفرد/الجماعة (كطرق التفكير والشعور والسلوك) وثانيهما الإلزام والقسر اللذان تمارسهما هذه الطرائق على الأفراد والجماعة.

يتبين أن "**دوركايم**" يهتم بالفرد من خلال مقدار امتثال أفعاله لما هو جمعي من قواعد السلوك والتفكير والشعور، فالفعل عنده وليد لوسطه وبيئته، كما أن الحقيقة الاجتماعية تكون خارجة ومستدمجة في ذوات الفاعلين في الوقت نفسه. ومعنى ذلك أن العوامل الخارجية هي المحرك للفعل لكونها مستدمجة في ذات الفرد/الجماعة وفي هذا يعطي "**دوركايم**" الثقل الأكبر للمعنى الموضوعي وليس للمعنى الذاتي [1].

كما يرى "**أنطوني غيدنز**" في نظريته (نظرية التشكيل البنائي) أن الـ "**الفعل**" «**Action**» له أهمية في تشكيل البنية الاجتماعية.

كما يعتبر مجموعة المفاهيم التي يستخدمها العلماء الاجتماعيين لفهم النسق الاجتماعي للشخصية بتحليل أفعال الأفراد والجماعات الذين يتعامل معهم الفرد والذين يسمون بالفاعلين «**Action**» حتى يمكن فهم أفعالهم، فالباحث أو المحلل يضع في الاعتبار أنساق القيم والعلاقات الاجتماعية التي تدفعهم إلى القيام بالسلوك العلني الواضح أو دراسة أفعال الأفراد والجماعات في ضوء قيمه الخاصة وتوقعاته لاستجابة الآخرين [2].

---

[1] عقيل نوري محمد: **مرجع سبق ذكره**، ص 27-28.

[2] أحمد شفيق السكري: "**قاموس الخدمات الاجتماعية**"، دار المعرفة الجامعية، كلية الخدمة الاجتماعية، 2002، ص27.

ج – بنية الفعل

✓ **الدلالة الاصطلاحية:**

يعني مصطلح (**Agency-Structure**) ثنائية (**الفعل–البنية**) أي طبيعة العلاقة الجدلية بين (البنية – الفعل) وهو اتجاه حديث في المقاربة، ظهر على يد علماء أفذاذ أمثال "**بيير بورديو**" و "**أنطوني غيدنز**" [1].

✓ **الدلالة النظرية:**

إن كلا من "**بورديو**" و "**غيدنز**" يستنبط أن من نظرية الفعل والنظريات البنائية، ولكن لكل منهما طريقته في إعادة تركيب القضايا النظرية، قد يبدو "**بورديو**" أكثر واقعية من "**غيدنز**" الذي يمنح الفاعل «**Agent**» قدرة مبالغ فيها. لذا نجد "**غيدنز**" جعل مجال "البنية والفعل" لا يتعدى الفرد–الفاعل فبالنسبة هنا موجود على مستوى الفرد، كما أن الفعل هو فعل الفاعل لا غير، وإن هذه البنية أو القاعدة تخلق الفعل، كما أن **الفعل** يخلق **البنية** في كل لحظة ممارسة يقوم بها الفرد، لذلك يقول "**غيدنز**" بأن **(البنية–الفعل الإجرامي)** في حالة من التباني والتشكل لا تنفك أن تنتهي وتبدأ جولة جديدة لهذا البناء أو التشكل [2].

أما "**بورديو**" فهو لم يغفل تأثير عوامل أخرى خارجة عن الخصائص الذاتية للفرد، ويرى أن لها دخل في تشكل بنيته وبالتالي ممارسته الاجتماعية، باعتبار أن هناك تأثيرات بنيوية على كل حال وفلسفة "**بورديو**" هذه معقدة للغاية فهو لم يقفل أبواب التفكير وانما جعل الفضاء مفتوحا للاستنباط والاجتهاد والتفكير بالعوامل والمؤثرات العديدة ضمن المجال الاجتماعي الذي يعمل فيه الفرد.

أما "**انطوني غيدنز**" فإن **(النية – الفعل الإجرامي)** –عنده– يحصلان على مستوى الفرد/الفاعل

---

[1] يحي خير الله عودة: **مرجع سبق ذكره**، ص 02.

[2] المرجع نفسه، ص13.

فحسب. ولكن كما أعتقد: أن البنية والفعل يوجدان – أيضا– على مستوى البنية الاجتماعية الخارجية – أي العوامل الخارجة عن الفرد – وهنا يختلف "**بورديو**" عن "**غيدنز**" في هذه النقطة وهي كما يبدو نقطة مهمة للغاية لأنها تختصر أراء هذين العالمين بشكل واضح.

✓ **الدلالة السوسيولوجية:**

يرى "**غيدنز**" أن هدف علم الاجتماع المعاصر هو عملية التوفيق والمصالحة بين **(البنية – الفعل)** فالعلاقة الجدلية بين البنية والفعل تعمل على مسألة **(إنتاج وإعادة إنتاج)** العناصر الثقافية، أنهما علاقة تجمع بين الديناميكية العاطفية والديناميكية الاجتماعية، فالشعور بالذنب مثلا يؤسس لامتدادية وتواصل فيما يتعلق بالسلوكات الاجتماعية فهو يعبر عن وظيفة إعادة إنتاج ثقافي بالرغم من ظهوره على أنه إحساس بالابتعاد الشخصي والفردي عن معايير الجماعة، إن الازدواج البنائي والهيكلي عند "**غيدنز**" يريد أن يبين من خلاله يريد أن يتجاوز الخلاف بين علم الاجتماع الكلي وعلم الاجتماع الجزئي [1].

د– الفعل الإجرامي:

✓ **الدلالة اللغوية:**

يقول "**ابن منظور**": الجرم التعدي، والجرم الذنب، والجرم إجرام وجروم وهو الجريمة وقد جرم جرما واجترم وأجرم فهو مجرم وجريم، وجرم إليهم وعليهم جريمة وأجرم: جنى جريمة وجرم إذا عظم جرمه أي الذنب [2].

---

[1] يحي خير الله عودة: **مرجع سبق ذكره**، ص 10–13.

[2] ابن منظور: "**لسان العرب**"، مرجع سبق ذكره، ص ص 90–91.

✓ **الدلالة الاصطلاحية:**

أما في الاصطلاح الفقهي فقد عرف "**الماوردي**" الجرائم بأنها: محظورات شرعية زجر الله تعالى عنها بحد أو تعزير، والمحظورات تشمل الفعل المنهي عن ارتكابه، كما تشمل الترك المأمور به والمعنى الشريعة الواردة في التعريف هو أنه لا يمكن اعتبار الفعل أو الترك جريمة معابا عليها إلا إذا ورد نص في الشريعة على ذلك [1].

✓ **الدلالة القانونية:**

يرتبط تعريف الجريمة من هذه الناحية بقانون العقوبات من جهة وبالمجتمع من جهة أخرى فهي فعل ما، يعاقب عليه المجتمع ممثلا في مشروعه، كما ينطوي عليه هذا الفعل المساس بشرط يعده المجتمع من الشروط الأساسية لكيانه ومن الظروف المكملة لهذه الشروط [2].

أو هي فعل أو امتناع بالمخالفة لقاعدة جنائية منصوص عليها، ويتقرر له جزاء جنائي في عقوبة جنائية أو تدبير احترازي [3].

✓ **الدلالة السوسيولوجية:**

يذهب "**قاموس علم الاجتماع**" إلى تعريف الجريمة بأنها كل خروج عن القيم والمعايير والعادات والتقاليد التي يعتمدها المجتمع في تحديد سلوك الأفراد [4].

كما ذهب فريق آخر من علماء الاجتماع ومنهم "**أنريكو فيري**" و "**جريسبيني**" أن: "**الجريمة هي**

---

[1] محمد توهامي دكير: "**أساس حق العقاب في الشريعة الإسلامية**"، مجلد بصائر الوحي، مركز الدراسات والبحوث الإسلامية، عدد 31، ص 20.

[2] رحماني منصور: "**علم الاجرام والسياسة الجنائية**"، ط1، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2006، ص14.

[3] أمين مصطفى: "مبادئ علم الإجرام"، دار الجامعة الجديدة للنشر، 1990، القاهرة، ص 41.

[4] سامية حسن الساعاتي: "**الجريمة والمجتمع**"، ط2، دار النهضة العربية، بيروت، 1983، ص 141.

كل فعل يتعارض مع القيم الأخلاقية المتعارف عليها في المجتمع".

ولم يبتعد "**دوركايم**" عن هذا التعريف عندما قال بأن: "**الجريمة هي كل فعل امتناع يتعارض مع القيم والأفكار التي استقرت في وجدان الجماعة**" [1].

كما يعطي "**سذرلاند**" وهو عالم اجتماع، تعريف أدق وهي السلوك الذي تجرمه الدولة كما يترتب عليه من ضرر على المجتمع الذي يتدخل لمنعه بعقاب مرتكبيه [2].

✓ **الدلالة النظرية:**

الجريمة من الظواهر الاجتماعية التي عرفها المجتمع الإنساني في كافة العصور على مختلف نظمه وأشكاله، وكانت موضع اهتمام المفكرين الاجتماعيين كالمصلحين ورجال الدين والفلاسفة وغيرهم على طول التاريخ، كل حاول أن يبدي فيها رأيا، ويلتمس لها حلا ويجتهد أن يقدم لها تحليلا والشيء الملاحظ أن النظرة إلى الجريمة ومحاولات تفسيرها قد اتخذت مسارات شتى، وطرقت أبوابا متعددة في جميع التخصصات.

ويعرف أيضا كل من "**كولمان**" و "**كرسي**" الفعل الإجرامي بأنه: "**الفعل الذي يعد انتهاكا وخروجا على القانون الجنائي جريمة، ووضع العقاب اللازم له وبذلك دون الاعتبار ما إذا كان الفعل غير أخلاقي أو غير لائق**".

كما يعرفه "**جارفالو**" بأنه: "كل فعل يخرج عن العواطف الأخلاقية في المجتمع الإنساني كعواطف الشفقة والأمانة والاستقامة والنزاهة. لذا فالفعل الإجرامي هو السلوك المادي الصادر عن الإنسان والذي يتعارض مع القانون، وبالتالي يتكون من عنصرين هما السلوك الجنائي من جهة والإرادة من جهة أخرى" [3].

---

[1] القهوجي علي عبد القادر: **علم الإجرام وعلم العقاب**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، 1995، ص 14.

[2] السيد علي شتا: "**علم الاجتماع الجنائي**"، دار الإصلاح والنشر والتوزيع، الدمام، السعودية، د.س، ص 23.

[3] محمد محمود الجوهري: "**المدخل إلى علم الاجتماع**"، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2010، ص383.

1-2 الجماعات الإجرامية:

أ-مفهوم الجماعة:

✓ **الدلالة اللغوية:**

- **جماعة:** جمع جماعات: عدد كبير من الناس أو فرقة من الناس أو الحيوانات، "جماعة من المؤلفين" "جماعة النحل" فرقة من الحيوانات تعيش وتتكاثر في منطقة معينة: "جماعة القندس": طائفة من الناس يجمعها غرض واحد، يوجد بينهما هدف مشترك "جماعة دينية"، "جماعة وطنية"، "جماعة مهنية"، مجتمع، كتلة من الأفراد يندمجون في وحدة متراصة تؤلف بينهم روابط مشتركة: "مجهود الفرد يفيد الجماعة"، "جماعات": جماهير [1].

✓ **الدلالة الاصطلاحية:**

هي وحدة اجتماعية تتكون من الأفراد تتفاعل فيما بينهم العلاقات الاجتماعية المتبادلة ترتبط لغة مشتركة وهي وسيلة الاتصال، وكذلك تاريخ مشترك وشعور في وحدة من الأهداف المشتركة يتحدد فيها دور ومكانة كل فرد في المجتمع أو في الوحدة الاجتماعية، وترتبط هذه الجماعة بقيم ومعايير مشتركة تحقق لها هدفا مشتركا تلتزم به الجماعة [2].

وتعرف الجماعة الاجتماعية بوصفها تجمعا للأفراد تربطهم علاقات، ويكون كل فرد واعيا بالجماعة وبالرموز السائدة فيها، وبذلك فإنها بناءا أو تنظيما أساسيا يتضمن على الأقل القواعد والطقوس وأساسا سيكولوجيا يتمثل في وعي أعضائها، وبهذا المعنى تصبح الأسرة، القرية الحزب... إلخ، إلى جماعات

---

[1] "**المنجد في اللغة العربية المعاصرة**": مرجع سبق ذكره، ص ص 216-217.

[2] محمد باسم ولي ومحمد جاسم محمد: "**المدخل إلى علم النفس الاجتماعي**"، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ، ص 65.

اجتماعية [1].

كما تعرف الجماعة «**Group**» بأنها: "**مجموعة أفراد متفاعلين ويشكلون علاقات اجتماعية محددة بواسطة التفاعل الاجتماعي، لها معاييرها الخاصة بالسلوك التضامني**" [2].

✓ **الدلالة النظرية:**

ينظر علماء الاجتماع إلى الجماعات على أنها الوحدات البنائية داخل المجتمع، لأنها تتخلل كافة نظم المجتمع وأنساقه سواء في المجال الأسري أو السياسي أو الاقتصادي أو الديني.

يضاف إلى ذلك أن الإنسان يحصل على وصفه الاجتماعي سواء من حيث الحقوق (المركز الاجتماعي) أو من حيث الواجبات (الدور الاجتماعي) داخل الجماعات الاجتماعية التي ينتمي إليها هذا إلى جانب أن الإنسان يكتسب ثقة مجتمعه وفي مقدمتها المعايير، أو ما يتوقعه من الآخرين وما يتوقعه الآخرون منه داخل الجماعة الاجتماعية، وبانتماء الإنسان إلى جماعة فإنه يتمكن من تحقيق ذاته وأهدافه وإشباع حاجات يعجز عن تحقيقها بمفرده، وفي مقدمتها الاستمرار العضوي في الحياة في مرحلة الطفولة [3].

ب- التعريف الإجرائي للجماعات الإجرامية:

هي تتكون من مجموعة أفراد من ثلاثة أشخاص فأكثر ترتبط بقيم ومعايير مشتركة وتتميز بتحديد الأدوار والتسلسل الهرمي للمكانة في كيفية تقسيم العمل بين أعضائها، تسعى إلى تحقيق أهدافها بطرق غير قانونية والتي قد يكون هدفها الأسمى الربح المادي.

---

[1] بوتومور: "**تمهيد في علم الاجتماع**"، ط3، ترجمة محمد الجوهري وآخرون، مطابع المعارف، مصر، 1978، ص 122.

[2] معن خليل العمر:" **الضبط الاجتماعي**"، دار الشروق للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، د.س، ص 248.

[3] خالد حامد: "**مدخل إلى علم الاجتماع**"، ط2، دار جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص11.

ج- التعريف الإجرائي لبنية الفعل الإجرامي للجماعات الإجرامية:

هي تلك القواعد والمصادر والأحكام المرتبطة بأشكال التنظيم الاجتماعي كالنظام الاقتصادي، والاجتماعي، والقانوني والثقافي وغيره من الأنظمة التي تمثل البناء الاجتماعي الموجهة لأفراد المجتمع من أجل تطبيقها كما هي، والتي توحي بوجود نوع من الإكراهات الممارسة على أفرادها مما قد يخلق تشكل جماعات إجرامية، هذه الأخيرة لها أطر تكتيكية تجعلها تحترف الفعل الإجرامي بدرجة عالية من الوعي والثبات لتحقق أهدافها ومصالحها الشخصية بطرق غير شرعية وغير قانونية.

2- المفاهيم المساعدة:

2-1- مفهوم النظم الاجتماعية: «Social Institutions»

✓ **الدلالة الاصطلاحية:**

يتكون كل نسق من عدد من الأقسام الفرعية، هي النظم الاجتماعية، فالنسق الاقتصادي يضم النظم الاجتماعية التي تشترك كلها في معالجة فئات معينة من الظواهر تدور حول النشاط الاقتصادي في المجتمع مثل نظام البيع والشراء، ونظام الأجور ونظام الإنتاج والنظام البنكي.

أما النسق أو النظام الاجتماعي فنجده يضم مجموعة من مؤسسات التنشئة الاجتماعية فمثلا العلاقات الخاصة بالزواج والأسرة والطلاق والميراث وتعدد الزوجات فتسمى بنسق القرابة حيث نقول نظام الأسرة ونظام الطلاق أو نظام تعدد الزوجات.

كما أن الظاهرة الواحدة يمكن أن تدخل في أكثر من نظام وهذا يعكس تداخل الظواهر وتكاملها، فلو أخذنا ظاهرة التربية، نجد أنها من الظواهر التي تشترك فيها عدة نظم: كالأسرة والنظام الديني والتربوي.

وكذلك النظام القانوني الخاص بوضع القوانين في كيفية انشغالاتها وطريقة تطبيقها على أفراد

المجتمع فكل هذه الأنساق تكون وتؤلف البناء الاجتماعي [1].

✓ **الدلالة السوسيولوجية:**

ويقصد علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا بمصطلح النظام: كل أنماط العمل أو السلوك التي تصبح على درجة عالية من التقنين، مما يجعلها تحدث بطريقة منظمة ورتيبة، كما تتضمن مجموعة من القواعد والقيم والاتجاهات والرموز التي ترمي إلى تحقيق هدف معين على أساس أن كل نمط من أنماط السلوك له نوع محدد من الأهداف.

ويرى "**بارنز Barnes**" أن النظم الاجتماعية تمثل البناء الاجتماعي والآلة التي تنظم المجتمع الإنساني وتوجه وتنفذ أوجه النشاط المتعددة التي يتطلبها تحقيق الحاجات الإنسانية واستنادا إلى ذلك تعتبر الأسرة والدولة والزواج نظما اجتماعية.

ويذكر "**ماكيفر**" في مجال أخر أن النظم الاجتماعية هي أساليب نمطية للسلوك الاجتماعي ويتكون منها الجهاز الذي عن طريقه يستطيع البناء الاجتماعي أن يستقر ويستمر.

أما "**راد كليف براون**" فقد عرف النظام الاجتماعي بأنه: "**الحالات المقررة للسلوك كما يعتبره أداة بواسطتها تستطيع شبكة العلاقات الاجتماعية المحافظة عليها على أساس أن كل نمط سلوكي له نوع محدد من الأهداف ووظيفة معينة من الوظائف**" [2].

---

[1] خالد حامد: **مرجع سبق ذكره**، ص ص 29-30.

[2] خالد حامد: **مرجع سبق ذكره**، ص ص 30-31.

2-2: التعريف الإجرائي للنظم الاجتماعية:

تشير النظم الاجتماعية إلى تلك القواعد المسؤولة عن تسيير سلوكات أفراد المجتمع وفق شروط وأهداف محددة الصادرة من السلطة المعنية من أجل ضمان أمن واستقرار المجتمع وهذه النظم منها حسب موضوع الدراسة النظام الاقتصادي المتمثل في مستوى الدخل من حيث نوع العمل والأجرة التي يتقاضاها الفرد، والنظام الاجتماعي المتمثل في مؤسسات التنشئة الاجتماعية مثل الأسرة، المدرسة، الوسط الاجتماعي (البيئة الاجتماعية)، وكذلك النظام القانوني من حيث طريقة اشتغاله وكيفية تطبيقه على أفراد المجتمع، هذه النظم السابقة الذكر هي في حد ذاتها تمثل البنية أو البناء الاجتماعي.

2-3- الحي:

هو ذلك الوسط الاجتماعي والإطار الإداري الذي يقع فيه المسكن بكل ما يتضمنه من مقومات مادية وروحية وثقافية، إذ نجد الحي يضم المباني السكنية ومباني المؤسسة والمصالح والهيئات الواقعة به، كما يضم المصانع والورش والمتاجر والطرقات ووسائل المواصلات والحدائق والمستشفيات والمدارس ودور السينما والمسرح وغير ذلك من أماكن الترفيه من ملاهي ومقاهي وغيرها، وإلى جانب هذه المقومات المادية يتضمن الحي مؤثرات معنوية تتمثل في الجو المحيط بالجماعة في حدود علاقاته واتصالاته اليومية المعتادة بالمنطقة التي تقع بها الجماعة [1].

ويعرفه المهندس المعماري الإيطالي المعاصر "**الدوروسي** Aldorossi" الحي بأنه: "**وحدة مورفولوجية وبنائية متميزة بطابع حضري ومحتوى اجتماعي ووظيفة محددة**" [2].

---

[1] طلعت محمد عيسى وآخرون: "**الرعاية الاجتماعية للأحداث المنحرفين**"، د.ط، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، مصر، 1962، ص ص 160-161.

[2] طلعت محمد عيسى وآخرون: **مرجع سبق ذكره**، ص 162.

ويمكن النظر إلى الحي من جانبين:

الأول: الجانب المورفولوجي وهو تخطيطه وطريقه بناءه وتشكيله ونظامه وتصميمه.

الثاني: الجانب الفيسيولوجي في الحي وهو ما يعرف بالعلاقات الإنسانية والاجتماعية بين الجماعات وتلك العلاقات والتفاعلات الاجتماعية القائمة داخل إطار الحي يغذيها ويشكلها المؤشرات المورفولوجية والإيكولوجية، يؤدي إلى ذلك تحديد أنماط التفاعل والتعامل بين الجماعات [1].

ثانيا: الإطار النظري للدراسة:

1- الدراسات السابقة:

1-1 الدراسات الأجنبية:

أ-دراسة "إزدور تشاين Isidor chein"

بدراسة في ولاية نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية حول الإدمان على المخدرات كسلوك إجرامي حيث أفضت الدراسة إلى محاولة التعرف على الأحياء التي ينتشر بها تعاطي المخدرات.

قام الباحث بإعداد قوائم تتضمن أسماء مدمني المخدرات من ذوي الفئة العمرية (19-22 سنة) التي كانت الجهات الرسمية على علم بهم.

النتائج التي توصل إليها الباحث من هذه الدراسة أن تعاطي المخدرات ينتشر في المناطق السكنية/الحي الأكثر حرمانا وفقرا وازدحاما، كما ينتشر في المناطق ذات الدخل والمستوى التعليمي المنخفض التي يسودها التفكك الأسري، وكشفت أيضا أن الحرمان الاقتصادي والبطالة وسوء الأحوال السكنية للحي كانت من أهم العوامل الكامنة وراء الإدمان.

---

[1] محمد سلامة الغباري: "**الانحراف الاجتماعي ورعاية المنحرفين ودور الخدمة الاجتماعية معهم**"، د.ط، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1995، ص 114.

❖ **تقييم الدراسة:**

لقد عالجت دراسة "**إزدور تشاين**" جانبا مهما من موضوع التعاطي والمخدرات وهو في الحقيقة أحد صور الانحراف بصفة عامة.

وإذا أخذنا بالنتائج التي توصلت إليها الدراسة يتضح جليا أنها تنطبق على الأحياء التي يكثر فيها الحرمان والفقر وذات المستوى التعليمي المتدني وانتشار البطالة وسوء الأحوال السكنية، حيث يتم توظيف الكثير من المعارف التي توصلت إليها خاصة في الجانب الميداني.

أيضا الفئة العمرية لدراسة "**تشاين**" كانت تتراوح بين **(19-22 سنة)** فإن السؤال الذي يمكن إثارته: هل كان هؤلاء المنحرفين يعيشون مع أسرهم؟ وإذا كان كذلك! فهل انحرافهم كان مرتبطا بظروف وعوامل أسرية؟ وما تصنيف هذه الأحياء التي يقطنها هؤلاء المنحرفون؟

تقود هذه التساؤلات أو بعضها إلى التساؤل كما إذا كان السلوك الانحرافي بوصفه مشكلة اجتماعية، يمكن تفسيره بعوامل ترتبط بأحياء قد تكون متخلفة من حيث التنشئة الاجتماعية وهذا ما تهدف إليه هذه الدراسة [1].

ب- دراسة "فريدريك تراشر:

تعتبر هذه الدراسة من أهم الدراسات الأمريكية المعاصرة لمدرسة شيكاغو، التي بحث فيها على حالة عصابات الأطفال الأحداث بمدينة شيكاغو عام **1926**، حيث قام بدراسة إيكولوجية اجتماعية للمناطق السكنية/الأحياء التي يعيش فيها ما لا يقل عن **(1313)** عصبة من عصابات الأطفال/الأحداث، وهذه ما تضم ما يقارب **25** ألف من الأطفال الأحداث والجانحين الذين يعيشون في بعض أحياء مدينة شيكاغو،

[1] عفاف محمد عبد المنعم: "**الإدمان دراسة نفسية أسبابه ونتائجه**"، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2003، ص 156.

وتوصلت دراسته الوصفية أن السمات الطبيعية والاجتماعية التي تتميز بها المناطق هذه العصابات، وأطلق عليها مناطق حضانة جنوح الأحداث والانحراف.

- ✓ **تقييم الدراسة:**

تعتبر دراسة "**تراشر**" دراسة وصفية لحالات الأطفال/الأحداث المنحرفين الذين يعيشون في بعض أحياء مدينة شيكاغو، فقد تطرق البحث للحديث عن السمات الطبيعية للمناطق والأحياء، وكذا السمات الاجتماعية للأحداث المنحرفين، وهذا يعتبر تنسيقا في الدراسة لمعرفة تمركز الأحداث في المناطق والأحياء وتشكيل عصابات تستدعي دراسة إيكولوجية اجتماعية هذه الدراسة تتقارب تقريبا مع موضوعنا المشكل حول بنية الفعل الإجرامي للجماعات الإجرامية وبالتالي دراسة "**تراشر**" كانت متميزة بوصف الحالات ورصد **(1313)** عصبة، كما أن "**تراشر**" أطلق عليها الأحياء بحضانة الانحراف، كونها مرتبطة بعملية النمو الاجتماعي والتنشئة الاجتماعية [1].

ج- دراسة كليفارد شو:

وهي من أهم الدراسات التي أجريت في هذا الشأن وتلك التي قام بها "**كليفارد شو**" **(Shaw)** منذ عام **1942** والتي اثبتت من خلالها أن معدل الإجرام يرتفع في وسط مدينة شيكاغو وينخفض تدريجيا كلما بعدت المسافة عن ذلك الوسط/الحي، أي في ضواحي المدينة والمناطق الصناعية بها ولاحظ أيضا أن أعلى معدلات الجريمة ومناطق تركز العصابات الإجرامية توجد في الأحياء المكتظة بالسكان والمفككة اجتماعيا الواقعة بالقرب من مراكز الأعمال، فقد توصلت الدراسة إلى أن تلك المناطق معاناتها من عدم كفاءة السكن وعدم وجود أماكن لممارسة الأنشطة الرياضية، زيادة نسبة تشغيل الأطفال الأحداث، كثرة الهروب من

[1] زينب بقادة: "**أثر الوسط الاجتماعي في جنوح الأحداث**"، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة، 2012، الجزائر، ص 163.

المدارس (التسرب المدرسي) وعدم تجانس العنصر السكاني نتيجة كثرة المهاجرين، كما يشير "**شو**" أن معدل الجريمة يرتفع في المناطق التي هجرها سكانها الأصليون تدريجيا وحل محلهم فيها أناس هامشيون، وتفسير ذلك أن هؤلاء القادمون مختلفين في تكوينهم الثقافي لم يتسنى لهم التأقلم مع المعايير والقيم الاجتماعية.

وهكذا الظروف الاجتماعية غير الملائمة، من انخفاض مستوى المعيشة والجهل والفقر والاكتظاظ والسكن غير الصالح لا تفسر بذاتها الظاهرة الإجرامية، وإنما تبدو كإفراز لنظام اجتماعي متفسخ تغيب عنه مقومات وخصائص التنظيم الاجتماعي السليم، الأمر الذي يحتم على الإدارة المحلية أن تولي عنايتها بتلك المناطق إذا أُريد مكافحة الجريمة فيها.

- ✓ **تقييم الدراسة:**

يتبين لنا حسب هذه الدراسة أنها حللت وفسرت مدى انتشار الانحراف والجريمة في الوسط البيئي والحضري، انطلقت من فكرة أن الانحراف يكون وسط المدينة/الحي، بهذا يوجد النشاط التجاري بصورة كبيرة والذي يوجب علينا الاهتمام بالأوساط والعمل على تقليل عدد المنحرفين والمجرمين داخلها عن طريق تحسين الظروف المعيشة لسكان المناطق وتوفير مناصب عمل لهم من أجل انشغالهم عن الانخراط ضمن العصابات تعمل على تحطيم الاقتصاد كله.

من خلال هذه الدراسة تخدم موضوعنا من جهة، والظروف الاجتماعية غير الملائمة للحي وانحلال القيم والمعايير الاجتماعية أو انعدامها تزيد من حدة الانحراف وعدم تجانس السكان الوافدين للحي (حي سيبوس كمثال) والسكان الأصليين من حيث الثقافة السائدة أو الدخيلة عليها وكذا القيم والمعايير الاجتماعية للحي [1].

[1] زينب بقادة: **مرجع سبق ذكره**، ص 163.

1-2- الدراسات العربية:

قام بعض الباحثين في الدول العربية بدراسات تناولت موضوع الحي وعلاقته بنمو وتطور معدلات الجريمة والانحراف نذكر منها:

أ- دراسة "سيد عويس":

إن الدراسة المقارنة التي قام بها "**سيد عويس**" كانت تهدف إلى مفهوم موطن الانحراف كما حدده وعرضه "**شو**" بالنسبة للمجتمع الأمريكي وذلك من خلال مقارنة حي "**بولاق**" مدينة القاهرة.

ويذهب الفرضية الأساسية لتلك الدراسة إلى أن الحياة الحضرية في مصر مصحوبة بظهور أحياء مماثلة لنموذج موطن الانحراف الذي طرحه "**كليفارد شو**" وذلك على الرغم اختلاف البناء الاجتماعي في المجتمعين.

وقد ركزت الدراسة على العوامل التي تجعل من المنطقتين مناطق انحراف الأحداث كقرب المنطقتين من المراكز الصناعية والتجارية في منطقتي بوسطن والقاهرة، والحالة السيئة لمعظم مباني المنطقتين والحالة الاجتماعية والاقتصادية لسكان المنطقتين اللتين تضمان أعداد كبيرة من العمال غير المهرة، كما اختيرت هاتين المنطقتين لتميزهما بوجود نسبة عالية من انحراف الأحداث فيهما.

حيث أفضت الدراسة أن كلا من حي "**بولاق**" وحي "**روكسبيري**" يتشابهان من حيث ارتفاع نسبة انحراف الأحداث فيهما، ولكن يختلفان أن أغلبيته حالات الأحداث المنحرفين في حي "بولاق" هي حالات جرائم اعتداء على الأشخاص، أما أغلبية حالات الأحداث المنحرفين في حي "**روكسبيري**" فهي حالات اعتداء على الأموال والممتلكات، وقد وجد أيضا أن الجرائم الجنسية والسكر وجرائم سرقة السيارات لا يعرفها الأحداث الذين يعيشون في حي "**بولاق**" بينما نجد أن جمع أعقاب السجائر عملية لا يعرفها الأحداث الذين يعيشون

في حي "**روكسبيري**".

✓ **تقييم الدراسة:**

حسب الدراسة المذكورة آنفا يعتبر أن هناك أحياء يرتفع فيهم معدل الانحراف و يظل هذا الارتفاع لفترة طويلة، فحي بولاق يوجد به أعلى معدل للانحراف في مدينة القاهرة وروكسبيري يوجد به أعلى معدل للانحراف في مدينة بوسطن، كما أن الدراسة أيضا خلصت بارتفاع معدل الانحراف في هذه المناطق، وأن مثل هذه الدراسات المقارنة تأخذ وقتا طويلا حسب الظروف الملائمة التي تتوفر للباحث ليقوم بالبحث الميداني ذلك بأخذ بعين الاعتبار صعوبة البحث ومعوقاته لكن تبدو هذه الأحياء المتفاوتة في معدلات الانحراف بالمدينة كقطاعات في البناء الاجتماعي الكلي بهذه المدينة بمعنى تشكل أو تمثل هذه الدراسات نماذج مصغرة للاختلالات الموجودة على مستوى البناء الاجتماعي الكلي يمكن الاستفادة منها مستقبلا في بحوث ودراسات علمية أخرى، ولكل منهما ما يميزها من تنظيم اجتماعي وثقافي [1].

ب- دراسة "حسن الساعاتي":

وهي من الدراسات ذات العلاقة بموضوع دور الحي في انحراف الأحداث في جمهورية مصر العربية التي أوردها في كتابه "**علم الاجتماع الجنائي**" استنتج من بحثه حول مناطق انحراف الأحداث في مدينة القاهرة، أن غالبية الأحداث المنحرفين قد أتوا من الأحياء الشعبية الفقيرة في المدينة، والتي تعد مراكز لتفريغ المنحرفين [2].

ومن نتائج البحث الذي قام به المركز القومي للبحوث الاجتماعية و الجنائية بجمهورية مصر

---

[1] عدلي السمري: السلوك الانحرافي، "**دراسة في الثقافة الخاصة الجانحة**"، د.ط، الإسكندرية دار المعرفة الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر 1992، ص ص 180-188.

[2] حسن الساعاتي: "**علم الاجتماع الجنائي**"، ط1، مكتبة النهضة المصرية، سنة 1951، ص ص 83-85.

العربية بعنوان "**السرقة عند الأحداث**" باعتباره مصدر استدل به في دراسته (حسن الساعاتي عضو في المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية بمصر)، اتضح من وصف الأحياء التي يسكن فيها أسر المتهمين بالسرقة أن **(64%)** من الشوارع مهملة، وأن نسبة عدد الأحياء التي تنتشر فيها المقاهي والبارات أو الحانات أو محلات جمع شراب (البوظة) والملاهي نحو **(74.2%)** بينما لا تزيد نسبة الأحياء التي يوجد بها حدائق عن **(12.4%)** كما اتضح أن **(65.5%)** من هذه الأحياء قريبة من المواصلات وأن **(28.9%)** من هذه الأحياء قريبة من النيل، كما اتضح أيضا أن **(47.2%)** من هذه الأحياء تبعد عن وسط المدينة كمنطقة جاذبة للانحراف.

- ✓ **تقييم الدراسة:**

تبدو في الغالب هذه الدراسة قريبة جدا من الناحية الإجرائية فمثل هذه الدراسات حول الأحياء التي يطبق عليها المنهج الإحصائي، ليس بالأمر السهل الوصول إلى نتائج ونسب إحصائية إلا أنها تبقى نتائج نسبية إلى حد ما، فالهدف من هذه الدراسة يبين لنا كيفية دراسة موضوع الحي ودوره في انحراف الأحداث بتطبيق المنهج الإحصائي وتقنياته، وذلك مرتبط بما يحيط الأحياء الإيكولوجية لكنها لا تدخل من ضمن اهتمامات موضوعي، ولكن تبقى دراسة علمية تزيد من الإثراء العلمي في البحوث الأكاديمية السوسيولوجية .[1]

[1] محمد عارف: "**الجريمة في المجتمع**"، ط1، مكتبة الأنجلو- المصرية، القاهرة، مصر، 1975، ص511.

1-3- الدراسات الجزائرية:

أ- دراسة "علي بوعناقة" [1]:

قام علي بوعناقة بدراسة أجراها حول الأحياء غير المخططة وانعكاساتها النفسية والاجتماعية على الأحداث (دراسة مقارنة) سنة **1987** في مدينة قسنطينة وهي محاولة لتقديم رؤية سوسيولوجية للحي الجزائري كعينة للحي في الوطن العربي بوجود مجموعة من الظواهر الاجتماعية منها: الانحراف المبكر والجريمة، وقد ارتكزت هذه الدراسة على الفروض التالية:

- ✓ يمكن أن يخلق الاختناق السكني بالأحياء غير المخططة توترا نفسيا لدى الأحداث.
- ✓ قد تهيئ الأوضاع الاجتماعية للأسرة داخل هذه الأحياء سبل الانحراف.

واعتمدت هذه الدراسة للإجابة عن فروضها على المنهج المقارن إلى جانب مجموعة من الأدوات من أهم الأدوات جمع البيانات:

- ✓ الملاحظة بدون مشاركة: استخدمت في كيفية مدى تأثير الظروف الأسرية (الاقتصادية والاجتماعية) على انحراف الحدث داخل الأحياء غير المخططة.
- ✓ الاستمارة المفتوحة.
- ✓ العينة: نوع العينة (عشوائية) بلغ حجم العينة 300 وحدة بحث عبارة أن أفراد/أحداث.

[1] علي بوعناق: "**الأحياء غير المخططة وانعكاساتها النفسية والاجتماعية على الأحداث**"، دراسة ميدانية مقارنة بمدينة قسنطينة، ديوان المطبوعات الجامعية للنشر والتوزيع، بن عكنون، الجزائر، 1987، ص 153.

❖ **نتائج الدراسة:**

توصلت الدراسة إلى نتائج عدة أهمها:

- ✓ توجد ظاهرة مثيرة لبعض القلق، ذلك أن المنزل الذي من المفروض أن يكون مكانا للاستقرار النفسي وتقوية الرابطة العائلية بين الأفراد هو سبب لأن يكون مكانا مثيرا للضيق.
- ✓ إن الظروف الاجتماعية الأسرية الاجتماعية تهيئ سبلا للانحراف.
- ✓ أكد البحث ظهور علامات انحراف لدى الأحداث من ساكني الأحياء المتخلفة كالإدمان النسبي على تناول أنواع السجائر.
- ✓ كما أن الأحياء غير المخططة تنتشر فيها أفعال تعتبر مخلة بالأعراف التربوية والاجتماعية عامة.

في الأخير توصل البحث إلى أن السكن في الأحياء غير المخططة يشكل مركبا من الأسباب تؤدي إلى السير في طريق الانحراف والأحداث أحد الفئات التي تعني بحثنا في تشخيص مشاكلها في السياق العام.

- **تقييم الدراسة:**

بالنسبة لدراسة "**علي بوعناقة**" بمدينة قسنطينة تعتبر من أولى الدراسات التي تناولت موضوع الانحراف انطلاقا من الأحياء غير المخططة.

ومن بين العوامل التي توصلت إليها الدراسة والتي تؤدي إلى الانحراف: الظروف الأسرية، البيئية (الحي) والاجتماعية لدى الأحداث ساكني الأحياء المتخلفة.

ما يعاب هذه الدراسة أنها قديمة منذ حوالي **35** سنة، وعليه فإن هذا الموضوع بحاجة إلى إعادة إنتاج دراسة حديثة خاصة بعد سلسلة من التحولات الكبرى والتغيرات المجتمعية المتسارعة التي شهدها

المجتمع الجزائري في الآونة الأخيرة من خلال التنمية سواء كان ذلك من الناحية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية.

ب- دراسة "العابد ميهوب" [1]:

الأحياء المتخلفة وانحراف الأحداث دراسة ميدانية في المركز المخصص لحماية الطفولة "بوزوران، باتنة 2004-2005"، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في علم الاجتماع التنمية للباحث "العابد ميهوب"، التي ركز فيها على المشاكل الاجتماعية التي تتميز بها الأحياء المتخلفة بالأخص انحراف الأحداث.

❖ **فرضيات الدراسة:**

✓ كلما كانت الظروف الفيزيقية للحي متدهورة ازدادت إمكانية انحراف الأحداث.

✓ كلما كانت الظروف المادية للسكن سيئة ازدادت التوترات النفسية والمشاكل الاجتماعية للحدث.

❖ **منهجية الدراسة:**

أ-المنهج: استخدم الباحث المنهج الوصفي الذي يهدف إلى وصف وتشخيص الظاهرة.

ب- أدوات جمع البيانات: اعتمد الباحث في بحثه على ثلاث تقنيات في جمع البيانات والمتمثلة في:

- **استمارة استبيان:** توزع على المبحوثين للإجابة عن أسئلة وجمع معلومات شخصية عنهم.
- **الملاحظة:** وصف ومشاهدة طبيعة السلوكات والوقائع التي تحدث.
- **الوثائق:** استطلاع حول سجلات وبيانات تخص الأحداث المنحرفين.

ج- مجتمع البحث: استعمل الباحث تقنية المسح الشامل في دراسته وذلك رغبة منه في الحصول على

[1] العابد ميهوب: "**الأحياء المتخلفة وانحراف الأحداث**"، مذكرة لنيل شهادة ماجيستر في علم الاجتماع التنمية، قسم علم اجتماع كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2004-2005، ص 134.

البيانات ومعلومات تفصيلية على جمع الوحدات الإحصائية لإمكانية ذلك ميدانيا.

❖ **نتائج الدراسة:**

- ✓ بالنسبة للبيانات الشخصية توصل الباحث إلى أن أغلب الأحداث المنحرفين تتراوح أعمارهم بين 14-18 سنة.
- ✓ وفي فترة تحول بالنسبة لهذه الفئة العمرية وتسمى فترة التحول الصعب إذ بلغت نسبتها **60 %**.
- ✓ كما توصل الباحث إلى أن الأحداث موضوع الدراسة يقطنون بالمركز ويزاولون دراستهم خارجه كما أن أغلبهم ينتمون إلى عائلات مهاجرة من الريف إلى المدينة.

❖ **تقييم الدراسة:**

تعتبر الدراسة التي قام بها الباحث "**العابد ميهوب**" إضافة إلى الحقل المعرفي السوسيوكريمينولوجي واجتهاد علمي كون أن هذا الموضوع استعمل فيه تقنية المسح الشامل، وهي تقنية ليست سهلة من حيث التطبيق والإجراء في الميدان نظرا لضعف الوسائل والإمكانيات المادية والمعنوية للبحث العلمي في الجزائر، فالظروف الفيزيقية والمادية للحي أو السكن حسب فروضه لا تكفي لتفسير انحراف الأحداث، لكن يمكن اعتبارها من الدراسات الحديثة (2004-2005) الاستشرافية الممهدة لإجراء بحوث مستقبلية أخرى.

ج- دراسة "علي مانع" [1]:

أجرى "**علي مانع**" دراسة ميدانية بعنوان "**عوامل جنوح الأحداث بالجزائر**" سنة **1981** تحديدا في مدينتي (سطيف وقسنطينة)، استغرقت هذه الدراسة خمسة أشهر من شهر أوت إلى غاية ديسمبر حيث أجرى

[1] علي مانع: "**جنوح الأحداث و التغير الاجتماعي في الجزائر المعاصرة**"، دراسة في علم الاجتماع المقارن، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996، ص 58.

دراسة استطلاعية للمراكز، ثم دراسة رئيسية معتمدا فيها على استمارة مقابلة وتقدير شخصي قصير لقياس مستوى الانحراف الخفي مستعملا حالات دراسية لإظهار المشاكل الاقتصادية والاجتماعية للمنحرفين وتطور سلوكهم الانحرافي.

أما العينة المبحوثة فقد شملت مائتي **(200)** حدث (تلاميذ) مائة **(100)** منهم منحرفة والمائة الأخرى سوية مع الأخذ في الاعتبار تماثل المجموعتين في السن والمنطقة السكنية هذه العينة خاصة بالدراسة الرئيسية، أما الدراسة الاستطلاعية فقد شملت العينة **48** حدثا منحرفا من مجموع **(96)** المدانين الموضوعين في المراكز الذين اختيروا على أساس معاينة نظامية مع بدء عشوائي.

وقد اختيرت العينة المعتمدة في الدراسة الرئيسية على أساس **(100)** حدث منحرف خطير وغير خطير في سن ما بين **12-18** سنة وقت ارتكابهم جرائمهم والذين اختيروا من أربع مراكز جمهورية بالشرق الجزائري مختصة بعلاج الأحداث المنحرفين الذكور.

❖ **النتائج التي توصل إليها:**

- ✓ 50% من الأحداث المنحرفين الذين قوبلوا كانوا أميين.
- ✓ 58.30% من الأحداث المنحرفين الذين قوبلوا كانوا من عائلات تتكون من سبعة أطفال أو أكثر.
- ✓ 41% من الأحداث المنحرفين و10% من غير المنحرفين ينتمون إلى عائلات فقيرة.
- ✓ 89% من الأحداث المنحرفين غادروا المدرسة من أجل مساعدة عائلاتهم الفقيرة بالوسائل القانونية وغير القانونية، وهناك آخرون غادروها تحت تأثير رفقاء السوء.
- ✓ 42% من المنحرفين و7% من غير المنحرفين كان لهم أصدقاء منحرفون.

❖ **تقييم الدراسة:**

اعتمد الباحث في اختيار العينة على الطريقة العشوائية وهذا ما يضفي على النتائج مزيدا من الصحة والثقة فيها، لأنه لو اعتمد على العينة القصدية مثلا لكانت النتائج متأثرة بذاتيته، كما أن قيام الباحث بتقسيم دراسته إلى مرحلتين: مرحلة الدراسة الاستقصائية ومرحلة الدراسة الرئيسية.

حيث أجرى مقابلة **42** حدث منحرف من بين **96** المدانين، بهدف الحصول على معلومات معمقة تغطي مجموعة من العوامل المرتبطة بالتغير الاجتماعي (الهجرة الريفية، السكن، الدخل... إلخ) لتفادي أي نقص عند القيام بالدراسة الرئيسية وبالتالي التأكد من صحة كل المعلومات للحصول على أدق النتائج، بدليل أن نتائج الدراسات الاستقصائية كانت متشابهة لنتائج الدراسات الرئيسية إضافة إلى هذا إشراف الباحث بنفسه على كل مراحل الدراسة.

لكن ما يلاحظ على هذه الدراسة هو كونها أجريت بالشرق الجزائري مع أن هناك اختلافا بين الشرق والغرب، ولا يمكن الاعتماد على نتائجها في الوقت الحاضر بدرجة كبيرة نظرا للتغيرات المجتمعية التي طرأت على المجتمع الجزائري، ضف إلى ذلك أن مدة الدراسة تعتبر قصيرة، فلو أن الباحث أخذ وقتا واسعا وعينة أكبر لكانت النتائج أكثر دقة وتمثيلا لمجتمع البحث ككل. ويمكننا الاستفادة من هذه الدراسة من خلال الاعتماد على بعض إحصاءاتها وتفسيرها لعلاقة بعض العوامل بالانحراف.

2-المقاربات النظرية:

2-1-المقاربة النظرية للعلاقة بين (البنية-الفعل الإجرامي)

- نظرية التشكيل البنائي لـ "أنطوني غيدنز" [1]:

إن الفكرة المحورية في نظرية التشكيل هي ما يدعوه "**غيدنز**" بـ ثنائية "**بنية - الفعل الإجرامي**" حيث يذهب إلى أن علم الاجتماع ينظر عادة إلى البنية باعتبارها سمة تحكم وتحدد الحياة الاجتماعية ولكنها في واقع الأمر سمة تجعل الحياة ممكنة، فالمماثلة مع اللغة واضحة تماما لأن اللغة تقيد ما نستطيع قوله لكنها تمكننا من قول شيء ما.

والبنى تغلف بالفعل لأنها لا توجد إلا في الفعل ومن خلاله وهو الذي يخلقها ويعيد خلقها ويغيرها، والواقع أن "**غيدنز**" يعني بمصطلح البنية شيئا مختلفا عما يعنيه المصطلح عند الوظيفية البنائية أو الماركسية البنيوية، فهو يعرفها على أساس أنها (قواعد ومصادر) موجهة للفعل ومفهوم القاعدة هو الأكثر أهمية.

يرى أن الأبنية تتكون من قواعد ومصادر ويمكن أن تكون القواعد ثابتة أو تكتيكية رسمية أو غير رسمية أو خلاف ذلك، لكن لابد أن تكون مفهومة وعامة باعتبارها أشكالا عملية من المعرفة التي تسمح لنا بالمضي في ظل ظروف جديدة.

إن (البنية-الفعل الإجرامي) أو ما يعرف عند "**غيدنز**" بازدواجية البناء هي محاولة توفيقية لإدماج القطبين عن طريق إعادة بناء شبكة المفاهيم المتعلقة بالبناء والفعل، فكل منهما يشكلان شيئين متكاملين لا يمكن أن نفهم لواحد دون الآخر.

يعطي "**غيدنز**" للفاعل «**Agent**» في عملية إعادة تشكيل البنية الاجتماعية قدرة مبالغ فيها فهو

---

[1] يحي خير الله عودة: **مرجع سبق ذكره**، ص ص 14-15.

فاعل يمكنه مواجهة وتشكيل البنية الاجتماعية، فالبنية موجودة على مستوى الفرد والجماعة.

كما أن الفعل هو فعل الفاعل، ويمثل البناء والفعل وجهان لعملة واحدة بالنسبة لـ "**غيدنز**" ويرتبطان من خلال الممارسة الاجتماعية.

وهي كذلك عبارة عن مجموعة من الأفعال والعلاقات والروابط الاجتماعية التي يعمل الفرد/ الجماعة على نسجها، وعليه فإن هذه الأفعال تتأثر بالخصائص البنائية للمجتمع الذي تتواجد فيه والأفراد والجماعات إعادة إنتاج ولو بأشكال مختلفة لتلك الخصائص عن طريق تفاعلاتنا وأفعالنا، ويعتقد "**غيدنز**" أن المجتمع ينتجه ويعيد إنتاجه فعل البشر/الجماعة، ويرفض أي شكل من أشكال التفسير البنائي أو أي تصور مفاده أن المجتمع يمكن أن يوجد مستقبلا عن أفراد الجماعات، هذا ما يقوده إلى رفض تام للتفسير الوظيفي وللنظريات التطورية.

يقول "**غيدنز**"، خلافا للوظيفة إن التفسيرات الوظيفية يمكن إعادة كتابتها وفقا لهذا الاقتضاء وعليه، فإن تفسير وجود شيء ما بواسطة الوظيفة التي يؤديها يعني تحويل فكرة السبب إلى لغو فارغ ذلك أن إشباع وظيفة ما –وفق هذا المنطق– لا يتم إلا إذا وجد الشيء أولا. فإذا ما كانت الوظيفة هي سبب وجود ذلك الشيء فإن النتيجة –وجود الشيء– لا بد أن يأتي قبل السبب– أي الوظيفة، وهذا يعني قلب الترتيب الزمني لهما.

2-2- المقاربات النظرية الاجتماعية لبنية الفعل الإجرامي للجماعات الإجرامية:

أ- النظرية اللامعيارية لـ " أيميل دوركايم" [1]:

لقد كانت لـ "**إيميل دوركايم**" نظرة خاصة في تفسير الظاهرة الانحرافية والإجرامية، حيث يرى أن

[1] جمال معتوق: **مرجع سبق ذكره**، ص ص 238- 244.

الوسط الاجتماعي هو التفسير الوحيد لذلك وأن الفرد لا يعتبر شخصا شاذا أو غير اجتماعي، فإنما يوجد أينما توجد الحياة الاجتماعية وأن الجريمة تعتبر ظاهرة طبيعية شأنها شأن الظواهر الاجتماعية الأخرى فلا داعي لتلمس الأسباب في هذا أو ذاك وإنما هي جزء من النظام الاجتماعي إذ ترتبط به وهي دائمة بدوامه ومستمرة باستمراره وهذا ما وضحه أكثر في نظريته "اللامعيارية" التي تشير إلى اللّاتوازن وفقدان المعايير، الانهيار الخلقي، اللاّنظامية وتشير أيضا إلى اضطراب في النظام و التسيب الذي ينجم عنه أزمات اقتصادية وكوارث أسرية تدفع بأفراد المجتمع إلى الخروج عن القيم والمعايير الاجتماعية المتشكلة في انتهاك السلوك الانحرافي والإجرامي بمختلف أنواعه، فالقهر والتسلط الذي يمارسه بعض الأفراد ضد البعض الآخر كالفقر يعتبر انعكاسا صارما لغياب العدالة الاجتماعية بين الأفراد تجعل هؤلاء يرفضون القيم والمعايير المتعارف عليها بين أعضاء المجتمع، فتكون الجريمة صورة من صور الرفض الاجتماعي لتلك المعايير تدفع بالأفراد إلى طرق إجرامية من أجل تحقيق أهدافهم من هنا تتشكل جماعات إجرامية مختصة في مختلف الجرائم.

ب- نظرية التركيب الاجتماعي واللامعيارية لـ " روبرت ميرتون" [1]

أما "**روبرت ميرتون**"، فقد طور نظرية "دوركايم" اللامعيارية المعروفة بالتركيب الاجتماعي واللامعيارية حيث قام بتحليل العلاقة بين الآنوميا والسلوك الانحرافي والإجرامي واضعا بذلك بنية تحليلية للبناء الاجتماعي ترتكز على ثلاث عناصر أساسية ألا وهي:

- ✓ الأهداف والطموحات التي يتلقنها الأفراد ويؤمنون بها من خلال الثقافة التي يعيشون فيها في إطار الجماعة الاجتماعية التي ينتمون إليها.
- ✓ المعايير الاجتماعية التي تحكم مسيرة الأفراد في تحقيق الأهداف والطموحات.

[1]- جمال معتوق: **مرجع نفسه**، ص ص 245.

✓ الوسائل المقبولة والمشروعة لتحقيق تلك الأهداف والتي يهيئها المجتمع من خلال المؤسسات الاجتماعية.

إلا أن "**ميرتون**" ذهب في تحليله على أن المجتمع يمارس ضغوطا على الأفراد ترفع مستوى طموحاتهم إلى درجة تتجاوز السبل والوسائل المشروعة لتحقيقها وهذا يؤدي إلى تكيف وظهور أنواع السلوكات والوسائل لديهم، أي أن أي اختلال بين الوسيلة والطموح يؤدي إلى ظهور "**الآنوميا**" أي الخروج عن القيم والمعايير، فالسلوك المنحرف حسب رأيه وهو عدم الانسجام بين الوسيلة و الطموح وهو ما يؤدي بالأفراد حرية تبني الأهداف الثقافية و التمسك بها مبتدعين أساليب و طرق غير شرعية لتحقيق أهدافهم، أما فيما يتعلق بالانحراف الذي يصيب المجتمع عامة فقد حصره "**ميرتون**" في تلك المشاكل الاجتماعية التي تحدث ضمن البناء والأنساق الاجتماعية والتي يراها "**ميرتون**" على أنها نتيجة للتقدم الصناعي في المجتمع الحديث إذ تؤدي عملية الصراع التي تنشأ بين الأفراد والمركز الاجتماعي إزاء الأنساق الاجتماعية نتيجة تداخل المعايير وتضارب القيم فيعجز هذا النسق عن أداء وظائفه فتختل علاقته بباقي الأنساق الأخرى (الخلل الوظيفي)، وهو ما يساعد على خلق مناخ تنمو فيه كافة مظاهر السلوكات الانحرافية والإجرامية.

ج- نظرية الاختلاط التفاضلي لـ [1] "إدوين سذرلاند Edwin Sutherland:

يرى "**سذرلاند**" أن أساس السلوك المنحرف هو التعلم، فالجماعة تتعلم الفعل الإجرامي من خلال الاختلاط بغيرها من الجماعات الإجرامية في الوسط الاجتماعي، ذلك عن طريق المجالسة وتبادل الآراء والأحاديث إلى جانب أن الجريمة لا تكتسب إلا نادرا بطريقة غير مباشرة عن طريق: (التلفزيون، الصحف، المجلات، السينما) وعلى أنه "**سلوك يتم اكتسابه بالتفاعل مع جماعات أخرى خلال عملية اتصال لفظي أو عن طريق الرموز**".

[1] عدنان الدوري: **مرجع سبق ذكره**، ص ص 204 – 205.

وقد استند "**سذرلاند**" في تفسير هذا إلى وجود حالة عدم التنظيم الاجتماعي في الحي، فهو يعتقد أن عدم التنظيم الاجتماعي هو الذي يهيئ تلك الظروف والمواقف الملائمة لانتقال بعض الأنماط السلوكية الإجرامية من جماعات إجرامية إلى أخرى.

وأن عملية التعلم لا تجري بين أطراف متباينة وبصورة عشوائية، بل تتم بين جماعات على درجة متينة من الصلة الشخصية، أو على درجة واضحة من الصداقة والزمالة، فتنشأ بين هؤلاء الجماعات علاقات أولية مباشرة.

انطلاقا مما سبق يمكن تلخيص أبرز فرضيات نظرية الاختلاط التفاضلي في النقاط التالية:

- ✓ يعد السلوك الانحرافي متعلما ومكتسبا، فهو لا يورث إذ أن الجماعة التي لم تتدرب على الممارسة الإجرامية لا يمكنها إبداع وابتكار سلوك إجرامي.
- ✓ يتم تعلم السلوك الإجرامي من خلال عملية الاتصال أو التفاعل مع جماعات أخرى يمارسون ذلك النمط من السلوك من خلال ذلك الاتصال يتم اكتساب المهارات والإشارات المتعلقة بذلك الفعل.
- ✓ يتم تعلم هذا النوع من السلوك من خلال التفاعل مع جماعات تقوم بينها علاقة وثيقة، هذا يعني أن وسائل الاتصال غير المباشر تلعب دورا ثانويا في نشر الجريمة واكتساب مهارات هذا الفعل.

د-نظرية التعلم الاجتماعي لـ [1] " ألبرت باندورا ووالترز":

ترى هذه النظرية أن الفعل الإجرامي هو سلوك مكتسب تعلمه الجماعة من خلال التنشئة الاجتماعية على مؤسسات الضبط الاجتماعي (الأسرة-المدرسة-الحي... إلخ) والتي تعتبر بحد ذاتها عملية

[1] عايد عواد الوريكات: "**نظريات علم الجريمة**"، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، 2004، عمان، الأردن، ص ص 188-189.

التعلم لأنها تتضمن تعبيرا أو تعديلا في السلوك نتيجة التعرض لخبرات وممارسة معينة عن طريق أساليب ووسائل تحقق التعلم سواء كان ذلك بقصد أو بغير قصد، يكون التعلم عن طريق السلوك أو الفعل الإجرامي، فكلما كانت الجماعة التي تمارس الفعل الإجرامي دورا مهما في المجتمع كلما كان تأثيرها على الآخرين أكبر، وبالتالي اكتسابها للفعل الإجرامي يكون أكبر.

اعتبر كل من "**والترز Walters** وألبرت **باندورا Albert Bandoura**" أن الفعل الإجرامي ما هو في الأساس إلا نمط من أنماط السلوك التي تعلمه الجماعة الإجرامية.

كما اعتبر "**باندورا**" أن التحليل المتكامل للسلوك العدواني أو الإجرامي يتطلب الانتباه إلى ثلاثة قضايا وهي:

- ✓ **الطريقة التي يكتسب بها السلوك.**
- ✓ **العوامل التي تساعد على قيام الجماعة.**
- ✓ **العوامل المساعدة تجاه هذا السلوك.**

يرى "**ميلر**" و "**دولارد**" أن الجماعة قد تتعلم سلوكا مطابقا لسلوك حدث في جماعة أخرى دون إدراكها للمثيرات في سلوك تلك الجماعة، فالسلوك ينعدم أو يتغير تبعا لنمط التعزير المستخدم أو العقاب.

فالسلوك الذي ينتهي بالثواب يميل إلى أن يتكرر مرة أخرى في مواقف مماثلة للموقف الذي أثبت فيه السلوك، كما أن السلوك الذي ينتهي بالعقاب يميل إلى أن يتوقف، فالجماعات التي تشاهد العنف يحتمل أنهم يقومون به بنسبة أكبر من الجماعات التي لم يسبق لها أن شاهدت من قبل أشخاص أو جماعة راشدين، لذلك فإن الباحثين يركزون على أهمية التنشئة الاجتماعية في اكتساب أو إكساب الجماعة السلوك.

هـ- نظرية الثقافة الفرعية لـ "ألبرت كوهن" [1]:

يرجع "**ألبرت كوهن**" الانحراف إلى طبيعة السلوك الاجتماعي للمجتمع، ويفسر السلوك الإجرامي بحصيلة من القيم والمعايير إحداهما خاصة بالطبقة الوسطى والأخرى متصلة بالطبقة العامة.

وتشكل الطبقة الوسطى الهيكل العام للثقافة الوسطى التي تسود المجتمع الكبير أو للطبقة الوسطى، أما الطبقة الدنيا تشكل الهيكل الفرعي الآخر للثقافة الفرعية السفلية التي تستمد أصولها من الثقافة العامة للمجتمع الكبير لكنها تأخذها بشكل معكوس، ينسجم مع أهداف الطبقة السفلى ويوافق غاياتها ويلائم طبيعة العلاقات الاجتماعية الخاصة القائمة بين أفراد هذه الثقافة الفرعية الهامشية.

وحسب الفرضيات التي طرحتها هذه النظرية:

- ✓ أن الجريمة في الطبقة السفلى شعور الجماعات بتدني منزلتهم في هذه الطبقة اجتماعيا، بمعنى يولدون بهذه الثقافة، فيهمشون ويحاطون بالقمع والاحتقار واليأس وينغلقون، في حين أن الثقافة المسيطرة في المجتمع هي الطبقة الوسطى حين تكون مسيطرة ومهيمنة على مجتمع الحي.
- ✓ أن معايير التقدم وسلم الارتقاء الاجتماعي مرتبط بتمثل القيم المرتبطة بالمجتمع والالتزام بالمعايير والمساهمة الفعالة في نشاطاتها، بل والمشاركة الوجدانية لخدمة أهداف هذه الطبقة في الحياة.
- ✓ أن القيم والمعايير التي تشيع في الطبقة المتوسطة تتميز بالرغبة في الصعود إلى الأعلى وتحمل المسؤولية الشخصية لكل فشل ونجاح وتأجيل الرغبات حتى يحين موعد تحقيقها وعبر التخطيط السريع واحترام الوقت.
- ✓ النمط المعيشي لتلك الفئات الجماعات لا يمكنها من أن تصل إلى طموحاتها.

[1] محمد شحاتة ربيع وآخرون: **مرجع سبق ذكره**، ص ص 212-214.

- ✓ أن الطبقة الدنيا لفئات/جماعات الفرعية لا يستطيعون تحقيق طموحاتهم، وهذا ما يحصل في كثير من فئات الجماعات الاجتماعية في المجتمع الكبير (المجتمع الجزائري).
- ✓ قد يسبب السبب الجوهري في نشوب الجريمة والعصابات الجانحة في الجماعات الإجرامية، حيث تسعى هذه الأخيرة تنظيم أنفسهم وتجعل أعضائها متجانسين في غالبيتهم.
- ✓ خصائصهم الفردية وظروفهم الاجتماعية، في هذه الحالة يصبح الإجرام جزءا من الثقافة السفلية الفرعية التي ينتمي إليها الجماعة، لأنها تحقق بالنسبة لها ما لم يستطع تحقيقه في إطار الطبقة العامة، وما لم تستطع تحقيقه خلال التنشئة الاجتماعية المتصلة بهذه الطبقة يعني في إطار هذه التنظيمات محاولة إلى توافق مع ثقافة جديدة مع جماعة في إطار العيش مع الطبقة الجديدة، وهذا يبين أن الجماعة تخلق ثورة على معايير الطبقة الوسطى من قبل جماعة الطبقة العامة.
- ✓ ووفقا "**ميللر**" فإن العناصر الأساسية لثقافة الطبقة الدنيا السفلى التي تقوم على الجريمة المتمثلة فيما أسماه بـ: الاهتمامات المحورية وحددها في الاهتمامات الأساسية التالية:

1-صنع المشاكل والشغب: ويتضمن ذلك الاصطدام مع المسؤولين عن الأمن كما يتضمن الأنشطة الجنسية (الفساد الأخلاقي، الدعارة... إلخ) مصحوبة بالسكر والإدمان والمتاجرة بالمخدرات والأسلحة البيضاء

2-القوة وشدة المراس: ويتضمن اهتمام بالشجاعة والقوة الجسمانية والمبالغة في إبراز السمات الذكورية.

3-الدهاء والمكر

4-الدهشة والسرور: تتمثل في اهتمام بإبراز النشوة والسرور التي يشعر به الجماعة في ارتكاب الجرائم ولعب القمار وممارسة الجنس وتعاطي المخدرات.

5-يؤمن بالقدر: يتمثل ذلك بشعور الجماعة بأن مستقبله ليس في متناول أيديهم، كما أنه ليس بالضرورة

خاضع للقيم الدينية، وإنما لأسباب حتمية.

6-الاستقلالية: ويرى "**ميللر**" أن هذا الاهتمام يحتوي على عناصر ظاهرة، فهي تعني ظاهرة بالنسبة لجماعات العصابة بالنسبة لضوابط اجتماعية، بينما تعني داخليا خلافا لذلك، وربما تعني أيضا لجوء الجماعة إلى الانطواء والعزلة عن المجتمع فترة ما بعد المرحلة وخلق جو يناسبها في صنع المشاكل والشغب.

❖ **التعقيب على المقاربات النظرية للدراسة:**

حسب ما سبق ذكره من النظريات الاجتماعية تتضح الرؤيا حول موضوع الدراسة، على أساس أن هذه النظريات تساعد في فهم وتفسير وتحليل نتائج الدراسة لاحقا، وربطها بأجوبة المبحوثين، كما تحاول المقاربات النظرية إبراز نقاط التساؤل لدى الباحث والكشف عما هو قيد الدراسة والبحث.

وتتمثل الوظيفة الأساسية للمقاربات النظرية العلمية في إيجاد تفسير علمي للقضايا والموضوعات التي تدرسها مستندة في ذلك على أدلة موضوعية ومناهج علمية.

فالمقاربة النظرية للتشكيل البنائي تبين مدى أهمية العلاقة الثنائية الجدلية بين (البنية-الفعل الإجرامي) في تغيير شكل الأفعال والممارسات وإعادة بنائها من خلال التفكير والسلوك البشري ينتج ذلك الفعل الإجرامي، هذا الأخير تم ربطه بالمقاربات النظرية للفعل الإجرامي من خلال تحليله وتفسيره.

كما تلعب أيضا المقاربة النظرية للجماعات الإجرامية دورا في تفسير السلوك الإجرامي عن طريق التعلم والمخالطة التي تكتسب خلال التنشئة الاجتماعية، بالتالي تتكون الشخصية الإجرامية إما وفقا للنظام الاجتماعي أو نتيجة لدور الجماعة الإجرامية في بناء الفعل الإجرامي وهذا ما سنقوم بالإجابة عنه لاحقا في الفصل الميداني.

خلاصة:

من خلال ما سبق ذكره في هذا الفصل، قمنا بتحديد وعرض المفاهيم الأساسية والمساعدة لموضوع الدراسة، فالمفاهيم التي تتضمنها القضايا النظرية هي رموز تشير إلى أشياء وظواهر تتحقق في العالم الخارجي، فبدون المفاهيم يتعذر قيام المعرفة العلمية، إذ تتحول هذه المعرفة إلى مجرد أشياء عامة عديمة المعنى.

كما تعرضنا للدارسات السابقة والمقاربات النظرية العلمية تتمثل وظيفتها الأساسية في إيجاد تفسير علمي للموضوع الذي ندرسه ألا وهو بنية الفعل الإجرامي للجماعات الإجرامية، في ظل إثراء الرصيد المعرفي للباحث السوسيولوجي وإدراك موضوعه بصفة بحثه، كما يمهد الطريق للباحث في كيفية بناء الفصل الثاني لاحقا.

الفصل الثاني:

المدخل السوسيولوجي للفعل الإجرامي والجماعات الإجرامية

تمهيد
أولا : التطور التاريخي للفعل الإجرامي والجماعات الإجرامية
1: الفعل الإجرامي للجماعات الإجرامية في العصور القديمة
1-1: فكرة التضامن الإجرامي عند الجماعة الإنسانية الأولى
1-2: الفعل الإجرامي في بلاد ما بين النهرين والحضارة المصرية القديمة
1-3: الفعل الإجرامي عند الإغريق والرومان
2: الفعل الإجرامي في العصور الحديثة
2-1: تدويل الفعل الإجرامي في العصر الحديث
2-2: مرحلة انتقال الفعل الإجرامي من المحلية إلى العالمية
2-3: الفعل الإجرامي من التأقيت إلى الاستمرارية
ثانيا: سوسيولوجيا الفعل الإجرامي والجماعات الإجرامية
1: سوسيولوجيا الفعل الإجرامي
1-1: الاتجاهات الاجتماعية في تفسير الفعل الإجرامي
أ) التحليل الاشتراكي للفعل الإجرامي عند "بونجر"
ب) الفعل الإجرامي عند" سذرلاند"
ج) تفسير" دي توليو" للفعل الإجرامي (نظرية الاستعداد الإجرامي)
2: سوسيولوجيا الجماعات الإجرامية
2-1: بيئة الصحبة السيئة
2-2: تكوين الجماعات الإجرامية
2-3: تأثير عدم التنظيم الاجتماعي في معدلات الإجرام
2-4: العوامل الاجتماعية المساعدة في تشكيل الجماعة الإجرامية
ثالثا: أهم الجماعات الإجرامية الكبرى
1: المافيا الإيطالية
1-1: تشكيل المافيا الإيطالية وهيكلها التنظيمي
1-2: أهم الأنشطة الإجرامية للمافيا الإيطالية
2: المافيا الصينية
2-1: تشكيل المافيا الصينية وبناؤها التنظيمي.
2-2: الأنشطة الإجرامية التي تمارسها المافيا الصينية
3: الياكوزا اليابانية
3-1: تشكيل عصابات الياكوزا
3-2: أهم الأنشطة التي تمارسها الياكوزا اليابانية
خلاصة

تمهيد:

كثيرا ما يتساءل الباحثون حول كيفية بناء الفعل الإجرامي للجماعات الإجرامية بطريقة منظمة في شكل بناء تسلسلي هرمي يدعي الاحترافية، فالممارسات والنشاطات الإجرامية في نهاية تشكيلتها تعيد بناء نفسها مرة أخرى في ممارستها القاعدية لتوجيه السلوك البشري نتيجة العلاقة التبادلية بين (البنية والفعل الاجرامي)، في هذا الفصل نحاول التعرض إلى ما يسمى بالمدخل السوسيولوجي للفعل الإجرامي والجماعات الإجرامية والذي يضم العناصر الرئيسية التالية: التطور التاريخي للفعل الإجرامي للجماعات الإجرامية، ثم يليه عنصران في سوسيولوجيا الفعل الإجرامي وسوسيولوجيا الجماعات الإجرامية وفي الختام خلاصة لما تم عرضه في هذا الفصل.

أولا- التطور التاريخي للفعل الإجرامي والجماعات الإجرامية [1]:

يتأثر السلوك الإجرامي بشكل عام بتاريخ وثقافة المجتمعات وفهمها له، لذلك فإن النظر إلى أن سلوكا معينا يشكل جريمة يختلف من مجتمع لآخر نظرا لتطور اتجاهات المجتمع وقيمه من زمن لآخر، خصوصا ما طرأ على المجتمعات الحديثة والمعاصرة من تغيير وتطور ونمو اقتصادي واجتماعي على مختلف المستويات وعلى مر العصور، لذلك لا بد من تتبع تتطور الفعل الإجرامي على مختلف العصور وصولا إلى العصر الحديث.

1-الفعل الإجرامي للجماعات الإجرامية في العصور القديمة

1-1-فكرة التضامن الإجرامي عند الجماعة الإنسانية الأولى:

لقد كانت الجماعات البدائية الأولى عبارة عن تنظيم جماعي يهدف إلى حماية الأفراد الجماعة من المخاطر الطبيعية والإنسانية، لأن الإنسان بطبيعته كان يشعر بالخوف والهلع لهذا وجد نفسه مضطرا لتكوين الجماعة لمواجهة الأخطار التي تهدد وجوده وقد كان هذا التنظيم قائما على التدرج الهرمي والخضوع لسلطة رئاسية، كانت تسود بين أفراد الجماعة الواحدة فكرة التضامن الإجرامي في مواجهة الجماعات الأخرى، فكل جماعة تشكل تنظيما مستقلا عن الجماعات الأخرى، وكل جماعة تشكل تنظيما مستقلا عن الجماعات الأخرى.

وكان الضمير السائد في هذه الجماعات يبيح العدوان على الجماعات الأخرى خصوصا مبدأ الآخذ بالثأر لحسم النزاعات بين الجماعات المختلفة، لابد من الإشارة إلى أن الضمير الجماعي كان يبيح العداوة

---

[1] جهاد محمد البريزات: "**الجريمة المنظمة" -دراسة تحليلية-**"، ط2، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص-ص 21-22.

على الجماعات الأخرى، وذلك وفقا لقواعد وأصول محددة وإن مثل هذا العدوان مشروع من وجهة نظر الجماعة المتعدية.

ونشير هنا إلى أن الجماعة الإنسانية الواحدة تستقل عن غيرها من الجماعات، حيث يتقاسم أفرادها حياة واحدة من أصل واحد تجمعها لغة واحدة ودين واحد، فالنظام داخل الجماعة نظام غير هرمي وكل جماعة تحكمها قواعد قانونية تستقل عن غيرها من الجماعات، وهذا ما يذهب إليه أنصار النظرية الاجتماعية لبيان أساس القانون بالاستناد إلى فكرة التضامن الاجتماعي، حيث تتخذ الروابط في الجماعة أحد المظهرين:

-**المظهر الأول:** إن الترابط أساسه وجود حوائج مشتركة ومتشابهة بين أعضاء الجماعة.

-**المظهر الثاني:** إن هذه الحوائج مختلفة، لكن لا سبيل لتوفير تلك الحوائج إلا من خلال المواهب والقدرات التي تختلف من فرد لآخر، بالتالي يكمل الأفراد بعضهم بعضا وهو ما يطلق عليه التضامن بتقسيم العمل، وهذا التضامن بمظهريه يشكل عامة للمجتمع ويكسبه قوة في مواجهة المجتمعات الأخرى.

إذ نلاحظ مما سبق أن العدوانية كانت هي السمة التي تحكم الصراعات بين الجماعات البدائية القديمة، وهي تنظيم أو مؤسسة. وكل جماعة من وجهة نظرنا كانت تمارس عدوانا منظما على غيرها من الجماعات، لكن الضمير الجماعي السائد آنذاك كان لا يعتبر سلوك هذه الجماعات سلوكا إجراميا وكان يبيح العدوان وفقا لأصول وقواعد محددة.

1-2-الفعل الإجرامي في بلاد ما بين النهرين والحضارة المصرية القديمة [1]:

ويمكن استظهار الفعل الإجرامي في مصر من النصوص الواردة في شريعة "**حمورابي**" التي تعكس الأوضاع الاجتماعية السائدة في مصر وبلاد ما بين النهرين، التي كانت تنظم حربا ضد ما يدعى بعصابات

[1] جهاد محمد البريزات: **مرجع سبق ذكره**، ص-ص 22-25.

الشر التي كانت تقوم بالسلب و النهب و القتل، من هذه النصوص ما يدل صراحة على وجود جريمة الحرابة نسبة "**لحمو رابي**" التي وضعت لها عقوبات جديدة ،حيث تنص المادة **22** من شريعة حمو رابي على أنه: "إذا ارتكب رجل سرقة وقبض عليه، فذلك الرجل سوف يعدم"، أما المادة **23** فتنص على أنه: "إذا لم يقبض على السارق فالرجل الذي قد سُرق سوف يسأل أمام الإله عما فقده". وعلى المدينة والحاكم الذي ارتكب السرقة في أراضيهم ومقاطعتهم أن يقوموا بتعويضه عما يكون قد فقده وكذلك المادة **14** المتعلقة بخطف الأطفال والتي تنص على أنه: "**إذا كانت حياة المالك هي التي فقدت فعلى المدينة والحاكم أن يدفعا مكيالا من الفضة إلى قرابته**".

ومن خلال استقراء النصوص السابقة نجد تشدد القواعد القانونية في معاقبة مرتكبي جريمة الحرابة وكذلك اختطاف الأطفال، حيث نلاحظ أن الجهة الإدارية والمدينة مسؤولة عن حرية الأفراد وأمنهم، كذلك فإن مسؤوليتهم ضامنة للجرائم التي ترتكب ضمن المجني عليه على أراضيهم ما يدل على خطورة تنظيم هذا الفعل الإجرامي.

وقد امتازت معظم فترات الحضارة المصرية بالفوضى والاضطراب الذي ساد في أعقاب الثورة من عام **(2074-2190 ق.م)** ما أدى إلى انتشار عصابات السلب والنهب وقطع الطريق والسطو على السفن والمقابر، خصوصا الملكية منها والتمرد والعصيان.

1-3-الفعل الإجرامي عند الإغريق والرومان:

تعتبر الحضارة الرومانية وريثة للحضارة الإغريقية، لذلك يتشابه الوضع الإجرامي بينهما ولقد كان القانون في هذه الفترة وجها من أوجه الدين وكانت المواطنة تكتسب على أساس الدين لذلك كان هناك احتقار للأجانب من خلال تنظيم الاعتداء عليهم و المواطن في مدينة ما لا يجوز أن يكون مواطنا في مدينة أخرى

وكان من نتائج ذلك: وجود قانون خاص بالأجانب محكمة خاصة تنظر إلى القضايا التي يرتكبها الأجانب، حيث كان قاضي الأجانب هو نفس الشخص المكلف بأعمال الحرب وجميع العلاقات مع الدول الأخرى، لذلك فإن أقصى عقوبة آنذاك كانت حرمان الشخص من المواطنة.

ولقد كان عدد المدن كبير فقد وصل إلى ثلاثمائة مدينة، فكانت العلاقات بين المدن عدوانية فلا وجود لأي أسس أخلاقية وكان اغتيال الأجانب يعتبر أمرا مشروعا لذلك كان البناء السياسي عند الرومان بناءا نظاميا هرميا إجراميا.

وأدى الوضع السابق إلى زيادة المؤامرات وكثرة عددها كرد فعل للانتقام من الحكام هرب الكثير من أفراد الجيش والذين قاموا بتشكيل عصابات أو جماعات تقوم بأعمال قطع الطرق والسلب والنهب وبدأت تتجمع هذه الجماعات الإجرامية حتى شكلت جيشا صغيرا، فكانوا يقومون بأعمال السلب والنهب دون رقيب أو حسيب، مما أدى إلى الاعتقاد بأن حكام الولايات كانوا طرفا بهذه الجماعات الإجرامية.

ولقد كان من أبشع صور الفعل الإجرامي، هو الفعل الذي تقوم به الدولة ضد أفراد الشعب مثل ما يسمى بالعصابات البريتورية، هذه الأخيرة عبارة عن جماعة قوية من الحرس على استعداد دائم لحماية الإمبراطورية، وسحق أي ثورة أو بادرة فوضى.

ومن أبرز الأفعال الإجرامية ما حدث في عهد الإمبراطور (نيرون) وهو حريق روما حيث أشارت أصابع الاتهام إلى تورط الحاكم نفسه والذي حاول إلصاق التهمة بمجموعة من الرجال المسيحيين وأنزل عليهم أشد العقاب فقد عذبوا حتى الموت، من هنا بدأ الاضطهاد المنظم ضد المسيحيين وأطلق على هذا العصر عصر الشهداء، من أبرز الجرائم لهذا العصر أيضا جرائم القرصنة وجرائم خطف العبيد والاضطهاد العام.

ونتيجة لما سبق ظهرت قوانين "**جوستنيان**" (نسبة للإمبراطور جوستنيان) والتي قسمت الدعاوي إلى دعاوي عمومية ودعاوي خصوصية، والدعاوي العمومية حق مقرر لكل فرد وتنقسم إلى قسمين:

-**القسم الأول:** الكبائر وتستوجب الإعدام أو الحرمان من النار والماء، أو النفي من الأرض أو الأشغال الشاقة بالمناجم.

-**القسم الثاني:** غير الكبائر وهي الجرائم التي تستوجب الغرامات المالية، ويتبين لنا مما سبق أن القانون الروماني كان واعيا لخطورة بعض الجرائم التي لا تتم إلا عن طريق حرص على العقاب على هذه الجرائم.

من خلال دراسة الفعل الإجرامي في العصور القديمة نلاحظ أنها اتخذت صورا عديدة من تنظيم مؤامرات على الحكام وقتلهم، إلى قطع الطريق والسلب والنهب وخطف الأطفال وغير ذلك من الجرائم، حيث تميز الإجرامي في العصور القديمة بأنه جريمة محلية مرتبطة بجماعات إجرامية محددة سلفا ولم تصل إلى درجة العالمية والاستمرارية.

2-الفعل الإجرامي في العصور الحديثة [1]:

شهدت العصور القديمة انتقال الفعل الإجرامي المنظم من المحلي إلى العالمي يعكس العصور القديمة التي انحصرت فيها داخل الدولة ولم تتجاوز حدودها.

2-1-تدويل الفعل الإجرامي في العصر الحديث:

يرتبط تدويل الفعل الإجرامي وانتقاله من المحلية إلى العصور الوسطى، ويروا ذلك من خلال علاقته بالتجار والشركات التجارية، حيث كان النظام السائد في أوربا نظاما إقطاعيا وهو نظام اجتماعي وقانوني واقتصادي، نتج عن ذلك تركز الثروة في يد النبلاء. كانت الإقطاعية عبارة عن وحدة اقتصادية

[1] جهاد محمد البريزات: **مرجع سبق ذكره**، ص-ص-26-28.

مستقلة لا تربطها روابط بغيرها وعلى أهلها أن يعتمدوا على أنفسهم فكان الإقطاعي لا يعمل شيئا سوى جني أرباح إقطاعتيه ويقابل ذلك مؤازرة الإقطاعي للملك حيث كان أغلب السكان من الفلاحين الذين انحط قدرهم حتى كان الأحرار منهم في مستوى الرقيق وأطلق عليهم **(أقنان الأرض)**.

والمركز القانوني لهؤلاء الأقنان أنهم يرتبطون بالإقطاعي، إذ لا يستطيعون مغادرة الإقطاعية ولا يمكن لهم التصرف بأموالهم وتميزت الفترة السابقة بالحروب الصليبية لأن جيوشها كانت ترتكب الجرائم وهي في طريقها إلى القديس، كما أن للحروب الصليبية، أثر في نشأة التجارة وظهور طبقة التجار الذين أخذت الجرائم على أيديهم صيغتيها الدولية من خلال تنقل التجار بين مختلف الدول ويعود أصل التجار في هذه الفترة إلى مجموعة من المقامرين، وهم إما من أقنان الأرض الذين هربوا من سلطة الإقطاعي أو من الحرمان واليهود الذين كانوا محط ازدراء المجتمعات الأوربية لانشغالهم بالربا، ومن صور الفعل الإجرامي القرصنة، حيث كان الربا والقرصنة أسرع طريقتين للثراء وبالتالي فإن التجار إما أقنان فارُون من الإقطاعيات أو قراصنة محترفون، وبظهور التجار وتطور عملهم حاول الإقطاعيون فرض نظامهم الاجتماعي والقانوني على التجار، إلا أنه ترتب على ذلك وقف التجار في مواجهة الإقطاعيين ولذلك كون التجار تنظيمات سرية لها نظامها الخاص ومميزاتها الخاصة وهي تشبه الجماعات الإجرامية وذلك لمحاربة الإقطاعيين، وأدت هذه الجماعات إلى استيلاء التجار على العديد من المدن السياحية أطلقوا عليها "**القومانات**"، و "**القومون**" أو عبارة عن مدينة من خلق الجماعات السرية للتجار، وتشكل كتلة متماسكة ويقطنها أناس محترفون التجارة والصناعة، ولهم نظام خاص وقانون، واستغل التجار العمال للحصول على المال، ويرى البعض أن وظيفة التجار في هذه "**القومانات**" هي مصادرة بحتة لأموال الأهالي بحجة الدفاع عن أنفسهم.

و"**القومانات**" عبارة وحدات مستقلة عن بعضها، وكانت متحاربة مع بعضها البعض أحيانا ونظرا لقيام نشاط هذه الجماعات على الربا والاستغلال والاحتكار والنهب فإن القواعد تحرم الربا، لذلك اعتمدت هذه "**القومانات**" على أعراف الجماعة للحفاظ على مصالح التغير لأن أعراف كل جماعة تختلف عن غيرها من الجماعات الأخرى، وقد أدى نظام تطور نظام التجارة الدولي إلى البحث عن نظام يحكم هذه الجماعات والذي اعتمد على أعراف التجار كما حدث عند التجار الإيطاليين.

وقد أطلق على هذه "**القومانات**" "لاحقا" الجماعات البورجوازية التي سعت للسيطرة على الدول الأوروبية، وقد كانت الثورة الفرنسية **1789** م، نتيجة عمل الجماعات البورجوازية وهي الجماعات السرية التي أقامها التجار لمحاربة الإقطاعيين مما أدى إلى استيلاءهم على السلطة وترتب على ذلك أن الدولة استخدمت كل أدواتها لحماية مصالح التجار وخدمتهم. ومنه نجد أن تدويل الإجرام كان نتيجة لتبني الدولة نفسها فكرة الإجرام لخدمة مصلحة التجار.

2-2-مرحلة انتقال الفعل الإجرامي من المحلية إلى العالمية [1]:

تطور الفعل الإجرامي في العصر الحديث، حيث انتقل من المحلية إلى العالمية وأصبحت الجماعة الإجرامية دولية، وأتى هذا التطور كرد فعل لما شهده العصر الحديث من تطور متسارع خصوصا في ثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات التي سهلت الترابط بين الجماعات الإجرامية وتحول نشاطها إلى نشاط عالمي، بالإضافة إلى تطور النظام الاقتصادي والقانوني وظهور مصطلح العولمة إلى الوجود، كل ذلك ساعد على انتشار الإجرام بشكل واسع.

[1] جهاد محمد البريزات: **مرجع سبق ذكره**، ص-ص 30-31.

وكما تكلمنا سابقا، فإن الفعل الإجرامي كان ينحصر ضمن إطار الدولة، باستثناء بعض الجرائم مثل القرصنة وقطع الطريق، أما في العصر الحديث فقد أصبح الفعل الإجرامي عابرا للدول حتى وصل إلى جميع أنحاء العالم بحيث نجد أن التحضير والتخطيط والتنفيذ أو حتى أثار الجريمة تمتد إلى أكثر من دولة، إذ نجد عناصر الجماعة الإجرامية تتوزع أيضا على أكثر من دولة ويضم التنظيم عناصر من جنسيات مختلفة أحيانا، بالتالي أصبحت بعض الدول تتبنى الفعل الإجرامي عن طريق شبكة إجرامية متعددة الجنسيات، إلى درجة أن الفعل الإجرامي أصبح موجها ضد الإنسانية ونشير إلى أن الفعل الإجرامي قد يأخذ أحد الشكلين:

- ✓ **الأول:** التغاضي من قبل الدولة عن شبكاتها التي تمارس الفعل الإجرامي في دول أخرى.
- ✓ **الثاني:** تدخل الدولة في تحويل نشاط الجماعة الإجرامية إلى دول معينة واستعمالها كوسيلة ضغط للقيام بصفقات تجارية.

وما يؤيد هذا، قول **(بطرس غالي)** الأمين العام السابق للأمم المتحدة في مقال له في جريدة الأهرام المصرية: "**أن الفعل الإجرامي يسمم مناخ العمل في مجال رأس المال، وتفسد الزعامات السياسية، وتؤثر سلبا على حقوق الإنسان وتخترق جهاز الدولة بشكل غير مباشر لتحصل على رضا المسؤولين**" وأشار في مقال آخر له إلى أن الجماعات ترشوا المسؤولين وتخترق الأجهزة العمومية للدولة وأنها تعمل بشكل سري مما يصعب اكتشاف جرائمها.

إذن يتضح لنا مما سبق ذكره أن الفعل الإجرامي العالمي قد ارتبط بالتجارة العالمية وهذا يتفق مع أصول تدويل الفعل الإجرامي والذي يعود تاريخه إلى التجار والطبقة البورجوازية، بذلك يتضح لنا الارتباط بين التجارة العالمية والفعل الإجرامي من خلال استفادة الجماعات الإجرامية من التقدم العلمي والتكنولوجي

خصوصا ممارسة التجار من خلال شركات تجارية حتى أصبحت تعمل بسرية وأكثر عالمية وقد أدى ذلك إلى تفوق جماعات الإجرام على الشرطة خصوصا في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

2-3-الفعل الإجرامي من التأقيت إلى الاستمرارية [1]:

ارتبط الفعل الإجرامي بالتجارة العالمية، نتيجة لذلك لجأ أفراد الجماعات الإجرامية إلى تشكيل مؤسسات إجرامية. وبالتالي حل العمل الجماعي محل الأفراد الفردية، فأصبح للجماعة الإجرامية وجود وكيان مستقل عن كيان أفرادها، حيث يحكم هذا العمل المؤسسي نظم وقانون خاص ولها كيان واقعي واجتماعي، تعبر عن مصلحة أعضائها والمؤسسة توجه الأعضاء لذلك فإن صفة الدوام والاستمرار تكسبه الجماعة الدولية من وجود هذه المنظمة التي تحكمها قواعد وأنظمة خاصة بها، بالتالي فالجماعة الإجرامية مستمرة ولا تزول بزوال أحد أعضائها. ونشير هنا إلى قوة الترابط بين أعضاء الجماعة الإجرامية التي قد يكون لها علاقة بجماعات إجرامية أخرى وقد ترتبط بمؤسسة إجرامية أخرى، هذا يعني أن هناك نظاما ينظم عمل الجماعة من خلال من خلال التدرج الهرمي، وفكرة خضوع المرؤوس للرئيس أي أن هناك هيكلا تنظيما للقيادة والسيطرة على أفراد الجماعة للوصول إلى الأهداف المرسومة.

وهذا التنظيم للجماعات الإجرامية يضمن لها الدوام والاستمرار من خلال ممارستها لأعمال مشروعة في الظاهر، لكنها تمارس أعمالا غير مشروعة في الواقع وقد تتخذ الجماعة شكل الجمعية الخيرية أو النادي الدولي أو في شكل شركة تجارية ولكنها في الحقيقة جماعة إجرامية منظمة ضد الإنسانية.

يتبين لنا مما سبق ذكره، كيفية تدرج الفعل الإجرامي من الجماعة البدائية حتى وصلت إلى صورتها الحالية في العصر الحديث ويتبين لنا الخطر الكبير الذي تشكله الجريمة على الإنسانية.

---

[1] جهاد محمد البريزات: **مرجع سبق ذكره**، ص-ص 31-32.

ثانيا: سوسيولوجيا الفعل الإجرامي والجماعات الإجرامية

1- سوسيولوجيا الفعل الإجرامي

1-1- الاتجاهات الاجتماعية في تفسير الفعل الإجرامي

أ- التحليل الاشتراكي للفعل الإجرامي عند "بونجر" [1]

يعزو التحليل الاشتراكي للفعل الإجرامي إلى النظام الرأسمالي و طبيعته المادية، وتعتبر تبعا لذلك النتيجة المنطقية له لما يعتري هذا النظام من عيوب تتمثل أبرزها في مظاهره بالسعي إلى تحقيق الربح الفردي ولو بوسائل غير مشروعة، وسيطرة أصحاب رؤوس الأموال في الميدان الاقتصادي وشعور الطبقة العمالية بالغباء اللاحق بها مما يولد لدى أفرادها الحقد و النقمة تجاه طبقة الرأسماليين إضافة إلى التقلبات الاقتصادية الحادة التي تنعكس سلبا على مستوى المعيشة بوجه عام، فمثل هذه الظواهر والأفعال قد تتضافر فيما بينها أو تؤدي كل واحدة منها بصورة منفردة إلى رد فعل تتمثل في ارتكاب الجريمة.

وطبقا لمنطق هذا التحليل فإنه لا وجود للجريمة في المجتمع الاشتراكي، حتى إذا وقعت بعض الأفعال الضارة برفاهيته، فإن ذلك من قبيل الأمراض التي يعاني منها بعض أفراده وهي حالات محدودة وعرضية ويسهل علاجها والتحكم فيها.

تبنى وجهة نظر التحليل الاشتراكي للفعل الإجرامي بعض العلماء في كل من بلجيكا وفرنسا وألمانيا وهولندا، وقام "**بونجر**" «**BONGER**» وهو عالم هولندي في أوائل القرن الماضي بنشر مؤلفه "**الإجرام والأوضاع الاقتصادية**"، شرح فيها الظروف غير الملائمة في النظام الرأسمالي التي من شأنها خلق فوارق

---

[1] علي محمد جعفر: "**الإجرام وسياسة مكافحته**" ط1، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1993، ص-ص 33-34.

اجتماعية تمهد الطريق وتشرعه أمام موجات الإجرام في المجتمع، فجوهر الفصل الإجرامي من طبيعة مادية لأن الفعل يتكون من النظام الاجتماعي الذي يقع فيه. وهو تصرف أناني بفعل نمط الإنتاج الرأسمالي المليء بالاتجاهات الأنانية بسبب الصراع الدائم المتولد مما يضعف القيم الأخلاقية ويقود إلى الحقد والاضطهاد والجشع والاستغلال، وبالتالي إلى الجريمة بمختلف أشكالها.

ب- الفعل الإجرامي عند "سذرلاند" [1]:

يرى "**سذرلاند**" وهو من أبرز الباحثين في علم الإجرام في الولايات المتحدة الأمريكية بأن الفرد يتأثر بالنماذج الثقافية المحيطة به مالم تكن هنالك نماذج أخرى تتصارع معها وتوجهه إلى وجهة أخرى كما يرى بأن الجريمة متأصلة في التنظيم الاجتماعي وهي معتبرة عنه، وسلوك الفرد يتحدد في ثلاثة أنماط:

- ✓ **النمط الإجرامي**
- ✓ **النمط المعادي للإجرام**
- ✓ **النمط الحيادي**

وبناءا على هذه الأسس يرتكز اتجاه نظريته التي يمكن إبراز عناصرها وفق المفهوم الآتي:

- ✓ السلوك الإجرامي لا ينتقل بالوراثة وإنما يكتسب بالتعلم، وعلى هذا الأساس فإن الفرد الذي لم يتدرب على الجريمة لا يستطيع الإتيان بسلوك إجرامي من تلقاء نفسه وهو كالفرد الذي لم يتعلم الميكانيكا فلا يمكنه القيام باختراعات ميكانيكية.

[1] علي محمد جعفر: **مرجع سبق ذكره**، ص-ص 35-36.

- ✓ تتم عملية تعلم السلوك الإجرامي من خلال الاتصال الاجتماعي أو بالتداخل والتفاعل بين الأفراد وأشخاص آخرين وهذا ما ينتج التوصل إلى مؤداها أن الاتصالات غير الشخصية كالسينما والصحف وغيرها من وسائل الاتصال العامة لا تقوم إلا بدور محمود في تكوين السلوك الإجرامي.
- ✓ والفرد إما يحاط بقوى اتجاهات معادية للجريمة، أو يحاط قوى واتجاهات مؤيدة لها، وهو يتعلم ممن يختلط بهم وينحرف عندما يسود هذا الاتجاه الأخير ويصبح في موقع أقرب إلى الإجرام، كلما توثقت علاقته بالأنماط الإجرامية وكلما ابتعد عن المعايير له وهذا ما أطلق عليه "**سذرلاند**" (الاختلاط التفاضلي).
- ✓ يختلف السلوك الإجرامي أو السلوك المعادي له باختلاف عمليات التكرار والاستمرار والأسبقية والعمق، فكلما تكرر الاتصال بالأنماط المنحرفة، أو كلما طالت مدته كلما تدعم الاتجاه نحو الانحراف وترجحت كفته، أما إذا كان السلوك قد ترسخ لدى الفرد في سن مبكرة ولازمه في مراحل حياته فإن أمر تأثيره حياته سيكون أشد لدفعه في طريق الجريمة، وعمق التأثير تبدو أهميته في موقف من الاختيار والمفاضلة بين الاتجاهات المختلفة التي تنازعه.
- ✓ لا يجوز تفسير السلوك الإجرامي باعتباره عن حاجات وقيم عامة لأن السلوك السوي قد يعبر عنها، فاللص يسرق للحصول على المال والعامل كذلك يكد ويعمل للحصول على المال، فهذه الأمور تشبه إلى حد بعيد عملية التنفس في الجسم باعتبارها الأغنى عنها للقيام بأنواع السلوك كافة ولكنها غير صالحة للتمييز بين السلوك الإجرامي والسلوك غير الإجرامي.

ج- تفسير "دي توليو" للفعل الإجرامي (نظرية الاستعداد الإجرامي):

قدم العالم الإيطالي "**دي توليو**" تفسيرا متميزا للفعل الإجرامي [1].

تعتمد على فكرة التكوين الإجرامي الفطري، أي وجود استعداد طبيعي لدى الفرد يدفعه إلى ارتكاب الجريمة إذا ما اقترن بالظروف البيئية المساعدة على الكشف عنه، كلما ازداد تأثير هذه الأخيرة كلما قل شأن العوامل الفردية والعكس صحيح أيضا، فالسلوك الإجرامي يشبه بالمرض الذي يصيب المريض كلما تقلصت إمكاناته لمواجهة أسبابه الخارجية.

فالاستعداد الجرمي السابق هو الذي يفسر وقوع الفعل الإجرامي إذا ما تعرض لمؤثرات خارجية كافية لإظهاره، وقد يكون هذا الاستعداد فطريا دائما يتيح السيطرة لقوة الدفع إلى الجريمة على قوة منعها كما هو الحال عند طائفة المجرمين الخطرين ومن اعتاد على الإجرام قد يكون عرضيا مؤقتا يتيح لقوة الدفع سيطرة عرضية على قوة المنع، كما هو الحال لدى طائفة المجرمين بالصدفة أو بالعاطفة وقد تعلوه طبقة كثيفة من الضوابط الاجتماعية تجعله في حالة الركود لتوافر القدرة على مقاومته من خلال تكثيف الشخص مع ضرورات الحياة ومتطلباتها والقيم السائدة في المجتمع.

ويمكن التعرف على الاستعداد الإجرامي عند الأفراد من خلال دراسة شخصيتهم من الناحية العضوية والنفسية حيث تبدو عيوبها واضحة في تكوين أعضاء الجسم الخارجية وفي تأدية الأعضاء الداخلية لوظائفها ومنها إفرازات الغدد وخلل الجهاز العصبي وفي النشاط الغريزي الشاذ الذي يلاحظ عند المجرمين ويؤثر على سلوكهم ويدفع بهم إلى الإجرام وهكذا يرتبط السلوك الإجرامي بوجود استعداد له في نفس الفرد وتوافر ظروف معينة تشكل دفعا قويا له تعمل على إثارته وتفجيره بعدما تكون دوافع كتبه قد وهنت أو زالت،

[1] علي محمد جعفر: **مرجع سبق ذكره**، ص 41.

أو لم تتمكن من الصمود في وجه طغيان المؤثرات السلبية التي تتفاعل بنسب مختلفة مع شخصية الإنسان بحيث تجعله أكثر استجابة للميول الإجرامية والارتماء في أحضانه.

2- سوسيولوجيا الجماعات الإجرامية:

2-1 بيئة الصحبة السيئة [1]:

إذا كانت بيئة الأسرة وبيئة المدرسة تلعبان دورا مميزا في تنشئة الفرد وبناء شخصيته فإن بيئة الصحبة والأصدقاء توازي أيضا مثل هذا الدور في بعض الأحيان، لأن هذه الأخيرة تمثل بالنسبة إليه سلطة جديدة قد تكون في نزعتها تجد السلطة الوالدين، وهي خلالها يتفاعل مع جماعة قد يسود بين أفرادها عادات وقيم فاسدة فيتأثر بها ويجد فيها ما يحقق حاجته التي لا تتوافر في البيئات الأخرى.

ومن العوامل الهامة التي تدفع بالفرد في مثل هذا الاتجاه، عدم استثمار وقت فراغه بصورة ملائمة بحيث يتحرك في حالة ضياع قد تجره دون يدري إلى الوقوع في شرك من يستغلونه أو يوجهونه في الطريق غير الصحيح، وهو تبعا لذلك من النادر أن يلجأ إلى ارتكاب السلوك الجانح أو الإجرامي بمفرده بل الاشتراك الآخرين من الأصحاب الذين يشاركونه رغباته وأهدافه، وقد أبدت بعض الدراسات هذا الواقع فمن بين **(500)** حدث جانح تبين أن **98.4%** منهم لم يرتكبوا جنوحا بمفردهم وفق نتائج إحدى الدراسات التي أجراها الأستاذ "**جلوك Gleuk**" كما أظهرت أبحاث أخرى أن جماعات إجرامية من الأحداث والمجتمع في تهيئة الوسائل لشغل أوقات فراغهم ووجودهم في مناطق تتميز بمعدلات جنوح عادية.

ولا شك تأثر جماعات الأحداث بالصحبة السيئة يكون أكثر من غيرهم من البالغين ويرجع ذلك إلى سهولة نمو الاتجاهات الجانحة لديهم خلال مراحل التنشئة الأولى، وعدم تقديرهم لنتائج تصرفاتهم بشكل

[1] علي محمد جعفر، **مرجع سبق ذكره**، ص 96.

كاف، واندفاعهم وراء إشباع رغباتهم الملحة بأية وسيلة كانت خاصة في مرحلة من مراحل المراهقة التي تتسم عادة بمظاهر التمرد على القيود المفروضة عليهم وإثبات ذواتهم عن طريق العنف والفوضى ومخالفة القوانين والأعراف السائدة في المجتمع.

2-2-تكوين الجماعات الإجرامية:

تعتبر الجماعات الإجرامية من الظواهر المرضية الشائعة بين الصغار والكبار في المجتمع، وهي تشكل خطورة زائدة لكيانه في عصرنا الحاضر وتولد في الغالب بين فئة من الأحداث تسعى إلى إشباع رغباتها في المغامرة واللعب وتنحرف بعد ذلك لتقوم بأفعال إجرامية كبيرة، وقد تستمر في هذا الاتجاه حتى ما بعد بلوغ سن الرشد الجنائي.

وتتكون الجماعات الإجرامية من الأحداث في أحياء معينة من المدن الكبيرة حيث تكون البيئة الطبيعية زوايا في الوسط التجاري أو الصناعي أو الأماكن المجاورة للمستقبل، أما الأسباب التي تقف وراء تكوين الجماعات إجرامية كثيرة وتعود في جوهرها إلى فشل مهمة البيئة الأسرية في وظيفتها وإخفاق الأسلوب التعليمي التربوي والتهذيبي في المجتمع، إضافة إلى البيئة المنحرفة التي توفر إغراءات ارتكاب الجرائم بصورة سهلة، تجمع بين أفرادها الميول والاتجاهات المتقاربة، وقد تنطلق للإتيان بأفعال مختلفة مخالفة للقانون دون أي تنظيم و قد تنظم نفسها باتخاذ شعار لها واختيار رئيس يوجهها، فهي بهذا الإطار تسعى لحماية أعضائها و الدفاع عن نهجها الشرير بأي ثمن.

إلى جانب ما تقدم فإن الانضمام إلى الجماعات الإجرامية في غياب المؤسسات الاجتماعية الضابطة له أسس تشجع عليه، فهي توفر إشباع حاجات أفرادها في المغامرة والانتقام وتعمل على حمايتهم من السلطات العامة وتعتبر مصدر لهو للحصول على بعض الملذات والأموال التي لا يستطيعون الحصول

عليها كل واحد منهم بمفرده خاصة بالنسبة إلى صغار السن الذين يلجئون إلى تحدي كل ما هو ممنوع والتفاخر بذلك والاستخفاف بالقيم التي تؤمن بها الجماعة لإثبات شخصيتهم ووجودهم.

لقد شهدت السنوات السابقة في أماكن مدنية كثيرة من العالم معدلات كبيرة في تكوين جماعات إجرامية من المراهقين، وقد انغمس البعض منها في ارتكاب جرائم قتل خطيرة ومخالفة للنظام العام ومثل هذه الجماعات تكشف عن الطابع الجماعي الذي بدأت تنحني إليه الظاهرة الإجرامية وعن التركيبة الاجتماعية غير الصحيحة لكيان المجتمعات وعن هيمنة الثقافة الجانحة والمدمرة بصورة متزايدة مما يبعث على خلق تصور قائم لما يمكن أن يسفر عنه الوضع في المستقبل إذ لم تتطور الأساليب المتبعة في مكافحة الإجرام أو الوقاية منه.

2-3-تأثير عدم التنظيم الاجتماعي في معدلات الإجرام [1]:

يتناول عدم التنظيم الاجتماعي كل مظاهر سوء التوافق والانسجام والتكيف في المجتمعات الإنسانية ومفاهيمها الثقافية المختلفة، بذلك يشتد الصراع وعدم الاستقرار بين الأفراد وتسود الفردية بينهم ويتحكم الجشع في نفوسهم مما قد يؤدي إلى الإخلال بالقيم السائدة ومخالفة القوانين بصورة سافرة سائدة.

والفرد في الجماعات الأولية وفي المجتمعات الريفية البسيطة يخضع لقواعد قليلة، ويقيم علاقات محدودة ويتأثر مباشرة برابطة الأسرة والقرابة والجيرة، فتصبح تصرفاته انعكاسا لهذا الواقع وغير منعزلة عن عادات هذه الجماعات وتقاليدها ولكن مثل هذا التصور يكاد يختفي في ظل تطور المجتمع البشري وتشعب مجالاته في عصرنا الحديث بحيث بات التنافس مع الآخرين في سبيل إثبات ذاته وإشباع رغباته التي قد تصطدم مع المعايير الاجتماعية العامة فلا يراعي حكمها ويتجاوز ذلك إلى تحقيق أهدافه الخاصة.

---

[1] علي محمد جعفر: **مرجع سبق ذكره**، ص-ص- 98-99.

ويرى بعض العلماء أن موضوع سوء التنظيم الاجتماعي الذي طبع مجتمعنا المعاصر تكمن خلفه الرغبة الجامحة لجمع المال بأية وسيلة وعلى جمع الطبقات في المجتمع.

وإيمان الفئات المحرومة بعدم جدوى وعدالة القوانين في تحقيق مصالحها في الحياة ومن ثم عدم الاعتدال بها طالما أنها تعجز عن رفع ذلك الحرمان عنها، وما من مرحلة يستطيع الشخص أن يجتازها بدون صعوبة ابتداء بالحداثة وانتهاء بالشيخوخة فهو عرضة لاختبارات وتجارب متكررة، فإذا لم تتهيأ له الظروف الملائمة لتجاوزها والتكيف مع البيئة، فإن ذلك يعني انحرافه إلى طريق غير مشروعة تنبذها الجماعة.

ومسالة الصراع والتنافس الذي من شأنه أن يؤدي إلى سوء التنظيم هو ذلك الذي يتخذ صورة إعاقة مصالح الآخرين ومواجهتها بوسائل غير مشروعة، ويظهر بأشكال متعددة كالصراع على النفوذ المادي أو الاجتماعي أو السياسي وغيره وبغير هذا المفهوم فإن المنافسة المشروعة من طبيعة البشر تعتبر عامل تطور وبناء في حياة المجتمعات.

2-4-العوامل الاجتماعية المساعدة في تشكيل الجماعات الإجرامية [1]:

تتضمن العوامل الاجتماعية الوسط الاجتماعي المحيط بالفرد منذ ميلاده حتى لحظة ارتكاب الجريمة ومن بين العوامل:

-**الأسرة:** هي وسط اجتماعي مفروض على الفرد خاصة في مرحلة ميلاده وطفولته، فالأسرة وسط اجتماعي ينشأ فيه الطفل وعلى أساسه تتكون شخصيته ومواقفه تجاه المجتمع فيكون الشخص سويا إذا كانت الأسرة سوية وغير سوي إذا كانت الأسرة غير سوية. وهذا يتوقف على بنيان الأسرة ومجموعة القيم السائدة فيها وكثافتها وعلاقة أفرادها ومستواها الاجتماعي والاقتصادي.

[1] علي محمد جعفر: **مرجع سبق ذكره**، ص 100.

فالأسرة القوية المتماسكة التي تقوم على الود والتفاهم بين الوالدين وبينهما وبين الأبناء يخرج منها شخصية سوية لا تنساق وراء النزاعات الشريرة وتقاوم كل إغراء يدفع بها إلى سلوك سبيل الجريمة، أما الأسرة المفككة بسبب الشجار المستمر بين الوالدين أو غياب أحدهما بسبب الموت أو الطلاق أو الاغتراب للعمل بعيدا عن الأسرة أو عدم التكيف الاجتماعي يتولد عنها اضطراب نفسي لدى الطفل وعدم استقرار قد يدفع به إلى الإجرام.

وقد أثبتت الإحصاءات التي أجراها بعض المتخصصين أن نسبة كبيرة من الجماعات الإجرامية تنتمي إلى أسر مفككة اجتماعيا وتتراوح هذه النسب ما بين **88-60%** وتلعب الأخلاق والقيم السائدة في الأسرة دورا كبيرا في تصرفات الفرد، فحيث تسود القيم السليمة التي يتشبع بها الطفل فإن سلوكه داخل وخارج الأسرة يكون سويا.

ثالثا: أهم الجماعات الإجرامية الكبرى [1]:

إن الجماعات الإجرامية التي تمارس النشاط الإجرامي المنظم كثيرة ومتنوعة وتختلف فيما بينها من حيث الشكل والحجم والمهارات ومجالات التخصص والنشاط الإجرامي، وهي تعمل في مناطق جغرافية وأسواق مختلفة وتستعمل تكتيكات وتقنيات وآليات مختلفة للتحايل على القيود المفروضة وتفادي مطاردة الأجهزة الأمنية، حيث تختلف الجماعات الإجرامية أيضا من حيث التكوين ومنها البسيطة والمرنة.

ومن أهم الجماعات الإجرامية الكبرى: المافيا الإيطالية ومجموعات المثلث الصينية وعصابات **الياكوزا اليابانية، والمافيا الروسية** وغيرها، **كالمافيا الأمريكية** والمافيا **الإسرائيلية** ومجموعات **الكارتل**

[1] جهاد محمد البريزات: **مرجع سبق ذكره**، ص ص 104 – 106.

الكولومبية والمافيا **التركية** وغيرها، لكن سنستعرض في هذا الجزء أهم هذه الجماعات الإجرامية المشهورة بحيث نركز على التنظيم الهيكلي والنظام الذي يحكم هذه المجموعات والأنشطة التي تمارسها.

1-المافيا الإيطالية:

تعرف المافيا الإيطالية بأنها نوع من الرابطة الإجرامية، وهي واقع تاريخي ومدونة ثقافية وهي مشكلة لغرض معين وهي ذات هيكل سلطوي يتفاعل مع النظام القانوني بأشكاله المتعددة ويشير هذا الاسم بصيغته المستخدمة إلى المافيا الصقلية التي تحافظ على كثير من تقاليده.

يرجع ظهور المافيا في صقلية إلى القرن التاسع عشر، فمن أسباب ظهورها الظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، فقد كانت جزيرة صقلية عرضة للغزوات من قبل الصينيين والرومان واليونان والفرنسيين والإسبان. مما جعل أهلها يعدون كل ما يأتيهم من الخارج غير جدير بالثقة، وأن القانون من صنع الاحتلال وبالتالي فإن الخروج عنه أمر مشروع ومحمود.

وكان للظروف الاجتماعية والاقتصادية أثر كبير في ظهور المافيا من خلال رؤوس الأموال التي كانت تتركز في يد فئة قليلة من الناس وهم الذين كانوا يسكنون المدينة، ويعهدون إلى الفلاحين والمزارعين ومعظمهم من الفقراء بحراسة ممتلكاتهم بالريف، ولبعض الجماعات المسلحة والذين بدورهم كانوا يعملون بطريقتهم الخاصة ولمصلحتهم بعيدا عن أعين الفلاحين والملاك والذين مارسوا الإجرام وحققوا أرباحا طائلة من وراء ذلك.

1-1-تشكيل المافيا الإيطالية وهيكلها التنظيمي:

وعند الحديث عن المافيا الإيطالية فإننا سنتحدث عن المافيا الصقلية كنموذج للمافيا الإيطالية، بداية لابد من الإشارة إلى أن العائلة هي أساس تكوين المافيا في صقلية، وهي الركيزة التي تقوم عليها.

والمقصودة بالعائلة هنا ليست العائلة بالمعنى الضيق بل نقصد العائلة الممتدة أو العشرة. تتخذ العائلة مدلولا واسعا بحيث يعتمد على العلاقات الرأسية (الجد فالأب فالابن فالأحفاد) وعلاقات الدم والمصاهرة (الأعمام والأخوال) وتدار هذه العائلة وتنظم بواسطة كبير العائلة، بحيث يدين لها جميع أعضائها بالولاء والطاعة.

هذا وقد تجمعت بعض عائلات المافيا الإيطالية في مراحل تطورها تحت اسم جماعات **(كوزان واسترا)** التي سيطرت على الإجرام في إيطاليا بحيث كانت كل عائلة تركز نشاطاتها في مكان محدد، بحيث تسيطر على حي مدينة بأكملها وتستغل العائلات الإجرامية عن بعضها بعضا، حتى وصف البعض العلاقات بين العائلات الإجرامية كالعلاقة بين الدول.

هذا وتقوم المافيا الصقلية على هيكل قائم على التدرج الهرمي في الوظائف، بحيث يوجد في القمة الرئيس ثم نائب الرئيس ويليه مستشار أو أكثر ومن ثم رئيس المجموعة وكل مجموعة تتكون من عشرة أعضاء وفي القاعدة يوجد المنفذون من الجنود، نتيجة لاتحاد بعض عائلات المافيا فقد ظهر ما يعرف باللجنة الإقليمية والتي تتلخص وظيفتها برسم السياسات وحل الخلافات بين العائلات وتعد هذه اللجنة بمثابة المحكمة لتنظيم **(كوزان واسترا)**.

هذا ويترتب على الأعضاء في المافيا احترام القيم العائلية من خلال الالتزام بالتعاليم المسيحية والحفاظ على أولاد وزوجات الأعضاء مع الإشارة إلى أن الحفاظ على هذه المبادئ ليس انطلاقا من إيمانهم بالقيم الأخلاقية، إنما للحفاظ على بنيان التنظيم الإجرامي وذلك لأن أعمالها تناقض أبسط القيم الأخلاقية.

1-2-أهم الأنشطة الإجرامية للمافيا الإيطالية:

تتعدد الأنشطة الإجرامية للمافيا في صورة عمليات الابتزاز والتهديد والاغتيال، حيث تدر هذه العمليات أرباحا طائلة لهذه المنظمات ومن أبرز الأنشطة التي تمارسها المافيا، عمليات الاتجار بالأسلحة والمخدرات والتهريب التي تدر أيضا أرباحا طائلة تصل إلى عشرات المليارات.

ومن أبرز نشاطات المافيا في صقلية هو سلب الأموال بوسائل متعددة من أهمها فرض الإتاوة مقابل الحماية الخاصة، فهي نوع من الشرطة الخاصة تقوم بغرض الإتاوة على التجار وملاك الأراضي وأصحاب المصانع وغيرهم بحيث يتلقى المجني عليه رسالة مكتوبة مجهولة المصدر أو مكالمة تليفونية تهدده بالقتل أو السرقة أو حرق منزله، وهذه التهديدات مصدرها المافيا من أجل الحصول على عن طريق تأمين الحماية ووصل الحد إلى أن رجال المافيا يحمون عملائهم من السرقة، فإذا ما سرق أحدهم فإنهم يجبرون السارق على إعادة المال لأصحابه فأصبحت تقوم بعمل الشرطة.

هذا وينطوي النشاط السابق من خلال القيام بدور الشرطة على خطورة بالغة، لأن الدولة هي وحدها من تختص بتأمين الأمن والحماية لمواطنيها والمافيا تقوم بهذا العمل لعدة أسباب، أهمها احتكار الأنشطة الإجرامية في المكان الذي تسيطر عليه بحيث تدفع عنها أي منافس، حتى يكون خطابها بتقديم الحماية قابل للتصديق.

من خلال استعراض الأنشطة السابقة، نجد أنها تعكس مدى التنظيم الذي تتمتع به المافيا، من خلال تنسيق أعمالها التي تمتد لأكثر من دولة وتغطي معظم الجرائم الخطرة وتحقق أرباحا طائلة، هذا ما يكسبها قوة تمكنها من السيطرة على مقدرات الدولة سواء على المستوى السياسي من خلال عمليات الابتزاز والفساد للشخصيات التي تقع تحت سيطرتها، أو على المستوى الاقتصادي من خلال نجاحها في غسيل الأموال المتحصل عليها من الجرائم التي تقوم بها واستغلالها في أنشطة مشروعة.

2-المافيا الصينية:

يطلق على المافيا الصينية في الصين اسم عصابات مثلث أو الثالوث الصينية ويرمز لفظ المثلث في الثقافة الصينية إلى ثلاث أفكار رئيسية هي: السماء والأرض والإنسان.

تعود نشأة المافيا الصينية إلى القرن التاسع عشر، حيث كانت حركات سياسية سرية ضد الاحتلال إلا أنها تحولت تدريجيا إلى جماعات إجرامية ترتكب جرائمها في كافة أنحاء الصين.

وساعد على ذلك تواطؤ الموظفين المنحرفين، حيث تتواجد معظم هذه المنظمات في هونغ كونغ وفي جزيرة تايوان، وامتد نشاطها حتى وصل إلى معظم دول جنوب وشرق آسيا والولايات المتحدة الأمريكية.

2-1-تشكل المافيا الصينية وبناؤها التنظيمي [1]:

تتفق جماعات المافيا عموما على أنها تعد العائلة هي الأساس الذي تقوم عليه من خلال رابطة الدم الذي يشمل أفراد العائلة، إلا أن الأمر في العصابات الصينية يشمل بالإضافة إلى ذلك الأصهار وأبناء القرية محل الميلاد وكذلك ساكني الحي في المدينة، لذلك فهي تعطي مدلولا أوسع للعائلة.

[1] جهاد محمد البريزات: **مرجع سبق ذكره**، ص-ص 108-109.

ويختلف البناء التنظيمي في المافيا الصينية من جماعة إلى أخرى، هذا وتوفر العضوية للتنظيم الإجرامي درجة من الثقة بالعمل وتسمح للأعضاء بالعمل معا بحيث يتوحد التنظيم تحت قيادة واحدة تسمى رأس التنين، كما يوجد مجموعة من المتخصصين على شكل إداريين ومنفذين وغالبية الأنشطة التي تقوم بها تتحقق من خلال بعض الأعضاء المنخرطين في شبكة مرئية مرنة تختلف من عملية لأخرى.

وتخضع التنظيمات المختلفة لقيادة واحدة، بحيث يقودها الرئيس ونائب الرئيس، ورئيس للتجنيد واختيار الأعضاء الجدد، ومسؤول عن الاتصالات والروابط، ومسؤول عن الشؤون المالية للتنظيم ويحتل المنفذون قاعدة التنظيم.

ويرى البعض أن التنظيمات الإجرامية الصينية لا تخضع لرئاسة واحدة أو لتنظيم مشترك بل إن أعضائها يعملون وفق ما تمليه عليهم الظروف، لذلك فإنهم يؤسسون شبكات مرنة تتغير من عملية إجرامية لأخرى وتعتبر المنظمة الإجرامية الثالوثية الصينية من أكثر المنظمات شراسة.

وتعد جماعة «**Sun Yee**» ومقرها هونغ كونغ من أهم تنظيمات المجموعات الصينية ويبلغ عدد أعضائها حوالي **(60000)** عضو وكذلك تنظيم **(14k)** في هونغ كونغ ويتكون من **30** عائلة ويضم حوالي **240.000** عضو، له بناء هيكلي تنظيمي دقيق يقوم على التدرج الهرمي ويقسم المهام الداخلية بين مستويات ثلاثة، بالقاعدة يوجد الجنود ويحيط بهم مستوى ثان من القيادة له أربعة وظائف: فهناك المكلفون بالتجنيد والمختصون بالعلاقات الخارجية ومسؤولو الأمن الداخلي واحترام قانون الصمت وهناك مستوى الشؤون الإدارية والمالية، وفي القمة بالمستوى الثالث توجد الإدارة العليا تحت رقابة الرئيس.

هذا وقد امتد نشاط المافيا الصينية إلى الولايات المتحدة الأمريكية حيث يرى البعض أن 25 مجموعة من هذه التنظيمات تعمل في "**مانهاتن بنيويورك**" وتختص بتهريب المهاجرين غير الشرعيين وتتشكل كالتالي:

1- رأس الأفعى الكبير: وهو الممول للعمليات

2- رأس الأفعى الصغير: وهو الوسيط بين رأس الأفعى الكبير والزبائن.

3- الناقل: شخص في الصين يساعد المهرب على السفر إلى الولايات المتحدة الأمريكية جوا أو برا أو بحرا.

4- المرشد: وهو المسؤول عن حركة المهاجرين غير الشرعيين من نقطة إلى أخرى.

5- المنفذون: وهم أشخاص ينفذون عملية التهريب على السفن.

6- المساندون: أشخاص محليون على نقاط العبور يقدمون الخدمات الإدارية.

7- جامع المال: ومقره نيويورك وهو المسؤول عن جمع الإتاوات المفروضة على المهاجرين.

2-2-الأنشطة الإجرامية التي تمارسها المافيا في الصين:

تمارس هذه المنظمات مجموعة من الأنشطة الإجرامية مثل الابتزاز والاتجار بالمخدرات والدعارة والقمار وتهريب المهاجرين غير الشرعيين، لها شبكات خارجية واسعة النطاق تمكنها من ممارسة النشاط الإجرامي عبر الدول بسهولة بالغة ويشار إلى أن العصابات الثالوثية الصينية هي المستورد الرئيس للهروبين في جنوب آسيا وهي الولايات المتحدة الأمريكية.

وتعد جمعيات الثالوثية الصينية من أنشطة المنظمات الإجرامية على الصعيد الدولي حيث تمتد مراكزها لجميع أنحاء العالم ومن أهم هذه المراكز: سنغافورة، تالايندا، تايوان، اليابان، الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، جنوب إفريقيا...وغيرها من الدول، يتميز النشاط الإجرامي لهذه المنظمات بالتخفي تحت

شعار أنشطة شبه مشروعة تكون مدعومة من الأنشطة إجرامية مثل تجارة المخدرات والنصب والغش التجاري والابتزاز والمقامرة وتهريب التحويلات المالية غير المشروعة من خلال عمليات غسيل الأموال.

3-الياكوزا اليابانية [1]:

يطلق على عصابات "**الياكوزا**" اليابانية الآن عصابة "**البورديكوان**" أي عصابة النقابات السبع، التي تتسم بالعنف والقوة وأصبح لها وجود على الصعيد الدولي، ومن أشهر العصابات في اليابان تنظيم "**باما جوشي**" والذي يضم حوالي **(110)** عصابة، كما يقدر حجم نشاطات هذا التنظيم حوالي **40%** من الحجم الكلي للجرائم في اليابان.

ويرجع أصل هذه العصابات إلى القرن الثالث عشر حيث كانوا مجموعة من البائعين الجوالين الذين احتالوا على زبائنهم ثم تحولت إلى تنظيمات إجرامية، سنبين في هذا العنصر كيفية تشكيل هذه العصابات ثم تبيان أهم الأنشطة التي تقوم بها.

3-1-تشكيل عصابات الياكوزا:

تتخذ هذه العصابات من العائلة أساسا لتشكيلها ويقوم الهيكل التنظيمي تبعا لتسلسل العائلة من القمة يوجد الأب أو الكفيل ثم الذي يليه وهكذا، وذلك للحفاظ على كيانها وترابط أعضائها من خلال الطاعة والثقة بالأب، من شدة الترابط فإن الأبناء يكونون بالصف الأول حيث يجازف الابن بحياته لحماية والده وعند اللزوم يتحمل جريمة ارتكبها مقابل أن يقوم الأب برعاية زوجة ابنه وأولاده، بالتالي هناك تضامن كبير بين أعضاء التنظيم.

[1] محمد جهاد البريزات: **مرجع سبق ذكره**، ص-ص 110-114.

ويرتبط أعضاء "**الياكوزا**" بدستور صارم، بحيث إذا ما خالف أحد أعضاء التنظيم مبادئه فإن العضو يبتر إصبعه للتكفير عن المخالفة التي ارتكبها، أو إذا تعدى على التقاليد والقيم حتى وصل الحد إلى أن 42% من أعضاء هذا التنظيم قد بتروا أصابعهم وإذا ما بتر أحد التنظيم إصبعه فإنه يلفه بقماش أبيض ويعرضه على الزعيم ليبين له أنه قد كفر عن خطئه، ويرتدي الأعضاء الجدد زيا رسميا بينما يرتدي الأعضاء القدامى شارات تدل على درجاتهم بالتنظيم وهذا يكتسي الوشم جسم الياكوزا كله أحيانا.

أما عن تجنيد الأعضاء الجدد، فإن العضو الذي تتوافر فيه الشروط التي تشترطها التنظيمات الإجرامية، فإنه يتلقى تدريبا خاصا على المبادئ والقيم والقواعد الخاصة بالتنظيم ويبلغ بالالتزامات الواجب عليه التقييد بها، ومن أهمها الالتزام بقانون الصمت أو التعاون مع الشرطة أو الاعتداء على زوجة أحد الأعضاء وألا يخالف أوامر مرؤوسيه، وأن جزاء المخالف هو القتل أو الطرد من التنظيم، وعند الطرد تقوم نقابة الجريمة بنشر اسمه بحيث لا يجد عملا في أي من التنظيمات الإجرامية الأخرى.

ويمتاز هذا التنظيم بأن مستوياته التنظيمية تتمتع بقدر من الاستقلالية رغم خضوعها للمستوى الأعلى للتنظيم، بحيث يشبه هذا التنظيم النظام النقابي العمالي الذي يضم المجموعات التي تشكل المستوى التنظيمي، وقد ينتمي أفرادها إلى مستوى تنظيمي أعلى، والرئيس النقابي العام هو الذي يرأس جميع هذه التنظيمات والتي يملك كل منها استقلالية في مزاولة الأنشطة الإجرامية وهذا ما يفرقها عن جماعات المافيا الأخرى.

3-2-أهم الأنشطة الإجرامية التي تمارسها الياكوزا اليابانية:

من أهم أنشطة هذه الجماعة الاتجار بالعقاقير المخدرة، وإنتاج الهيروين بالتعاون مع الجماعات الإجرامية الصينية، وكذلك الاقتراض بربا فاحش يصل إلى **100%**، وفرض الإتاوة على أصحاب الفنادق

والمقاهي والاتجار بالنساء **(الرقيق الأبيض)** أو ما يعرف بالسياحة الجنسية بالتعاون مع المنظمات الصينية والفيليبينية.

ومن أبرز الأنشطة الإجرامية لهذه الجماعات، الاتجار بالمخدرات وخصوصا تهريب عقار "الإمنغتامين"، حيث تقدر الكمية المستخدمة في اليابان حوالي **(700)** كيلو غرام، كذلك الاتجار بالكوكايين والقنب التي يستخدمها عدد كبير من الأحداث وتمارس هذه العصابة بعض الأنشطة الإجرامية التي تبدو وكأنها مشروعة، عن طريق دخولها للبورصة العالمية وإنشاء مشاريع اقتصادية ومشاريع وهمية والتي تسجل نفسها على أنها جمعيات خيرية أو شركات علاقات عامة أو للتصدير أو غير ذلك حتى أصبح رجال الياكوزا يرتدون لباس رجال الأعمال لإخفاء نشاطاتهم ومحاولة إضفاء الشرعية، وللحد من خطر العصابات الإجرامية المنظمة، عملت السلطات اليابانية على إصدار قانون خاص لتدعيم السياسة العقابية ضد جماعات الياكوزا، مما أدى إلى انخفاض نسبة بعض جرائمها من خلال السيطرة على بعض الأنشطة الإجرامية إلا أنها لازالت تشكل خطرا كبيرا.

خلاصة:

من خلال ما تم عرضه في الفصل الثاني، نستنتج أن مصطلح الفعل الإجرامي ومصطلح الجماعات الإجرامية غامض ومعقد، ذلك لاختلاف الأصول العرقية وتباين أنشطة الجماعات الإجرامية، إضافة إلى تباين الزوايا التي يمكن من خلالها النظر لهذا الفعل الإجرامي، نسبة لاختلاف الاتجاه الفكري الذي ينطلق منه التعريف كمرجع إيديولوجي تفسيري، لأن الظواهر الاجتماعية الإجرامية في العلوم الاجتماعية عند إخضاعها وإسقاطها للدراسة العلمية الممنهجة، تصبح كمفاهيم نسقية خفية **« DesConcepts Systémique»** هي مفاهيم عملية ناشئة عن ملاحظة الواقع الإجرامي نحصل عليها عن طريق الاستقراء.

إن هذه المفاهيم لا تستند إلى موقف نظري موحد يجمع عليه كافة المشتغلين، إنما تستند على مواقف نظرية وفكرية متعددة تتفاوت في تقاربها أو تباعدها وهذا يعني أن اختلاف طبيعة الرؤيا أو المنظور الذين يتناولون به موضوع دراستهم، ذلك لأن الاختلاف النظري قد لا يرتبط بالدراسة الموضوعية أو على وجه الدقة لا يرتبط بالحقائق الموضوعية، فالحقائق الاجتماعية الموضوعية موجودة بخصائصها بغض النظر عن الطريقة التي ينظر إليها الباحث أو العالم.

الفصل الثالث:

خصائص تشكل بنية الفعل الإجرامي للجماعات الإجرامية في أحياء ولاية عنابة

تمهيد

أولا : خصائص بنية الفعل الإجرامي للجماعات الإجرامية في أحياء ولاية عنابة

1) أنواع الأحياء في ولاية عنابة

2) الخصائص الجغرافية

3) الخصائص الاجتماعية

4) الخصائص الاقتصادية

5) الخصائص السياسية والثقافية

ثانيا: علاقة الحي بتشكيل بنية الفعل الإجرامي للجماعات الإجرامية

خلاصة

تمهيد:

إن ظاهرة الجريمة عموما من الظواهر التي تزعزع استقرار أي مجتمع مهما كان متزنا وهذا من صميم الانعكاسات السلبية للظاهرة على المجتمع، وولاية عنابة شأنها شأن باقي الولايات الجزائرية التي تعاني من استفحال الظاهرة خاصة مع التطور الذي تشهده الحياة اليومية للأفراد ما زاد من تعقد الظاهرة في هذا الفصل سنتطرق إلى بنية الفعل الإجرامي للجماعات الإجرامية لولاية عنابة مبرزين أهم خصائص بنية الفعل الإجرامي وأنواع الأحياء، وعلاقتها بتشكل الفعل الإجرامي للجماعات الإجرامية.

أولا: خصائص بنية الفعل الإجرامي للجماعات الإجرامية في ولاية عنابة

1) أنواع الأحياء في ولاية عنابة:

إن الأحياء السكنية في مدينة عنابة عبارة عن خليط من النماذج العمرانية، لأنها تتباين بين أكواخ الصفيح في المناطق الهشة بأطراف المدينة وبعض البؤر داخلها، إلى المساكن الراقية بأحياء الطبقات الميسورة الحال، ومن المساكن القديمة التي يرجع تشييدها إلى العهد العثماني كالمدينة القديمة بالإضافة إلى الإسقاط الاستعماري عليها، ومن هذه الأنماط السكنية القديمة إلى تلك التي تختلط فيها استخدامات عديدة وتأتي في مقدمتها الاستخدامات التجارية والثقافية والإدارية وغيرها.

أما بالنسبة للمناطق الهامشية للمدينة نشأت كمناطق سكنية للعمال والمهاجرين، والذين وفدوا إلى المدينة منذ وقت طويل، وقد تمت هذه المناطق عشوائيا في غياب خطة شاملة تتكفل بالقضاء على هذه السكنات التي تقطنها فئات سكانية منخفضة المستوى الاجتماعي والاقتصادي، حيث وفد عدد كبير من سكان الأرياف إلى المدينة بحثا عن ظروف المعيشة مما نتج عن هذا التوافد صراع ثقافي واجتماعي أدى إلى ظهور أنواع جديدة من الأفعال الإجرامية على مستوى الولاية.

لقد صنف الباحثون المتخصصون في مجال علم الاجتماع الحضري الأحياء السكنية حسب التجهيزات المتواجدة فيها، والفئات الاجتماعية المهنية الساكنة بها على النحو التالي:

1-1 الأحياء الراقية:

وهي تلك الأحياء المتواجدة في المناطق المفضلة والهادئة، تتواجد فيها السكنات الفردية من نوع (فيلا) أو العمارات من النوع الرفيع، تتميز ببعدها عن المراكز الصناعية والتجارية تتمتع بحياة الترف ومظاهر التحضر المختلفة، تتوفر فيها النظافة والحدائق والمساحات الخضراء.

1-2 الأحياء الشعبية:

وهي الأحياء المتواجدة في المناطق المزدحمة والمساكن، تنعدم فيها وسائل الراحة والنظافة تكثر فيها المحلات التجارية وازدحام المواصلات والعمارات السكنية الجماعية ذات الإيجار المتواضع وتقل فيها المرافق الرياضية والثقافية والمتنفسات الطبيعية كالحدائق والمنتزهات والمساحات الخضراء.

1-3 الأحياء العشوائية الهامشية:

وهي في الغالب سكناتها ليست مبنية من مواد البناء المناسبة وفق معايير هندسية، لكنها قد تكون مقر للإقامة، تتكون من أكواخ أو عدد من العشش التي يستخدم في إنشائها الصفيح، لا تتوافر فيها أي مرافق أو خدمات في معظمها مناطق يقيم فيها المهاجرون من الريف إلى المدن الكبيرة ويستولون على أي منطقة خالية في وسط المدينة على أطرافها ويقيمون عليها أكواخهم [1].

2) الخصائص الجغرافية:

تستقطب مدينة عنابة العديد من الوافدين من مختلف المناطق، حيث سمحت للبعض بالعيش وهمشت البعض الأخر لأن الفضاء العنابي له إمكانية محدودة جغرافيا و اقتصاديا ولا يستطيع استيعاب ما لا يمكن استيعابه فيزيائيا، بالتالي نتجت حالة وبائية ومشكلات اجتماعية زادت من كثافة الظاهرة الإجرامية، نتيجة للاكتظاظ التي تشهده نظرا لعدم وجود معايير ضبط موحدة على المستوى العالمي والقاري وحتى

[1] زينب بقادة: "**مرجع سبق ذكره**، ص 161.

القومي، فهناك من يعتمد على المعايير المهنية وغيره من يحتكم إلى معايير ديموغرافية، فالجرائم التي تحدث في المدن ليست نفسها التي تحدث في الريف لأن لكل مجتمع خصائصه وبيئته التي تؤثر فيه [1].

3) الخصائص الاجتماعية:

ظهرت خلال السنوات الأخيرة ما يعرف بالأحياء الهشة في المدينة والتي تستقطب عددا من السكان المهاجرين من مختلف الأماكن لتتشكل أحياء فوضوية غير مخططة، حيث تمركزت في عدة مناطق وهي: (حي سيبوس، وحي سيدي سالم في الطريق الفرعي الرابط بين مدخل ميناء عنابة وطريق الشريط الساحلي) فهذه الأحياء أصبحت من البؤر الإجرامية، فالأحياء السكنية في مدينة عنابة عبارة عن خليط من النماذج العمرانية لأنها تتباين بين أكواخ الصفيح في المناطق الهشة بأطراف المدينة وبعض البؤر داخلها إلى المساكن الراقية بأحياء الطبقات الميسورة الحال ومن المساكن القديمة التي يرجع تشييدها إلى العهد العثماني كالمدينة القديمة، بالإضافة إلى الاسقاط الاستعماري عليها، ومن هذه الأنماط السكنية القديمة إلى تلك التي تختلط فيها استخدامات عديدة وتأتي في مقدمتها الاستخدامات التجارية والثقافية والإدارية وغيرها.

أما بالنسبة للمناطق الهامشية للمدينة نشأت كمناطق سكنية للعمال والمهاجرين والذين وفدوا إلى المدينة منذ وقت طويل وقد تمت هذه المناطق عشوائيا في غياب خطة شاملة تتكفل بالقضاء على هذه السكنات التي تقطنها فئات سكانية منخفضة المستوى الاجتماعي والاقتصادي، حيث وفد عدد كبير من سكان

---

[1] مليك لطيفة: **"الفوارق الاجتماعية الحضرية وعلاقتها بعنف الفئات المهمشة المجال الحضري لولاية عنابة أنموذجا"**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم علم الاجتماع، جامعة باجي مختار عنابة، لم تنشر، 2018، ص 16.

الأرياف إلى المدينة بحثا عن ظروف المعيشة، مما نتج عن هذا التوافد صراع ثقافي واجتماعي أدى إلى ظهور أنواع جديدة من الأفعال الإجرامية على مستوى المجال الحضري [1].

4) الخصائص الاقتصادية:

إن عملية التنمية بالجزائر لا تلبي احتياجات السكان ويزداد الوضع تعقيدا إذا ربطنا تلك بالمتغيرات الدولية والإقليمية وما أفرزته من تحولات على الصعيد السياسي والاقتصادي الاجتماعي والثقافي التي رمت بظلالها على الدول النامية ومنها البلدان التي توصف في تقرير التنمية البشرية بالبلدان الأكثر فقرا وفي عالمنا المتغير يمكن القول إن التحولات السريعة التي شهدها المجتمع البشري منذ العقود الأخيرة من القرن العشرين سواء على الصعيد التكنولوجي أو على صعيد التحولات الاقتصادية باتجاه اقتصاد السوق و عولمة التجارة، أدخل العالم مرحلة جديدة من التغيرات السلبية والاقتصادية والاجتماعية وأصبح النظام الاقتصادي العالمي قائم على سيطرة الاحتكارات الضخمة حيث تتركز قيادة الاقتصاد العالمي بيد الشركات متعددة الجنسيات التي أصبحت تسيطر على حركة التجارة العالمية كونها تشكل حاليا القوة الثانية في الاقتصاد العالمي بعد الولايات المتحدة الأمريكية، إلى جانب التوجه العام الذي يفرضه البنك الدولي على دول العالم بربط القروض والمساعدات بالتوجه الاقتصادي تحت مسميات ما يعرف بالإصلاحات الاقتصادية و إعادة الهيكلة و الذي يعني التحول الكامل للقطاعات الاقتصادية التي تملكها الدولة إلى القطاع الخاص مما يؤدي إلى تخلي الدولة عن مسؤولياتها الاجتماعية وهذا ما أثر بشكل كبير على البلدان المتخلفة منها الجزائر وتدهور أوضاعها الاقتصادية والمعيشية التي حولت فئات واسعة من المجتمع إلى طبقة الفقراء منها الطبقة

---

[1] عبد الحميد كبيش: "**التمدد الحضري والحراك التنقلي في النطاق الحضري لمدينة سطيف**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في تهيئة المجال، جامعة منثوري قسنطينة، كلية العلوم الأرض والجغرافيا والتهيئة العمرانية، الجزائر، 2011، ص 27.

الوسطى التي تأثرت بشكل مباشر وأدت هذه التطورات إلى ذوبانها في مصاف الفئات الفقيرة في المجتمع وتوسعت رقعة محدودي الدخل "وبالمقابل زلت القاعدة العريضة من المجتمع الجزائري تعاني من عدم إشباع الحاجات الأساسية للحياة وازدادت معاناتها لما تخلت الدولة عن دورها الوقائي، في ظل القيام بحملة من الإصلاحات الهيكلية في الجانب الاقتصادي والتي كانت أثارها بادية على الفئات الدنيا من المجتمع سواء كانت في المدينة أو الريف ما أدى إلى ظهور جماعات إجرامية تمارس نشاطات غير شرعية لتحقيق مصالحها الشخصية .

وفي هذا السياق أكد" **بلقاسم سلاطنية**" في دراسته لظاهرة العنف والفقر بالمجتمع الجزائري "كذلك ساهمت عناصر جديدة في إدخال المجتمع الجزائري ضمن دائرة التخلف والتبعية والنمو الديموغرافي المذهل هو الاعتماد على منتوج واحد مما ساهم في إضعاف الاقتصاد الجزائري الأمر الذي انعكس على المجتمع الجزائري بكل شرائحه الاجتماعية وخاصة منها ذات الدخل الضعيف، فكل هذا مس صميم حياة الأفراد وأثر على مستواهم الاقتصادي والاجتماعي وهز ثوابت الأنساق في المجتمع الجزائري [1].

5) الخصائص السياسية والثقافية:

كما أنه من المعلوم لدى الجميع أن تطور المجتمع وتخلفه هو طبق الأصل لثقافته التي يتميز بها فمن المؤكد تاريخيا أن ثمة قاسم مشترك بين تطور المجتمع وثقافته لأنها هي فكرة مقياس الرقي والازدهار والمتتبع للأزمة الثقافية الجزائرية يدرك يقينا صحة هذا نظرا لتميز المجتمع الجزائري بتبعية فكرية واغتراب اجتماعي واستلاب ثقافي ،هذه التبعية الثقافية إنما هي مصطلح تاريخي قائم على النظرية الاستعمارية التي

[1] علي سموك: "**إشكالية العنف في المجتمع الجزائري (من أجل مقاربة سوسيولوجية)**"، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه، جامعة باجي مختار عنابة، 2004، ص ص 145 – 146.

ترفض الأطروحات المناقضة لها والتي تدعو لمواجهة الركود الثقافي ومحاولة النهوض به، ومن أهم المشاكل الاجتماعية الثقافية التي واجهها المجتمع الجزائري قضية ازدواجية الثقافة على مستوى النخب المتعلمة والسياسية، وما آلت إليه هذه الازدواجية من صراع ثقافي إيديولوجي فيما بينها والذي تطور إلى صراع إيديولوجي وعقائدي تحولت ملامحه أكثر على مستوى اللغة والثقافة خاصة في التصادم بين العربية والفرنسية باعتبارهما وسيلتين لنقل الإيديولوجية، ومن أهم المشاكل التي واجهت الثقافة الجزائرية مسألة الهوية خاصة في منطقة القبائل وتطورت الأمور من مسألة الهوية إلى روح المواطنة ومطالبة البعض بالانفصال والاستقلال الذاتي وهذا بسبب الفشل الاجتماعي الذي يعيشه مجتمعنا، هذا الفشل الذي طال مجالات حساسة داخل المجتمع تعتبر البنية الأولى لبنائه وتثقيفه حتى عجزت عن أداء أدوارها ووظائفها التي وجدت لأجلها بفعالية كاملة، فمن الأسرة إلى المدرسة إلى المسجد ثم دور الشباب ومراكز التكوين والترويض وكل المؤسسات التربوية الهادفة كل هذه المؤسسات هي قريبة الزوال ليحل محلها الملعب قاعات اللعب والحفلات، فهذه المعطيات كفيلة باختلال موازين القوى الثقافية وحتى غير الثقافية بالمجتمع الجزائري كذلك نتج عن ذلك اختلاف ثقافة الأفراد وأفكارهم ومعتقداتهم ومشاعرهم وأراءهم فأصبح المجتمع يسوده نوع من اللامعيارية القيمية نتيجة هذا الاختلاف بين أفراد المجتمع وكما يؤكد "**دوركايم**" في تحليلاته أنه تزايد نسب الجريمة بمجتمع ما عندما تطغى اللامعيارية [1].

[1] لمزري جميلة، حبة وديعة: "**قراءة سوسيولوجية لظاهرة الجريمة بالمجتمع الجزائري**"، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، العدد 7، جامعة الوادي، 2014، ص – ص 177 – 179.

وجاء في البند 2 من تقرير الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية المتعلق بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية وعلاقتها بالجريمة أن: "هناك ترابط وثيق بين الجريمة والعنف، وكذلك التنمية الاقتصادية والاجتماعية" [1].

فالأنشطة الإجرامية، وخصوصا الجريمة المنظمة، تقود أركان النمو الاقتصادي وتضر برفاه المجتمعات المحلية على نحو خطير. وعلى مدى العقود الزمنية الأخيرة، ثبت أنَّ الاستراتيجيات المتكاملة والشاملة والقائمة على الأدلة لمنع الجريمة تسهم بشكل إيجابي في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وكذلك في رفاه المجتمعات المحلية من خلال التصدي لعوامل المخاطر، والحد من الإيذاء وكسر الحلقة المفرغة للإقصاء الاجتماعي والجريمة.

وتُقرُّ المبادئ التوجيهية لمنع الجريمة، التي اعتمدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره **13/2002**، بأن إتباع منهج شمولي في منع الجريمة يتطلب سياسات اجتماعية ملائمة تستهدف الأسباب الجذرية للجريمة. وهي تدعو إلى "إدراج اعتبارات منع الجريمة في جميع السياسات والبرامج الاجتماعية والاقتصادية ذات الصلة، بما في ذلك السياسات والبرامج التي تعالج التوظيف والتعليم والصحة والإسكان والتخطيط الحضري والفقر والتهميش الاجتماعي والإقصاء. وينبغي التشديد بوجه خاص على المجتمعات المحلية والأسر والأطفال والشباب المعرضين للأخطار [2].

[1] حفيظ صواليلي: مقال حول: "**عجز ميزاني التجارة والخدمات الجزائرية**"، جريدة الخبر، السبت 2021/02/27، ص 13.
[2] **المؤتمر الرابع لمنع الجريمة والعدالة الجنائية**، كيوتو، اليابان 20، بتاريخ 27 أفريل 2020، ص 12.

ثانيا: علاقة الحي بتشكل بنية الفعل الإجرامي للجماعات الإجرامية

إن الحي لا يكون مؤسسة اجتماعية مستقلة ومنعزلة عن بقية المؤسسات الأخرى، بل يعتبر الجزء الحساس الذي يتأثر بما يحيط به، كما أنه المرآة الصادقة التي تعكس قيم ومعايير وعادات الجماعات الذين يعيشون فيه.

ويهمنا في هذا العنصر أن نبين خصائص الحي وبنية الفعل الإجرامي فيه للجماعات الإجرامية الذي يوضح لنا كيف يكون "**الحي**" عاملا ميدانيا يسهم في تكوين الفعل الإجرامي فالطبع الذي يأخذه الحي كعامل مؤثر في بناء الفعل الإجرامي للجماعات الإجرامية، إذا كان يصل "**حيا فاسدا**" يمهد للجماعات طريق الإجرام بمختلف الوسائل التي يمكن أن تقود الجماعة إلى السلوك الإجرامي، كأن يسهل له الانغماس في وسائل اللهو التجارية الرخيصة، إذا كانت تكثر فيه الحانات والمراقص وبيوت الدعارة التي تقود الجماعة إلى ممارسة المقامرة والبغاء، وتعاطي المسكرات والعقاقير المخدرة وغيرها من الوسائل التي تكون سهلة وقريبة إليه في بعض الأحياء.

كما أن الطابع الذي يتخذه الحي يكون له آثار أخلاقية بعيدة المدى على نظرة الحدث للحياة من جهة، وعلى أسلوبه في الاتصال والتآلف مع الأخريين من جهة أخرى، فإذا كانت الثقة والأمانة هي التي تسيطر على أساليب التعامل، أو إذا كان الغش والخداع هي الصورة الغالبة عن طريق العمل، فإن الجماعة الإجرامية داخل إطار الحي لها أنماط من السلوكيات والتصرفات التي قد تؤثر كثيرا على المدى الطويل في قيمها ومعاييره.

ومن جهة أخرى فإن افتقار الحي إلى المتنفسات الطبيعية فالحدائق والمنتزهات والأندية والساحات والفضاءات الاجتماعية، قد يؤدي إلى تجمع الجماعات في بعض الأماكن التي تعتبرها مقرات الاجتماع،

وكثيرا ما يترتب على ذلك إخلال الأماكن التي تعتبرها مقرات الاجتماع، وكثيرا ما يترتب على ذلك إخلال بالتنظيمات المحلية الخاصة وإقلاق راحة السكان وتقام أغلبيتها عادة في الليل كما أن الأحياء التي تضم مجموعات بشرية تعيش في ظروف إسكانية ذات مستوى لا يتفق مع الحياة الآدمية تؤثر تأثيرا مباشرا في معايير الجماعة وقيمهم وأنماط سلوكهم، ففي إطار هذا الصدد نجد حي سيبوس وحي سيدي سالم يمثلان تجمع لبعض الجماعات خاصة مع ضفاف البحر أين تكون الإثارة منعدمة، يعتبر ذلك مقر إستراتيجي هام لإجراء اجتماعاتهم [1].

[1] طلعت محمد عيسى وآخرون: "**الرعاية الاجتماعية للأحداث المنحرفين**"، د.ط، مكتبة القاهرة، القاهرة، مصر، د.س، ص ص 161-162.

خلاصة:

بعد رصد المعلومات الخاصة بهذا الفصل والخاص بعرض الخصائص الجغرافية والاجتماعية والاقتصادية وعلاقتها ببناء الفعل الإجرامي عند الجماعات الإجرامية تشير مبدئيا إلى وجود علاقة ترابطية بين البنية هذه الأخيرة التي مثلتها تلك الخصائص السابقة، وهي في نفس الوقت تمثل الانعكاسات السلبية التي طرأت على منظومة النظم الاجتماعية كالنظام الاقتصادي والاجتماعي وغيرها من النظم الاجتماعية الأخرى وبين بناء الفعل الإجرامي عند الجماعات الإجرامية.

ولتحديد هذه العلاقة أكثر من أجل الوصول إلى نتائج علمية دقيقة لا بد لنا من رسم الأسس المنهجية والتي سوف يسلكها الباحث لمعالجة موضوعه ألا وهو بنية الفعل الإجرامي عند الجماعات الإجرامية هذا الأخير سوف يعالجه الفصل الموالي.

الفصل الرابع:

المنهج والأدوات الإجرائية

تمهيد

أولا: المنهج المعتمد في الدراسة

1: المنهج "الوصفي"

2: أسلوب "دراسة الحالة"

2-1: خطوات أسلوب دراسة الحالة

2-2: أهداف أسلوب دراسة الحالة

3: عينة الدراسة

ثانيا: أدوات جمع البيانات

1: الملاحظة بدون المشاركة

2: المقابلة الفردية الحرة

3: المقابلة المعمقة

4: الأساليب الإحصائية للدراسة

ثالثا: مجالات الدراسة

1: المجال المكاني

2: المجال الزماني

3: المجالي البشري

خلاصة

تمهيد:

يتطلب مشروع البحث خطة منهجية، والتي تقوم بتحديد دقيق لميدان الدراسة في إطار نظري ملائم ومجموعة التساؤلات التي يتعين الإجابة عليها من خلال هذا البحث.

وبناءاً على ذلك قمت بتحديد موضوع الدراسة والمتمثل في "**بنية الفعل الإجرامي للجماعات الإجرامية**"، وهذا ما يتطلب اختيار منهج مناسب حسب الموضوع والظاهرة المدروسة، والذي يتمثل في "**المنهج الوصفي**"، مع اختيار تقنية من تقنياته ألا وهو أسلوب "**دراسة الحالة**"، إلى جانب مجموعة من الأدوات المنهجية التي سنعتمد عليها لجمع البيانات المتعلقة بموضوع الدراسة وكذا "**العينة**" لمجتمع البحث، للإجابة عن تساؤلات الدراسة المطروحة سابقا.

أولا: المنهج المعتمد في الدراسة

موضوع دراستنا هو البحث عن كيفية تشكل بنية الفعل الإجرامي للجماعات الإجرامية في "**حي سيبوس**" و"**سيدي سالم**" في ولاية عنابة، وللحصول على أدق المعلومات النظرية والميدانية التي تخدم الموضوع قمنا باعتماد المقاربة المنهجية الوصفية لتفسير هذه الظاهرة من جهة والكشف عن الأنساق الخفية من جهة أخرى.

1- المنهج "الوصفي":

يقوم "**المنهج الوصفي**" على دراسة الظواهر كما في الواقع والتعبير عنها بشكل كمي أو كيفي بما يوضح حجم الظاهرة المدروسة ودرجة ارتباطها مع الظواهر الأخرى أو بوصف الظاهرة وتوضيح خصائصها.

كما يستخدم المنهج الوصفي في دراسة الأوضاع الراهنة للظواهر من حيث خصائصها، أشكالها، وعلاقاتها والعوامل المؤثرة في ذلك وهذا يعني أن المنهج الوصفي يهتم بدراسة حاضر الظواهر والأحداث وكذا يشمل في كثير من الأحيان على عمليات تنبؤ كمستقبل الظواهر والأحداث التي يدرسها [1].

فالمنهج الوصفي يقوم على رصد ومتابعة دقيقة لظاهرة أو حدث معين بطريقة كمية أو نوعية في فترة زمنية معينة أو عدة فترات من أجل التعرف على الظاهرة أو الحدث من حيث المحتوى والمضمون، والوصول إلى نتائج وتعميمات تساعد في فهم الواقع وتطويره [2].

---

[1] عبد المجيد قدي: "**أسس البحث العلمي في العلوم الاقتصادية والإدارية**"، ط1، الرسائل والأطروحات، دار الأبحاث للترجمة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص50.

[2] ربحي مصطفى عليان وعثمان محمد غنيم: " **الأسس النظرية والتطبيق العملي لأساليب البحث العلمي**"، ط2، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2008، ص ص 52-53

إن المنهج الوصفي لا يتمثل فقط في جمع البيانات والمعلومات وتبويبها وعرضها، بل إنه يشمل كذلك على تحليل دقيق لهذه البيانات المعلومات وتفسير عميق لها من أجل استخلاص الحقائق والتعميمات الجديدة التي تساهم في تراكم وتقدم المعرفة العلمية، وبما أن "**المنهج الوصفي**" يشمل مجموعة من أساليب المنهج العلمي. إلا أننا قمنا باختيار الأسلوب المناسب حسب موضوع الدراسة المذكور سابقا.

2- أسلوب دراسة الحالة:

هناك العديد من التعريفات التي قدمها الباحثون والعلماء لتقنية دراسة الحالة والتي يمكن أن نلخص بعضها من هذه التعاريف يعرفه الباح (1992) من جهة بأنها: نوع من الدراسة الوصفية ترتكز على الحصول على بيانات ومعلومات وحقائق دقيقة وتفصيلية من فرد معين أو عن سلوك محدد، أو عن موقف مستهدف بالدراسة البحثية إذ يعتمد الباحث هنا على طرائق ووسائل إلى حالة عمق الحالة التي يقوم بدراستها ليستكشف ويكتشف الصفات والخصائص المميزة والفريدة لها [1].

كما يعتمد أسلوب "**دراسة الحالة**" على البحث المتعمق في موضوع يتعلق بحالة فردية، قد تكون الحالة فرداً، مؤسسة، جماعة، نظاماً اجتماعياً، منظمة... إلخ، وبالتالي هو أسلوب منهجي نوعي وصفي يستخدم لدراسة بعض الأشياء الخاصة في سياق ظاهرة مركبة [2].

2-1 خطوات أسلوب دراسة الحالة:

إن أسلوب دراسة الحالة يتبع خطوات محددة يمكن إيجازها فيما يلي:

- تحديد الظاهرة أو مشكلة الدراسة تحديداً دقيقاً، يجعلها على درجة كبيرة من الوضوح.

---

[1] عمار الطيب كشرود: "**البحث العلمي ومناهجه في العلوم الاجتماعية والسلوكية**"، ط1، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2007، ص280-281.

[2] عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص51.

- تحديد المفاهيم والفروض العلمية.
- اختيار العينة الممثلة للحالة.
- تحديد وسائل جمع البيانات والمعلومات.
- جمع البيانات وتسجيلها وتحليلها.
- استخلاص النتائج ووضع التعميمات.
- المتابعة والاستمرار.

وقد اعتمدت الدراسة على هذا الأسلوب وخطواته لدراسة ستة وعشرون (26) حالة على اختلاف سن أعمارهم والتي تتراوح ما بين (19) سنة و (52) سنة، متواجدين في "**حي سيبوس**" و "**حي سيدي سالم**" ولاية عنابة، للتعمق في شخصيتهم من أجل الوصول إلى جمع معلومات وحقائق علمية المتعلقة بموضوع الدراسة، "**بنية الفعل الإجرامي للجماعات الإجرامية**" من خلال الإجابة عن الأسئلة الفرعية المطروحة سابقا.

2-2 أهداف أسلوب دراسة الحالة:

تتلخص بعض أهداف هذا الأسلوب فيما يلي:

- ✓ الاهتمام بالموقف الكلي المتعلق بموضوع الدراسة المذكور سابقاً من خلال الإجابة على الأسئلة الفرعية المطروحة.
- ✓ فهم الموضوع وآثاره على عناصره المتأثرة به ومعرفة موقف الأفراد/ المبحوثين من الموضوع.
- ✓ تحديد كل العوامل، والعناصر المؤثرة والمتأثرة بالموضوع والكشف عن الأسباب المتداخلة في الحالة وإيجاد حلول لها [1].

[1] عمار الطيب كشرود، **مرجع سبق ذكره**، ص295.

3- عينة الدراسة:

تمثل العينة الفرضية أو العمدية التي يسعى الباحث من خلالها تحقيق هدف أو غرض معين من دراسة فيقوم باختيار أفراد العينة بما يخدم ويحقق هذا الغرض أو الهدف [1].

وتشمل عينة الدراسة (26) حالة تتراوح أعمارهم كما سبق ذكره بين 19 سنة و52 سنة.

ثانيا- أدوات جمع البيانات:

1- الملاحظة بدون المشاركة:

تعتبر الملاحظة بدون المشاركة تقنية غيرمباشرة للتقصي، تستعمل عادة في مشاهدة (حالة المبحوث) أو مجموعة ما (فردية، جماعية...إلخ) بصفةغير مباشرة يهدف أخذ معلومات كيفية من أجل فهم المواقف السلوكات وتكون الملاحظة بدون المشاركة عندما يتعلق الأمر بوصف صادق للسلوكات والتنبؤ بها.

كما أنها تتطلب الاندماج في مجال حياة الأشخاص محل الدراسة الفردية للحالات ضمن أوضاع معينة [2].

كما يحتاج الباحث إلى تواجده وبقاءه مع الحالة المعنية بالبحث لأوقات كافية، وحسب ما تقتضيه ضرورة البحث، ومن ثم تسجيل ملاحظاته بشكل منظم أولاً بأول [3].

---

[1] ربحي مصطفى عليان وعثمان محمد غنيم، **مرجع سبق ذكره**، ص 54.

[2] محمد عويض: "**منهج البحوث العلمية**"، د.ط، دار القاهرة للنشر والتوزيع، مصر، د.س، ص 69.

[3] عامر قنديلجي: "**البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات التقليدية والإلكترونية**"، ط1، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 139.

2- المقابلة الفردية الحرة:

وتتم بين القائم بالمقابلة **(الباحث)** وبين فرد واحد من المبحوثين على انفراد مما يزيد من الألفة بينهما، فيشعر المبحوث بحرية الكلام، وبالتالي حرية التعبير عن نفسه [1].

وقد يحتاج الباحث إلى الحصول على معلوماته بشكل مباشر، من الحالات المبحوثة والمدروسة وذلك بمقابلة الشخص أو الأشخاص، الذين يمثلون وحدة الحالة وجهاً لوجه وتوجيه الاستفسارات لهم والحصول على الإجابات والمعلومات التفصيلية المطلوبة، وكذلك تسجيل الانطباعات الضرورية التي قد يتطلبها البحث [2].

ومن خلال هذه الأداة قمنا بتطبيقها في ميدان الدراسة بحيث أجرينا مقابلة فردية مباشرة مع رئيس الأمن الحضري بحي سيبوس، وطرحنا عليه مجموعة من الأسئلة المفتوحة المتعلقة بالدراسة قام بالإجابة عنها بكل حرية مع الحرص والحفاظ على سرية المهنة من قبل السلطة الأمنية.

المقابلة الفردية مع رئيس الأمن الحضري بحي سيبوس رتبة ملازم أول إذ قام بالإجابة على الأسئلة المطروحة ألا وهي:

- ما رأيك في حي سيبوس؟ وحسب رأيك لماذا تقوم الجماعة الإجرامية بأفعال انحرافية وإجرامية؟

فكان رده كالآتي: حي سيبوس من الأحياء الشبه مغلقة يفتقر إلى أدنى المرافق العمومية والخدمات الصحية والاجتماعية سكانها من الطبقة المتوسطة وأكثرهم من الطبقة الدنيا إضافة إلى انعدام القيم الأخلاقية والمعايير الاجتماعية بين أفراد المجتمع، انتشار الأوساخ والتلوث واللامبالاة لهذا الحي من قبل الهيئات

---

[1] موريس أنجرس: "**منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية**"، ط2، تدريبات عملية، ترجمة بوزيد صحراوي وآخرون، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006، ص ص 184-185.

[2] عامر قنديلجي، مرجع سبق ذكره، ص 139.

المعنية، تراجع أساليب الضبط الرادعة سواء من قبل كبار الحي أو الأولياء أي هناك نوع من التسيب والإهمال، انتشار البطالة بكثرة، أغلب الأسر في هذا الحي لا يستطيعون تلبية أبسط متطلبات الحياة فكل هذا يخلق مناخ تنمو فيه كافة أنواع السلوكيات الانحرافية والإجرامية وخاصة من قبل جماعة الأحداث فكثيراً ما نمسك بجماعة أحداث في شكل عصابة صغيرة هذه الأخيرة تتميز بتواصل اجتماعي مستمر ومتداول بينهم من حيث المهام وتقسيم الأدوار وخاصة منها انتشار ظاهرة سرقة الفحم الحجري للشاحنات الكبرى التي تمر على الطريق الرابط بين الميناء وشركة "**أسميدال**" القريبة من الحي "**حي سيبوس**" إضافة إلى المتاجرة بالمخدرات بكثرة وسط الحي وشرب الكحول وبعض أنواع من المخدرات كالأقراص المهلوسة الهجرة الغير شرعية بواسطة قوارب الموت وكذا الصيد الغير شرعي للمرجان وكل هذا من أجل تحقيق الربح المادي لتلبية متطلبات الحياة ومن جهة أخرى البعض الآخر هروباً من الواقع الاجتماعي المزري الذي يعيشونه [1].

3- المقابلة المعمقة:

وهي تقنية مباشرة للتقصي العلمي تستعمل إزاء الأفراد الذين تم سحبهم بكيفية منعزلة، غير أنها تستعمل في بعض الحالات إزاء المجموعات من أجل استجوابهم بطريقة نصف موجهة، والقيام بسحب حالات كيفية بهدف التعرف بعمق على المستجوبين [2].

إذ سيتم استخدام هذه الأداة مع (26) حالة لأفراد جماعات إجرامية تتراوح أعمارهم ما بين 19 سنة و52 سنة وذلك من خلال توجيه مجموعة من الأسئلة المتعلقة بموضوع الدراسة المطروحة والتي سوف يبينها

[1] مقابلة فردية مع رئيس الأمن الحضري ملازم حي سيبوس، يوم 12-05-2020، على الساعة 14:00 إلى غاية 15:30.
[2] موريس أنجرس: مرجع سبق ذكره، ص 197.

ابتداء من البيانات الأولية والشخصية إضافة إلى تلك الأسئلة المحصورة بين السؤال المركزي والأسئلة الفرعية السابقة الذكر.

مع العلم أن الحالات المذكورة التي أجريت معها المقابلة المعمقة منهم من يقطن بحي سيبوس ومنهم من يقطن بحي سيدي سالم ولاية عنابة، ومما سوف تعرض كل حالة بالتفصيل في الفصل الموالي (الفصل الميداني).

4: الأساليب الإحصائية للدراسة: تم الاعتماد في الدراسة الميدانية على الأساليب التالية:

- استخدام الجداول البسيطة والمزدوجة في البيانات الأولية للمقابلة.
- استخدام التكرارات والنسب المئوية لحساب الخصائص الشخصية للمبحوثين.

ثالثا- مجالات الدراسة:

1- المجال الزمني للدراسة: لقد حددنا المجال الزمني لهذه الدراسة وقسمناها إلى مرحلتين:

- **المرحلة الأولى:** تمثلت في الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة امتدت هذه المرحلة من 2018/11/13 إلى غاية 2019/10/18.
- **المرحلة الثانية:** تمثلت في الإطار المنهجي والميداني للدراسة من 2019/11/01 إلى غاية 2023/05/07.

2- المجال المكاني للدراسة: أجريت الدراسة في ولاية عنابة الواقعة شمال شرق البلاد والتي تتربع على مساحة قدرها 1393.12م^2، يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط ومن الشرق ولاية الطارف ومن الغرب سكيكدة ومن الجنوب قالمة، يبلغ متوسط الارتفاع 03 مترا فوق مستوى سطح البحر.

خصصنا من مجال الدراسة حي سيدي سالم وحي سيبوس اللذان يعتبران من الأحياء الشعبية المعروفة في مدينة عنابة، إذ أن حي سيبوس عبارة عن منطقة سكانية محدودة جغرافيا، شمالها يطل على البحر الأبيض المتوسط يحدها شرقا "**حي سيدي سالم**" وشركة "**أسميدال**"، وغربا ميناء عنابة وجنوبا بلدية البوني وتبلغ مساحة حي سيبوس **437,67 كلم^2** ويقدر عدد سكانه بحوالي 195 ألف نسمة حسب إحصائيات 2016 في حين نجد أن حي "**سيدي سالم**" التابع لبلدية البوني يقع في الشمال الشرقي لولاية عنابة ويبعد عن وسط المدينة بحوالي خمسة كلم وتبلغ مساحته ويقدر سكانه بحوالي 70 ألف نسمة حسب إحصائيات 2016 [(1)].

3- المجال البشري للدراسة: تعتبر حالات الدراسة هي مجتمع البحث ويعرف بأنه: "ذلك الكل ذو العناصر المختارة والتي تحمل نفس الخصائص، ونفس الطبيعة، ويمكن أن يكون مجتمع البحث مجموعة أشخاص مرتبة حسب معيار معطى كالسن أو الجنس، المستوى التعليمي، المهنة [(2)].

وعليه يشكل مجتمع البحث تحديداً حسب التعريف من (26) حالة يتصفون بسلوكات انحرافية وإجرامية على اختلاف سن أعمارهم بين 19 سنة و52 سنة يقنطون بحي سيبوس وحي سيدي سالم ولاية عنابة وذلك من خلال توجيه مجموعة من الأسئلة حسب السؤال المركزي المذكور سابقاً وما تمحور من أسئلة فرعية مطروحة للإجابة عنها من أجل الوصول إلى حقائق علمية ونتائج دقيقة حسب موضوع الدراسة.

[(1)] **التقسيم الإداري لخريطة بلدية عنابة،** عن الموقع الإلكتروني لولاية عنابة، ويكيبديا الموسوعة الحرة تاريخ دخول الموقع 2019/09/23 على الساعة 11:15.

[(2)] l'éon festinges et Daniél Katz : "**les méthodes de recherche dans les sciences Sociales"**, Tombé 1,3ene Édition, pressé universitaire de France, Paris, 1974.pp 23-24.

زيتوني عائشة بية: "**المعاملة الأسرية وظاهرة العود للجريمة**"، ط1، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن، 2016، ص102.

خلاصة:

يعتبر هذا الفصل محاولة معرفية وموضوعية للقواعد والأسس المنهجية المتبعة في العلوم الاجتماعية والإنسانية، باعتبار أن الظواهر الاجتماعية سواء أكانت انحرافية أم إجرامية تخضع للدراسة العلمية الأكاديمية والمنهجية بإتباع خطوات ومراحل المنهج العلمي للدراسة مع تقنيات وأدوات جمع المعلومات المستعملة بهدف رسم الطريق الصحيح الذي سوف نقوم بتطبيقه في معالجة الموضوع من أجل الوصول إلى نتائج علمية وفي نفس الوقت الكشف عن وقائع وحقائق الظاهرة أو مشكلة الموضوع (بنية الفعل الإجرامي للجماعات الإجرامية) للإجابة عن التساؤلات التي طرحناها في البداية وهو ما سوف نعالجه في الفصل الموالي (الفصل الميداني).

الفصل الخامس:

الإطار الميداني للدراسة

تمهيد

أولا: عرض البيانات الميدانية نوعيا لأفراد الجماعات الإجرامية لحي سيبوس وحي سيدي سالم.

ثانيا: تقديم البيانات الميدانية كميا لأفراد الجماعات الإجرامية لحي سيبوس وحي سيدي سالم.

ثالثا: مناقشة النتائج

رابعا: النتائج العامة

خامسا: الاقتراحات والتوصيات

خلاصة

تمهيد:

يتضمن هذا الفصل الدراسة الميدانية التي سوف يتم فيها الكشف عن الظاهرة المراد دراستها (بنية الفعل الإجرامي عند الجماعات الإجرامية)، انطلاقا من عرض وتقديم وتحليل البيانات الميدانية المتحصل عليها من العينة المتكونة من 26 فردا للجماعات الإجرامية لكل من حي سيدي سالم وحي سيبوس لولاية عنابة لمعرفة الحقائق العلمية المتمحورة حول كيفية تشكل وبناء الفعل الإجرامي عند الجماعات الإجرامية؟ وصولا إلى نتائج الدراسة ومناقشتها إضافة إلى قائمة المراجع وبعض التوصيات والاقتراحات للحد أو التقليل من هذه الظاهرة الإجرامية.

أولا: عرض البيانات الميدانية نوعيا لأفراد الجماعات الإجرامية لحي سيبوس وحي سيدي سالم.

1) الجماعة الإجرامية لحي سيبوس: والتي تتكون من (13) فردا مقسمة على النحو التالي:

1-1) الجماعة الإجرامية الأولى: تتكون من خمسة أفراد مختصة في اقتراف جرائم مختلفة المتاجرة بالمخدرات وسرقة الهواتف النقالة.

الحالة الأولى (01):

تمثل (ب.س) [1] البالغ من العمر (43 سنة) يمثل رئيس الجماعة والساكن بحي سيبوس، أعزب وعاطل عن العمل، ينتمي إلى أسرة ذات دخل متوسط، ذو مستوى تعليمي ثانوي.

يصرح المبحوث على أنه العضو الرئيسي للجماعة الإجرامية السابقة الذكر إذ يقر أن العمر تقدم به وليس له مستقبل سوى ممارسة بيع المخدرات وأحيانا سرقة الهواتف النقالة وأن الظروف المعيشية السيئة لا عمل لا سكن هذا الأخير دفعه للتفكير بتكوين جماعة إجرامية من نفس الحي فاختار أربعة أفراد الذين يراهم الأكثر ميلا للانحراف والجريمة من خلال التقرب منهم أكثر وكسب ثقتهم به ومعرفة نقطة ضعفهم وتحريضهم على أن حقهم لا يأتي إلا إذا أخذتموه بأيديكم أن الحق والأمن والرفاهية لأصحاب السلطة والجاه وهم من أفراد المجتمع مع المهمش وبعد اقتناع هؤلاء الأفراد بكلامه انضموا إليه وأصبحوا جماعة إجرامية تنصاع لأوامره ولجميع خطته مع التحفظ بسرية المعلومات وتنفيذ الخطط الإجرامية والتي تحتل بالدرجة الأولى المتاجرة بالمخدرات وأحيانا سرقة الهواتف النقالة.

حيث يقوم بتقييم المهام والأدوار حسب نوع الجريمة مع تضليل مهام الجماعة في بعض الأحيان حتى لا ينكشف أمره كما يستعمل لتنفيذ هذه الخطط الإجرامية بالدراجات نارية وسيارتين من نوع (Atos)

[1] سفيان اسم رمزي أعطيناه للحالة للحفاظ على سرية المعلومات

و(Symbol) وأن هذه الجرائم تتم حسب الأوقات المناسبة وأغلبها تتم ليلا ومساءا وخاصة عند غياب السلطة الأمنية.

كما يصرح المبحوث أن الحي يعتبر من الأحياء المهمشة التي تفتقر إلى عدة مواصفات حضارية هذا الأخير ساعد على اقتراف وممارسة عدة جرائم مختلفة مع العلم أن المبحوث من الأفراد ذو السوابق العدلية إذ دخل السجن عندما كان في إيطاليا بسبب بيع المخدرات وبعد رجوعه إلى الجزائر بأمر من السلطة الإيطالية استأنف هذا النشاط الغير القانوني بحكم الخبرة التي لديه، إضافة إلى زيادة تدهور الأوضاع في المجتمع الجزائري هذا ما جعله يعود بقوة إلى مزاولة المتاجرة بالمخدرات وتكوين جماعة إجرامية معه من أجل تلبية مختلف متطلبات الحياة الاجتماعية.

الحالة الثانية (02):

(ن.د) [1] البالغ من العمر (19) سنة ذو مستوى تعليمي ثانوي ينتمي الى اسرة ذات دخل معيشي متوسط، غير متزوج يقطن بحي سيبوس.

يصرح هذا المبحوث على انه ذو مزاج انفعالي، سريع في اتخاذ القرارات السيئة إضافة الى التلفظ بالكلام البذيء، وذلك من اجل ابراز الهيمنة الذكورية والاستقلالية والرجولية في الوسط الذي يعيش فيه هذا الأخير يراه بؤرة لأعمال العنف والانحراف القيمي والأخلاقي مما يرى لإبراز الشخصية الانحرافية تصبح امرا محتوما في هذا الوسط.

ويصرح انه اكتسب السلوك الاجرامي و الانحرافي عن طريق الاختلاط و الاحتكاك بجماعة رفاق السوء من اجل تلبية مختلف متطلبات الحياة التي يفتقر اليها هذه الأخيرة أدت به الى الانضمام الى الجماعة

[1] داود اسم رمزي أعطيناه للحالة حفاظا على سرية المعلومات.

الاجرامية السافلة الذكر وان من بين الأدوار المكلف بها هو سرقة الهواتف النقالة للتلاميذ الثانوية القريبة من الحي أي سيبوس ويتم ذلك مساءا وبعد ذلك تسليمها لرئيسها (رئيس الجماعة) ليقوم هو بعد ذلك ببيعهما الى المحلات التابعة لبيع الهواتف النقالة على قطع مفصلة وإعطاء لكل واحد من الجماعة نصيبه من المال حسب قيمة الشيء المسروق.

كما يصرح المبحوث أحيانا يقوم رئيس الجماعة بتغيير الدور والمهام حسب الظروف المتاحة.

الحالة الثالثة (03):

تمثل (ع.ب) [1] البالغ من العمر (23) سنة والساكن بحي سيبوس، ذو مستوى تعليمي أولى جامعي ينحدر من أسرة ذات دخل متوسط، غير متزوج.

يصرح المبحوث على أن الحي يعتبر من الأحياء المهمشة والمسبب من قبل السلطات المحلية، بالإضافة إلى غياب وانعدام الوعي لأفراد المجتمع مما خلق سلوكات إنحرافية وإجرامية كالقيام بالشغب والشجار (الضرب بالأسلحة البيضاء) شرب الخمر وبيع المخدرات وهذا هروبا من الواقع الذي يعيشونه.

كما يقر المبحوث على أن قلة الدخل لأسرته جعلته لا يستطيع تلبية مختلف متطلبات حياته كاللباس الجيد والمأكل وخاصة أنه يدرس في الجامعة ويرى نفسه أقل شأنا من زملائه الطلاب وخاصة منهم الذين ينتمون إلى الطبقة الغنية، هذا الأخير دفعه للانضمام إلى الجماعة الإجرامية السالفة الذكر إذ يعمل بالتنسيق مع أحد أعضائها في استلام بعض المخدرات وبيعها إلى بعض الطلاب الأكثر ثقة بهم والباقي يقوم ببيعها إلى زبائن الحي ليلا وكل هذا مقابل قسطا من المال.

[1] عبد النور اسم رمزي أعطيناه للحالة حفاظا على سرية المعلومات.

ويصرح كذلك أنه لا يتطلع إلى آفاق مستقبلية مما يجعله يفكر في الهجرة الغير شرعية باحثا عن آفاق أخرى تتيح له فرصة أحسن.

الحالة الرابعة (04):

تمثل (س.د) [1] البالغ من العمر (21) سنة ذو مستوى تعليمي أولى متوسط، ينتمي إلى أسرة فقيرة ذات دخل جد متدني يقطن بحي سيبوس، لا يزاول أي مهنة بطال، وغير متزوج.

يصرح المبحوث على أن الحي يكثر فيه الجهل والفقر ويفتقر إلى كل المتطلبات المادية والمعنوية، هذه الأخيرة تساعد على القيام بمختلف السلوكات الإجرامية بسهولة، إذ يقر على أنه من أفراد الجماعة الإجرامية السابقة الذكر والتي تربط بينهم صلة وثيقة يراهم قدوة له ويقف معهم في السراء والضراء، إذ من بين المهام المكلف به من طرف مرؤوسه مراقبة المداهمة الأمنية أحيانا أو الأوقات التي سوف يقوم بتنشيط لحملة مداهمة الأفراد الذين يقومون ببيع المخدرات على اختلاف أنواعها. إذ يقوم أحد من أفراد السلطة الأمنية بتسريب المعلومات لهذا المبحوث نظرا لصلة القرابة بينهم، وهذا ما يجعل السلطة الأمنية تفشل للتصدي لهذه الظاهرة.

ويصرح المبحوث كذلك قد يتقمص أحيانا أدورا أخرى إضافة إلى المهام الأولى دور بيع المخدرات لشباب الحي وأنه يتقاضى أكبر قسطا من المال من مرؤوسه مقارنة بالآخرين، هذا الأخير جعله يرى نفسه فردا حيا في مجتمعه يحيا كبقية أفراده، وخاصة من جانب تلبية متطلبات حياته من مأكل وملبس ورفاهية ومساعدة أسرته الفقيرة.

[1] فوزي اسم رمزي أعطيناه للحالة حفاظا على سرية المعلومات.

الحالة الخامسة (05):

تمثل الحالة (ح.م) [1] البالغ من العمر (32) سنة ذو مستوى تعليمي رابعة متوسط، أعزب، ينتمي إلى أسرة ميسورة الحال ذات دخل معيشي متوسط، يسكن بحي سيبوس، يزاول مهنة الصيد البحري.

يصرح المبحوث أنه يقضي جل وقته في البحر بعيدا عن الأنظار لأنه يقوم بشرب الكحول ويصرح أن الدافع الأساسي لهذا رؤيته لعدم وجود مستقبل في هذا الوطن، وأن العمر بدأ يتقدم به دون الحصول على أبسط الحقوق كعمل محترم يضمن به مستقبله (العمل عن طريق الضمان الاجتماعي) ،ويرى أن حي سيبوس ساعده كثيرا للانضمام إلى هذه الجماعة الإجرامية، إذ يعد من الأحياء الشعبية المهمشة وفي نفس الوقت تقل فيه المراقبة الأمنية.

ومن بين المهام المكلف به أخذ كمية معتبرة من المخدرات وخاصة منها الأقراص المهلوسة وبيعها لبعض البحارة مقابل قسطا معتبرا من المال، والذي يراه كافيا لسد مختلف متطلباته وأصبح يفكر في تكوين أسرة.

ويصرح كذلك أن مرؤوسه يثق به كثيرا إلى درجة تعتبر مهامه أحيانا يرسله على دراجة نارية لجلب الممنوعات من مكان آخر لم يصرح به ويوزعها على افراد الجماعة الإجرامية السالفة الذكر كل حسب دوره المذكور سابقا.

[1] مراد اسم رمزي أعطيناه للحالة حفاظا على سرية المعلومات.

1-2) الجماعة الإجرامية الثانية: لحي سيبوس والتي تتكون من (08) أفراد مختصة في سرقة السيارات وبيع المخدرات على النحو التالي:

الحالة الأولى (01):

تمثل (خ.ط) [1] هو رئيس الجماعة الإجرامية البالغ من العمر (46) سنة والساكن بحي سيبوس، غير متزوج، عامل يومي بمحل ميكانيكي، ينتمي إلى أسرة ذات دخل متوسط، ذو مستوى تعليمي متوسط.

يصرح المبحوث على أنه شخص ظلمته الحياة الاجتماعية وتقدم في العمر ولا جديد في حياته فليس له مسكن أو عمل ذو ضمان اجتماعي يستطيع به تكوين أسرة وبحكم أنه عامل في محل ميكانيكي (للسيارات) اكتسب الخبرة أكثر، إضافة إلى أن الأجر الذي يتقاضاه من عند صاحب المحل غير كاف أصبح يفكر في تكوين جماعة إجرامية تعمل معه وفق خطة وهيكلة تنظيمية للنشاط الإجرامي مع سرية التحفظ بالمعلومات وتحمل العقوبات المترتبة في حالة وقوع أحدهم في أيدي السلطة الأمنية وفعلا بعد حوالي ستة أشهر قام بتكوين هذه الجماعة الإجرامية من نفس الحي ممن يراهم أهلا للإجرام أصحاب سوابق عدلية مع توفر كل الشروط فيهم مع كسب الثقة، كما اختار هذا الحي نظرا لغياب الرقابة الأمنية فيه كثيرا وتغافل سكان الحي على كل ما يرونه من سلوكات إجرامية وعدم الوشاية لأن أغلب أبناءهم ينتمون إلى جماعات إجرامية مختلفة ويصرح كذلك أنه ليس دائما يقوم بممارسة جريمة سرقة السيارات لأن الأمر ليس بالسهل، إذ يعتبر النشاط الإجرامي ويزاول بيع أنواع من المخدرات وخاصة منها الكيف المعالج بالدرجة الأولى ثم يليها الأقراص المهلوسة بأقل درجة.

[1] الطيب اسم رمزي أعطيناه للحالة حفاظا على سرية المعلومات.

ويصرح المبحوث أنه لكل واحد دوره الخاص في تنفيذ العملية الإجرامية وأنها تختلف كيفية تنفيذها من حيث الدور والمكان والوقت سواء في جريمة (سرقة السيارات وتفكيكها إلى قطع ثم بيعها) أو في جريمة بيع المخدرات وأن القسط من المال كذلك يختلف من شخص إلى آخر (حسب المهام وحسب نوع الجريمة) أي هناك من هو مكلف ببيع المخدرات وآخر مكلف ببيع قطع غيار السيارات، مع العلم أنه يصرح أن السيارات المسروقة يقوم هو بتفكيكها خارج الحي في مكان آخر ومع جماعة أخرى مختصة في سرقة السيارات لم يقم بالإفصاح عنها (الاحتفاظ بسرية المعلومات).

ويصرح أن التهميش الاجتماعي وغياب حقه من طرف الدولة والهيئة المعنية دفع به لهذا العمل، إذ أصبح يلبي متطلبات حياته كأي فرد من أفراد المجتمع مع (الطبقة الغنية) فكان له بعد هذا العمر لا بد من كسر حاجز هذه الفروقات الاجتماعية وهذا حسب رأيه هو.

الحالة الثانية (02):

يمثل (خ.ر) [1] الشخص الذي ينتمي للجماعة الإجرامية السالفة الذكر البالغ من العمر (31) سنة والساكن بحي سيبوس، غير متزوج، ذو مستوى تعليمي ثانوي، ينتمي إلى أسرة ذات دخل معيشي متوسط، يزاول مهنة الحلاقة في محل بالحي.

يصرح المبحوث أنه دخل عالم استهلاك المخدرات وعمره كان يتجاوز عشرون (20) سنة منها الكيف المعالج، وأصبح لا يستطيع الاستغناء عنها، ويصرح بالرغم من المهنة التي يزاولها إلا أن مدخوله غير كاف لأنه يقدم جزء منها لإعالة أسرته، مما جعله ينظم إلى هذه الجماعة الإجرامية وبعد كسب ثقة مرؤوسه له أصبح أحيانا مساءا عند الواحدة زوالا أو عند السابعة مساءا أي اختيار الوقت المناسب لذلك

[1] خالد اسم رمزي أعطيناه للحالة حفاظا على سرية المعلومات.

(غياب الرقابة الأمنية). ويقر أنه يقوم ببيع هذا الكيف المعالج للأكثر ثقة لأفاد الحي وكذلك لبعض الأحياء المجاورة (حي جبانة ليهود، حي بوحمرة)، إذ يمارس المبحوث هذا النشاط الغير قانوني بروح من الإبداع والمجازفة في العمل والمخاطرة بحياته من أجل تقاضي القسط من المال الذي يحتاجه ويراه كاف لسد كل متطلبات الحياة الاجتماعية، ويصرح أخيرا على أنه يفكر في الهجرة الغير شرعية عبر قوارب الموت باحثا عن آفاق مستقبلية أخرى تتيح له فرص أحسن ولكن بعد أن يجمع المال الكافي لذلك.

الحالة الثالثة (03):

تمثل (ل.م) [1] شخص الذي ينتمي إلى الجماعة إجرامية السابقة الذكر والبالغ من العمر (51) سنة القاطن بحي سيبوس، غير متزوج، عاطل عن العمل، ينتمي إلى أسرة ذات دخل جيد، ذو مستوى تعليمي متوسط، صاحي سوابق عدلية.

يصرح المبحوث على أنه كان ينتمي إلى جماعة إجرامية منذ عشرين (20) سنة تقريبا وهذا بعد وفاة والديه مباشرة، وجد نفسه عاطل عن العمل لا يستطيع تلبية متطلبات حياته لأنه كان يعتمد دائما على والديه في أخذ مصروفه اليومي آنذاك، وفي يوم من الأيام ألقت السلطات الأمنية القبض عليه وسجن لمدة ثلاثة وعشرون عاما في سجن تبسة (بئر العاتر) وبعد خروجه وجد نفسه أن العمر تقدم به وفاته الأوان في كل شيء فقرر العودة لمزاولة نشاط بيع المخدرات في حيه، إذ انظم إلى هذه الجماعة الإجرامية السابقة الذكر وكلف مرؤوسه بجلب المخدرات من جهات أخرى لم يفصح بها وذلك عد كسب ثقة مرؤوسه وبحكم أنه كبير في السن ويملك الخبرة كلفه بهذا لدور مع العلم أنه يقوم بتخبئة هذه المخدرات في منزله أي منزل والديه الذي أصبح خاويا ويسلم جزءا إلى مرؤوسه والجزء الآخر يحتفظ به ويقوم ببيعه ابتداءا من الخامسة مساءا

[1] لمين اسم رمزي أعطيناه للحالة حفاظا على سرية المعلومات.

عن طريق جلوسه أمام باب منزله، كما يصرح أن الجيران لا يقومون بالوشاية به خوفا منه وأن القسط الذي يكسبه من المال كاف لكل متطلباته فلا حاجة له بمزاولة نشاط عملي محترم.

الحالة الرابعة (04):

تمثل (ن.و) [1] البالغة من العمر (28) سنة غير متزوجة، تسكن في حي سيبوس، تنتمي إلى أسرة ذات مستوى دخل ضعيف، تعمل بائعة في متجر لمواد التجميل ذات مستوى تعليمي ثانوي.

تصرح أنها بعد وفاة والدتها تزوج أبوها وبالتالي كثرت المشاكل مع زوجة أبيها وخاصة بعد تزوج إخوتها الثلاث وخرجوا من المنزل أصبحت تحس أنها وحيدة ولا يكترث لها أحد ولا يهتم بها حتى والدها لأن زوجة أبوها تحرضه عليها ولا يلبي لها متطلبات الحياتية، حيث خرجت إلى العمل في متجر لمواد التجميل إلى أن قرر صاحب المحل بتوقيفها عن العمل بسبب انتهاء مدة الايجار، مما زادت واشتدت وضعيتها سوءا حيث بقيت حوالي خمسة أشهر ماكثة في البيت إلى أن طردها أبوها من المنزل وذهبت إلى إخوتها لكنها وجدت نفس المعاملة ولم تشعر بالراحة معهم، فاضطرت للخروج والتسكع في الشوارع ومن هنا بدأت تكتسب السلوكات الانحرافية والإجرامية، وأصبحت تعمل راقصة في ملهى ليلي وتعرفت على كثير من النساء والرجال وبنت علاقات اجتماعية معهم، وبعد كسبها للمال واحساسها بالاستقلالية رجعت إلى حي سيبوس واستأجرت منزلا قريبة من رئيس الجماعة الإجرامية التابعة لحي سيبوس وتقرب منها واكتسب ودها وثقتها ليكلفها ببيع كمية من المخدرات في الملهى الذي ترقص فيه للأشخاص الذين تثق بهم أكثر مقابل قسطا معتبرا من المال مع تقديم قسطا آخر من المال لصاحب الملهى.

[1] نوال اسم رمزي أعطيناه للحالة حفاظا على سرية المعلومات.

الحالة الخامسة (05):

تمثل (س.ع) [1] البالغ من العمر (35) سنة القاطن بحي سيبوس، غير متزوج، ينتمي إلى أسرة متوسطة الدخل، يعمل في محل كمساعد في تصليح السيارات.

يصرح المبحوث على أنه اشتغل مع صاحب العمل لمدة تسعة أشهر وبعد اكتساب الخبرة في هذه المهنة قرر التوقف عن العمل نظرا لقلة الراتب الذي يتقاضاه من صاحب المحل، إذ توسط له أحد رفقائه المنتمين للجماعة الإجرامية السابقة الذكر لرئيس الجماعة الإجرامية واقناعه بأنه أهل ثقة لمزاولة معهم النشاط الإجرامي المتعلق بسرقة قطع غيار السيارات وبيعها وفعلا تم التعرف على رئيس الجماعة وقبل الانضمام إليهم وفق شروط محددة ومتفق عليها وبحكم خبرته في المهنة المذكورة السابقة كلف بدور أخذ قطع غيار سيارات من عند رئيسه وتجبئتها في مكان آمن تحت مسؤوليته وبيعها لأشخاص آخرين يثق بهم دون أن يصرح من هؤلاء هل هم من أصحاب نفس المهنة أو أشخاص يمتلكون سيارات يحتاجون إلى تلك الغيارات، ويصرح أن هذا الفعل الإجرامي يقوم به في أي وقت يسمح بذلك سواء ليلا أو نهارا (حسب ما يتماشى الوقت التي تغيب فيه الرقابة الأمنية أو غياب أعين سكان الحي) وأن العمل في نفس الحي يساعده أكثر لأنه يعتبر من الأحياء المهشمة ويسود فيه الفقر والجهل وأن الفئة المثقفة قليلة جدا.

وأنه زاول هذا النشاط الغير قانوني من أجل هدف واحد وهو دفع قسطا من المالي الكافي للهجرة الغير شرعية عبر قوارب الموت فهو يرى أن نظام البلاد وسياستها تشهد أزمة اقتصادية واجتماعية وسياسية وخاصة منذ فترة الحراك السياسي.

[1] سفيان اسم رمزي أعطيناه للحالة حفاظا على سرية المعلومات.

الحالة السادسة (06):

تمثل الحالة (ب.ص) [1] البالغ من العمر (37) سنة يقطن بحي سيبوس، عامل يومي في مقهى، متزوج، ذو مستوى تعليمي متوسط، ودخل متوسط.

يصرح المبحوث أنه نتيجة للدخل الضعيف وعدم قدرته على تلبية مختلف متطلبات الحياة المعيشية الصعبة، ونظرا لغلاء المعيشة اضطر إلى الانضمام إلى هذه الجماعة الإجرامية السالفة الذكر والمتخصصة في تجارة المخدرات وبعد أن اتفق مع رئيس الجماعة بحكم القرابة التي بينهما على جلب المخدرات من أحد الموظفين في مستشفى الأمراض العقلية "**أبو بكر الرازي**" ويسلمها للجماعة التابعة للرئيس، هذا الأخير يوزعها على هؤلاء حسب الأدوار المتفق عليها سابقا.

كما يحتفظ هذا المبحوث بكمية منها أو يقوم ببيعها لبعض شباب الحي ذلك أن الوضع داخل الحي يساعده وبحكم العمل في مقهى لا يجلب الأنظار إضافة إلى الرقابة الأمنية تكاد تنعدم ويتم البيع ابتداءا من المساء حتى الليل.

كما يقر أن الهيئة المعنية هي المسؤولة عن هذه الطرق الغير شرعية فهو لا يكترث إن كان المال حلال أو حرام الهدف الأسمى تغطية متطلبات الحياة الاجتماعية اليومية.

[1] صبري اسم رمزي أعطيناه للحالة حفاظا على سرية المعلومات.

الحالة السابعة (07):

تتمثل في (ن.ر) [1] البالغ من العمر (29) سنة يقطن بحي سيبوس، غير متزوج، ذو سمتوى تعليمي ابتدائي، ينتمي إلى أسرة ذات دخل ضعيف.

يصرح المبحوث على أن له سوابق عدلية، دخل السجن مرتين بسبب الهدرة الغير شرعية، وبعد خروجه من السجن لم يستطع التحصل على عمل وفي أي مجال كان نظرا لمستواه التعليمي الضعيف وليس له أي شهادة حتى في التكوين المهني، مع العلم أن أسرة المبحوث له ثلاث إخوة آخرين منهم من مازال يكمل في دراسته ومنهم من يعمل عامل يومي (مساعد بناء) لتلبية متطلباته الشخصية فقط.

ويصرح المبحوث أنه أنظم إلى هذه الجماعة الإجرامية عن طريق شخص قريب منه توسط له مع رئيس الجماعة وتم قبوله بعد الالتزام بشروط الجماعة مع التحفظ بسرية المعلومات وفعلا تم اختياره في كثير من المواقف وكسب ثقته مع الزامية اتقان الدور دون الاختلاط بأدوار الأفراد الآخرين بمحض الإدارة إلا في حالة إصدار القرار والأمر من صاحب السلطة للجماعة الإجرامية.

ويصرح المبحوث من بين الأدوار التي كلف بها توصيل بعض قطع غيار السيارات المسروقة إلى أحد الأشخاص العاملين بمحل ميكانيكي آخر في حي سيدي سالم على شرط أن يتم التوصيل مشيا على الأقدام أي القطع التي (يمكن حملها).

كما يصرح المبحوث أن هذا العمل ساعده كثيرا على تلبية متطلبات الحياة، إضافة إلى مساعدة عائلته الفقيرة، كما أنه أصبح يفكر في جمع قسطا من المال من أجل الهجرة الغير شرعية مرة أخرى باحثا عن آفاق مستقبلية بعيدة عن هذا المجتمع بما فيه من أزمات مختلفة.

[1] نبيل اسم رمزي أعطيناه للحالة حفاظا على سرية المعلومات.

الحالة الثامنة (08):

تمثل (ش.و) [1] البالغ من العمر (45) سنة الساكن بحي سيبوس، متزوج، ذو مستوى تعليمي متوسط، يعمل بحار بدون ضمان اجتماعي، دخل ضعيف.

يصرح المبحوث على أن الأعباء الأسرية اليومية كثيرة نظرا للظروف المعيشية الكارثية التي توصلنا إليها أصبح الفرد لا يفكر إلا في كيفية تحقيق مطالب أسرية سواء بطرق شرعية أو غير ذلك.

كل هذا جعله مضطر للانضمام للجماعة الإجرامية السالفة الذكر وبحكم أنه شخص معروف في الحي استطاع التقرب من رئيس الجماعة وأقنعه بالانضمام إلى جماعته الإجرامية وأنه مستعد للقيام بأي دور من أجل تحقيق مطالب أسرته ومستعد لتحمل أي عقوبات مترتبة، وفعلا أنظم إلى تلك الجماعة الإجرامية ومن بين الأدوار التي كلف بها هي حمل قطاع غيار السيارات الثقيلة عن طريق البحر بواسطة قاربه وتسليمها إلى نفس الشخص الذي يعمل في المحل الميكانيكي لحي سيدي سالم بحكم الحيين يعتبران من الأحياء المهمشة والبعيدة عن الأنظار والرقابة الأمنية، إضافة إلى سرعة التوصيل بحرا وأقل خطورة ويتم ذلك أحيانا مساءا ومرة أخرى ليلا مقابل قسطا معتبرا من المال، هذا الأخير استطاع به أن يحل كل مشاكله الأسرية المتعلقة بالجانب المادي.

ويصرح أنه غير راض عن هذا العمل الإجرامي لولا الظروف المزرية وأن الهيئة المعنية من المسؤولين في تهميش أفراد المجتمع دفعتهم للوصول إلى هذا الوضع.

[1] شوقي اسم رمزي أعطيناه للحالة حفاظا على سرية المعلومات.

2) الجماعة الإجرامية الثالثة: التابعة لحي سيدي سالم والمتكونة من (13) فردا والمختصة في جرائم الهجرة الغير شرعية، الصيد الغير شرعي للمرجان، تجارة المخدرات، وسرقة المواشي.

الحالة الأولى (01):

تمثل (س.ن) [1] البالغ من العمر (52) سنة وهو في نفس الوقت رئيس الجماعة الإجرامية يقطن في حي سيدي سالم، ذو مستوى تعليمي ثانوي، متزوج، مهنته عامل يومي ودخل متوسط.

يصرح المبحوث أن منذ بداية زواجه كان يعيش حياة سعيدة بالرغم من قلة الدخل لكن بعد إنجاب الأطفال أصبح الوضع يتشدد ويتدهور وازدادت مشاكله الأسرية نظرا لعدم قدرته على تلبية مختلف متطلبات الأولاد والزوجة، حيث بدأ يفكر في تكوين جماعة إجرامية تعمل معه، إذ بدأ في البداية بتكوين جماعة إجرامية مختصة في الهجرة الغير شرعية والصيد الغير شرعي للمرجان متكونة من سبعة (07) أفراد ليتطور الأمر وتصبح تظم (13) فردا مضيفا إلى هذه الجرائم جريمة المتاجرة بالمخدرات وبحكم أنه معروف في حيه وصاحب سوابق عدلية، إذ دخل السجن من قبل حسب تصريحاته بسبب تناول المخدرات واختار حيه لأنه يساعده كثيرا كونه يعتبر من الأحياء الشعبية المهمشة ويسوده الفقر والجهل ومن جهة أخرى تكاد تنعدم فيه الرقابة الأمنية بسبب خوفهم من سكان الحي لأن أغلبهم أصحاب سوابق عدلية لجرائم كبرى (القتل، السطو على المنازل والتعدي عليهم بالأسلحة البيضاء، المتاجرة بالمخدرات بكميات كبيرة بكل أنواعها وغير ذلك). ويقر كذلك هناك من السلطة الأمنية من يتعاون معهم برا وبحرا ولكن لم يصرح نوع المساعدة وكيفيتها.

ويصرح المبحوث لكل عضو من أعضاء الجماعة الإجرامية دوره ومهامه الخاص أي لهذه الجرائم خطط تكتيكية وتنظيمية أي لها استراتيجية خاصة وهادفة ولكل عضو قسطا معنيا من المال أي حسب الدور

[1] سامي اسم رمزي أعطيناه للحالة حفاظا على سرية المعلومات.

ونوع الجريمة وأن كل خطأ في التنفيذ يكلف صاحبه عقوبة مترتبة عليه سواء من طرف رئيس الجماعة أو من طرف السلطة الأمنية.

لذلك لابد أن يكون اختيار أفراد الجماعة الإجرامية تتميز بالاحترافية في كيفية تطبيق الأدوار والمهام وأن لهذه الجرائم تسلسل هرمي لأفرادها تبدأ برئيس الجماعة ثم مساعد أو نائب الرئيس له الحق في اتخاذ القرارات وإعطاء الأوامر حسب الظروف من حيث الوقت والمكان المناسب فجريمة الهجرة الغير شرعية والصيد الغير شرعي للمرجان تتم في فصل الربيع والصيف وجريمة المتاجرة بالمخدرات ليس لها تحديد، سرقة المواشي تتم في فصل الشتاء ليلا ثم يلي دور أفراد الجماعة الإجرامية الآخرين حسب الخبرة والسن والقدرة على المجازفة وتحمل المسؤولية والعواقب ولهذا نجد اختلاف معين في نسبة المال الذي يتقاضاه كل واحد منهم.

ويقر المبحوث أن جريمة الصيد الغير شرعي للمرجان والمتاجرة به إضافة جريمة المتاجرة بالمخدرات قد تصل إلى حد بين الولايات وقد تكون عابرة عبر الحدود، ويقر المبحوث أنه ضحية النظام والسلطة في البلاد نظرا للتهميش وغياب كل حقوق المواطن من خدمات اجتماعية وصحية فهو يرى أن هذا أقل ما يمكن أخذه لحقه بيده.

الحالة الثانية (02):

تمثل (ر.ك) [1] البالغ من العمر (42) سنة وهو مساعد أو نائب رئيس الجماعة الإجرامية الساكن بحي سيدي سالم، متزوج، ذو مستوى تعليمي متوسط، يعمل بحار بدون ضمان اجتماعي، دخل ضعيف.

يصرح المبحوث أن الأعباء المعيشية الصعبة تجعلك في موضع لا تفكر في نفسك خاصة عندما تصبح تعجز على تلبية متطلبات حياة أسرتك ولو منها البسيطة من مأكل ومشرب ومسكن لائق وهذا الوضع دفعه للانضمام إلى الجماعة الإجرامية ليحتل دور مساعد أو نائب رئيس الجماعة بحكم الصداقة القريبة من رئيس الجماعة الإجرامية الذي يسكن بجواره هذا الأخير كلفه بدور إيصال الأوامر والقرارات للأفراد الآخرين الذين ينتمون إلى هذه الجماعة الإجرامية في كيفية تطبيق الخطط الإجرامية حسب نوع الجريمة مع تحديد دور كل واحد منهم وبعد التنفيذ يقوم بجمع الأموال المتحصل عليها من عند هؤلاء وإعادة تسليمها إلى رئيس الجماعة ليقسمها حسب أدوار أفرادها.

وأن المبحوث يتقاضى أكبر قسطا من المال على الأفراد الآخرين للجماعة الإجرامية ويقر المبحوث قد يأخذ دور آخر أحيانا وخاصة في جريمة المتاجرة بالمرجان حيث يقوم بتوصيل البضاعة إلى شخص آخر في ولاية الطارف ويتم ذلك برا حسب الوقت المناسب والمتفق عليه مع أحد السلطات الأمنية (طريق آمن) بشرط إعطائه قسطا من المال المحدد من قبل رئيس الجماعة.

ويقر المبحوث أن هذه المجازفة الخطيرة يعتبرها تضحية من أجل أسرته والتي يراها في نفس الوقت ضحية نظام الدولة الظالم والجائر في حق هذه الطبقة المحرومة والمهمشة فلولا الخوف من تشتت أسرته لما أنظم إلى هذه الجماعة الإجرامية، فلا مستقبل فكيف يكون لأبنائنا؟

[1] كمال اسم رمزي أعطيناه للحالة حفاظا على سرية المعلومات.

الحالة الثالثة (03):

تمثل الحالة (س.و) [1] البالغ من العمر (47) سنة وهو عضو من أفراد الجماعة الإجرامية السابقة الذكر، يقطن في حي سيدي سالم، بطال، مطلق، ذو مستوى تعليمي ثانوي، والدخل المعيشي جد ضعف.

يصرح المبحوث على أنه قام بالهجرة إلى الخارج وعمره لا يتجاوز (21) سنة حيث استقر في إيطاليا لمدة (20) سنة وتزوج من إيطالية وأنجب منها طفلا وبعد مدة زمنية معينة ما تقارب (12) سنة انفصلت عنه زوجته بسبب انضمامه إلى جماعة إجرامية في إيطاليا مختصة في عدة جرائم وخاصة منها بيع المخدرات والأسلحة، إلى أن أصبح يفكر بالهروب والانفصال عنها **(مقرها Naple)** مدينة في جنوب إيطاليا والعودة إلى أرض الوطن نظر لشدة الخطورة التي كان يتعرض لها كثيرا وينجو منها بأعجوبة وفعلا استطاع الانفصال عن تلك الجماعة الإجرامية مع العلم أنها قامت بملاحقته عدة مرات وحاولت قتله بإطلاق الرصاص عليه وفي عام 2018 عاد إلى الوطن وهو حاليا يقيم مع والده إلى هذا اليوم ولم يتحصل على أي عمل إذ اضطر للتعرف على نائب رئيس الجماعة الإجرامية متوسطا له أن يتوسط له مع رئيس الجماعة حيث وافق على ضمه للجماعة الإجرامية وفق شروط محددة ومتفق عليها وبحكم الخبرة وكبر السن أسند له دور بيع المخدرات يقوم نائب الرئيس بمنحها إياه لبيعها لشباب الحي الأكثر ثقة فقط ويتم ذلك ليلا من شرفة بيته فهو يراها ملائمة لأنها ذات طابق أرضي إضافة أن الحي وحده قد تغير على ما كان عليه سابقا (20 سنة غياب) أصبح من الأحياء الأقل عرضة للمطاردة الأمنية.

ويقر المبحوث أنه خلال فترة وجيزة استطاع أن يستقطب أكبر عدد ممكن من الزبائن وخاصة من جانب التعامل معهم إذ أصبحت له مكانة اجتماعية بين أفراد الحي وبناء علاقات وطيدة معهم وخاصة مع

[1] سمير اسم رمزي أعطيناه للحالة حفاظا على سرية المعلومات.

رئيس الجماعة ليصبح معروفا أكثر وبالتالي زادت نسبة الزبائن عنده حتى من حياء أخرى مجاورة (حي سيبوس، حي بني محافر).

ويقر المبحوث أنه أصبح يتقاضى أكبر قسط من المال هذا الأخير ساعده كثيرا للتفكير في توسيع هذه التجارة بعد الاتفاق مع رئيسها لتصل بين الولايات وخاصة منها ولاية قالمة عن طريق أحد الأشخاص كان يعرفه أثناء إقامته بإيطاليا وهو صاحب سوابق عدلية أعيد إلى وطنه بأمر من السلطات الإيطالية، حيث يقوم بتسريب كمية معتبرة من المخدرات إليه ليقوم ببيعها هناك (في ولاية قالمة) مع العلم أنه لم يصرح كيف تسرب هذه الكمية ولكن صرح بأن له علاقات اجتماعية وطيدة مع شخصيات معروفة.

ويصرح المبحوث أخيرا أن الوضع في البلاد قد يستمر أكثر في تأزمه إذ هناك غياب تام للنظام في تحسين ظروف حياة أفراد المجتمع البسيطة من مأكل ومسكن وخدمات صحية إلى غير ذلك.

الحالة الرابعة (04):

يمثل (ك.ن) [1] البالغ من العمر (26) سنة ينتمي إلى الجماعة الإجرامية السابقة الذكر، يقطن بحي سيدي سالم، غير متزوج، عاطل عن العمل، ينتمي إلى أسرة ذات دخل معيشي ضعيف، ذو مستوى تعليمي ثانوي.

يصرح المبحوث أنه يقضي أغلبية وقته يتسكع في الشوارع يدخل المنزل في ساعات متأخرة إلى أن تعرف على جماعة وأصبح يجالسهم ويتعاطى معهم المخدرات التي كان أحدهم أحيانا يسلمها له مجانا ومرة أخرى يفرض عليه دفع ثمنها ولو بالتقسيط وفي يوم من الأيام عرض عليه أحد أفراد الجماعة الإجرامية بالانضمام معهم بعد أن توسط له مع نائب رئيس الجماعة الإجرامية تم قبوله بالشروط المحددة والمطلوبة

[1] نوري اسم رمزي أعطيناه للحالة حفاظا على سرية المعلومات.

حسب نوع الجريمة التي قد يكلف بها مع إسناد الدور المناسب له. وبحكم أن هذا المبحوث يتميز بصفات خلقية حميدة وبشاشة بادية على وجهه أسند له دور ترويج المخدرات واستهازها كي لا يلفت الانتباه مع شرط أن يظهر دائما بلباس جديد وأنيق وبالتالي يكسب ثقة زبائنه سواء (رجال، نساء) وكل هذا على حساب رئيس الجماعة (النفقات المالية الخاصة باللباس)

ويقر المبحوث من بين الأدوار التي أسندت له أيضا جلب واستقطاب الشباب الراغبين في الهجرة الغير شرعية من خلال ترويج أفكار إيجابية عن أوروبا بالامتثال لأصدقائهم الذين اغتربوا وهاجروا ورؤية واقع مستقبل جميل آخر يضمن له العيش بكرامة ورفاهية بعيدا عن هذه الظروف المزرية التي يعيشونها في وطنهم مع ضمان وصولهم إلى تحقيق حلمهم ومساعدتهم في تحديد سعر الهجرة الغير شرعية في حالة عدم قدرة دفع المبلغ المطلوب لكل واحد منهم.

ويقر المبحوث أن الأفراد الذين يأتون من أجل الحرقة ليسوا فقط من نفس الولاية (عنابة) بل حتى من ولايات أخرى (قالمة، سكيكدة، الطارف) لأنهم كثيرا ما سمعوا على أن هذه الجماعة الإجرامية والمختصة خاصة في الهجرة الغير شرعية قد نجحت في محاولات كثيرة لهذه العملية ووصل أغلبهم في أمن وسلام إلى شواطئ أوروبا (إيطاليا).

ويصرح المبحوث أن القسط الذي يناله من هذه الجريمة كبير يلبي له كل احتياجاته واحتياجات عائلته إلا أنه يفكر في الهجرة الغير شرعية كذلك باحثا عن آفاق مستقبلية أخرى.

الحالة الخامسة (05):

يمثل (أ.ب) [1] البالغ من العمر (24) سنة ينتمي إلى الجماعة الإجرامية السابقة الذكر، يقطن بحي سيدي سالم، غير متزوج، يزاول مهنة الصيد البحري بدون ضمان اجتماعي، ذو مستوى تعليمي ثانوي، ينتمي إلى أسرة ذات دخل متوسط.

يصرح المبحوث على أنه شخص طموح في الحياة حلمه أن يصل إلى مكانة اجتماعية مرموقة بعد التخرج بشهادة واجتياز مسابقة البكالوريا، إلا أن الوضع لم يكن كما أراد، حيث فقد الأمل وتلاشت أحلامه في تحقيق هدفه لأنه توقف عن الدراسة نظرا للوضع المادي للأسرة مع العلم أن الأسرة تتكون من سبعة أفراد وهو كبير الأسرة في إخوته مما توصل به الأمر للدخول في عالم الانحراف والجريمة وبحكم المهنة التي يمارسها استطاع التقرب من أحد أفراد الجماعة الإجرامية المختصة في الصد الغير شرعي للمرجان، حيث أصبح يجالسه ويستفسر منه عن طريق العمل معهم وما هي شروط الانخراط معهم إلا أن كسب شقة هذا الفرد وتوسط له مع نائب رئيس الجماعة وبعد الموافقة على انضمامه أسند له دور الصيد الغير شرعي للمرجان مع أحد أفراد الجماعة الإجرامية الذي يمارس ذلك النشاط الغير شرعي بحكم أن لديه الخبرة في مهنة الصيد إذ كلف بسياقة قارب به غواصين يقوم بتوصيلها إلى المكان المحدد الذي يوجد فيه المرجان وأخذ الحيطة والحذر في حالة مرور أو مجيء الحرس البحري إما أن يقوم بالفرار أو تحمل المسؤولية إذا ألقت السلطات البحرية القبض عليه وعدم تسريب المعلومات السرية وإلا سوف ترتب عليه عقوبة قد تلحق حتى بأسرته.

[1] بدري اسم رمزي أعطيناه للحالة حفاظا على سرية المعلومات.

ويقر المبحوث أحيانا نقع بين أيدي السلطات البحرية ويقوم بالإفراج عنا ونحن في البحر أي هناك اتفاق سري معها ومع رئيس الجماعة. ويصرح المبحوث أنه يفكر كذلك بالهجرة الغير شرعية جمع المال الكافي فلا مستقبل في هذا الوطن.

الحالة السادسة (06):

يمثل (س.خ) [1] البالغ من العمر (32) سنة ينتمي إلى الجماعة الإجرامية السابقة الذكر، يقطن بحي سيدي سالم، متزوج، ذو مستوى تعليمي متوسط، يعمل حارس في مدرسة ابتدائية (دخل ضعيف).

يصرح المبحوث أن المسؤولية الأسرية أتعبته نظرا لقلة الراتب الشهري ولم يعد قادر على الانفاق عليهم مما وصل به الأمر التفكير في الطلاق وترك الأولاد والهروب عبر قوارب الموت (الهجرة الغير شرعية) إذ حاول مرتين لكن باءت بالفشل حيث ألقت عليه السلطة الأمنية القبض وأطلقت سراحه مع فرض غرامة مالية عليه إلا أن تعرف على أحد أعضاء الجماعة الإجرامية بأن يتوسط له مع رئيس الجماعة ويقنعه على أنه صاحب ثقة ومستعد القبول بكل الشروط وتحمل العواقب مهما كانت حتى يسوي وضعيته المادية ويحل مشاكله الأسرية التي تقف وراء الوضع المادي المرزي، فعلا تم قبوله بالشروط المحددة وأسند له دورين دور يخص جريمة الهجرة الغير شرعية عبر قوارب الموت وهو أن يقوم بتخبأة محركات القوارب أو تصليحها في المدرسة ويتم ذلك ليلا وفي فصل الصيف تحديدا عند العطلة الصيفية، أما الدور الآخر تسلم له بعض المخدرات يقوم ببيعها لبعض العاملين في المدرسة وخاصة منهم المراقبين رجال وكذلك الحراس الذين يناوبون العمل معه في الحراسة سواء ليلا أو نهارا، ممن يثق بهم ويعلم أنهم يتناولون نوع من المخدرات وخاصة منها الكيف المعالج.

[1] سالم اسم رمزي أعطيناه للحالة حفاظا على سرية المعلومات.

ويصرح المبحوث أن الإهمال والنبذ من قبل السلطات المحلية أصبح لا يبالي في احتراف الفعل الإجرامي ولا يتطلع لآفاق مستقبلية وهدفه السجن كسب المال فقط وتلبية متطلبات أسرته والحفاظ عليها من التشتت.

الحالة السابعة (07):

يمثل (ل.س) [1] البالغ من العمر (28) سنة ينتمي إلى الجماعة الإجرامية السابقة الذكر، والساكن بحي سيدي سالم، بطال غير متزوج، ذو مستوى تعليمي ثانوي، ينتمي إلى أسرة ذات دخل معيشي جيد.

يصرح المبحوث على أنه شخص كثير الشغب، يثير الكثير من المشاكل مع أسرته وحتى مع جيرانه حيث توصل إلى أن طرده أبوه من المنزل لمدة حوالي شهر ومن هنا بدأ يدخل في عالم الانحراف والجريمة مبتدئا بتناول المخدرات منها الكيف المعالج ليتطور به الأمر ويصل إلى شرب الكحول إلى أن تعرف في يوم من الأيام على أحد أفراد الجماعة الإجرامية، ممن يقربونه في السن وتوسط له مع نائب رئيس الجماعة الإجرامية وبحكم أنه يجيد السباحة جيدا فهو سباح ماهر على تحمل كل المسؤولية ولم يعد حتى يريد العودة إلى المنزل من جديد بالرغم من أن أباه ألح عليه بالرجوع.

ويصرح المبحوث أن رئيس الجماعة تردد في بداية الأمر وبعد مدة زمنية احتاج إلى غواص جديد فطلب في أمره بحكم تجربته فقط وبعد أن أثبت جدارته ومهارته الغوص في البحر قبله رئيس الجماعة للانضمام مع بقية الأفراد الآخرين التابعين للجماعة الإجرامية.

ويقر المبحوث على أن الوضع الذي فيه جعله يحس بالاستقلالية بعيدا عن أنظار عائلته، إذا ستأجر بيتا في حي 08 مارس ليزالمو.

[1] ساسي اسم رمزي أعطيناه للحالة حفاظا على سرية المعلومات.

ويقر المبحوث أن المشاكل الأسرية هي التي جعلته ينضم إلى هذه الجماعة باحثا عن الحرية والاستقلالية وليس نتيجة للظروف الاجتماعية والاقتصادية المزرية.

الحالة الثامنة (08):

تمثل (م.و) [1] البالغ من العمر (38) سنة والذي ينتمي إلى الجماعة الإجرامية السابقة الذكر والساكن بحي سيدي سالم، متزوج، يزاول مهنة الصيد البحري، ذو مستوى تعليمي متوسط، والدخل متوسط.

يصرح المبحوث على أنه حاول مرارا وتكرار الحصول على مهنة أحسن لكن لم تتاح له الفرصة حيث أراد مزاولة مهنة (سائق سيارة) إلا أن الظروف لم تسمح بذلك ونظرا لقلة الدخل وعدم القدرة على الانفاق على أسرته وتوفير لهم حاجياتهم الأساسية، مما أدى إلى وقوع مشاكل مع زوجته وأسرتها وازداد الأمر تعقيدا ووصل إلى درجة طردها إلى بيت أبيها لمدة ثلاثة أشهر تقريبا مع أولادها.

وخلال الفترة التي بقي فيها بمفرده أصبح يفكر كيف يحسن ظروف معيشته ويسترجع أسرته من جديد، إذ صرح المبحوث على أنه أخذ يتحر عن تلك الجماعة الإجرامية للنظام لها حتى وصل إلى نائب رئيس الجماعة وضوح له بكل ظروفه ومشاكله عارضا عليه قبوله في هذه الجماعة مع تحمل كل المسؤولية والعواقب المترتبة وتقبل كل الشروط، إضافة أنه يجيد السباحة جيدا وله الخبرة الكافية في مزاولة نشاط الصيد البحري إذ يستطيع أن يقوم بدور الغطاس وبكل الأجهزة المتاحة.

ويصرح المبحوث أنه لم يقبل في بداية الأمر حتى قام نائب الرئيس ورئيس الجماعة بالتحري عنه جيدا لأنه شخص غير معروف من قبل ولا يعرفه أحد من الجماعة الإجرامية بالرغم من أنه قاطن بهذا الحي وبعد شهر أرسل نائب الرئيس في أمره مع أحد أفراد الجماعة التابعين له وقبل في الجماعة الإجرامية وأسند

[1] وسام اسم رمزي أعطيناه للحالة حفاظا على سرية المعلومات.

له دور الغطس بالأجهزة المتاحة للصيد الغير شرعي للمرجان حسب الأوقات المتاحة والمسموحة بذلك. ويصرح المبحوث بعد مدة زمنية وجيزة بدأت بوادر العيش تتحسن حيث قام بلم شمل الأسرة في بداية الأمر واستطاع بعدها شراء سيارة واستأجر منزلا لائق وبدأ يزاول نشاطه بالسيارة وتوقف عن دور الغطاس في البحر للصيد الغير شرعي للمرجان، وكلفه رئيس الجماعة بدور آخر ألا وهو توصيل المرجان إلى أحد الأشخاص بمدينة القالة إلى غاية الحدود الجزائرية التونسية (موقع أم الطبول) ويتم ذلك بين النهار والمساء حسب الأوقات المتفق عليها مع أحد القوات الأمنية وأن هذا الدور يؤديه مرة في الأسبوعين بعد جمع كمية معتبرة من المرجان.

ويقر المبحوث أن المتاجرة بالمرجان يراه أقل حقه من هذا الوطن وأنه حق من حقوقه نظرا أن الهيأة المعنية لا تكترث لهم فهي تعتبرهم من الفئة المهمشة، فالمبحوث يصرح لو لم أقم بهذه المجازفة لما تم جمع شمل أسرتي ولا يعتبر المتاجرة بالمرجان جريمة بل هي جزء من حقه.

الحالة التاسعة (09):

تمثل (ب.أ) [1] البالغ من العمر (33) سنة والذي ينتمي إلى الجماعة الإجرامية السابقة، والساكن بحي سيدي سالم، غير متزوج، ذو مستوى تعليمي ابتدائي، ينتمي إلى أسرة دخل معيشي ضعيف، بطال.

يصرح المبحوث على أن لا أمل في الحياة التي ظلمته هو أسرته إذا أصبح يفكر أحيانا في الانتحار فهو يرى الموت أهون نظرا للظروف المعيشية المزرية فهم لا يجدون حتى ما يقتاتون به، كما صرح المبحوث أحيانا يقوم بسرقة الهواتف النقالة والمحافظ المالية لطلاب الجامعة (البوني) وخاصة أثناء الازدحام للصعود في الحافلة.

[1] أمير اسم رمزي أعطيناه للحالة حفاظا على سرية المعلومات.

ويصرح المبحوث بعد مدة زمنية أرسل في طلبه رئيس الجماعة الإجرامية بعد أن تحرى عن وضعية هذا المبحوث وتأكد من سهولة انضمامه إلى الجماعة الإجرامية لأنه يحتاج إلى فرد آخر يمارس جريمة سرقة المواشي في المناطق الجبلية البعيدة مع جماعة إجرامية أخرى لم يصرح بها، حيث تقوم الجماعة بسرقة المواشي وذبحها في مناطق نائية ثم تؤخذ اللحوم الغير مرخصة للتجار تباع في المحلات (المقصبة) وتعاد بيعها للمستهلك خلسة وبأقل الأسعار.

ويصرح المبحوث من بين الأدوار التي كلف بها هو جلب تلك اللحوم من عند هؤلاء ليلا وحملها مع تشديد الحراسة وضمان له طريق آمن حتى تصل تلك اللحوم إلى رئيس الجماعة الإجرامية عند الخامسة صباحا تقريبا ثم يقوم نائب رئيس الجماعة الإجرامية بالاتصال بالزبائن المعروف بالتعامل معهم حسب الشروط المتفق عليها بينهم، ويصرح المبحوث على أنه يفكر في الهجرة الغير شرعية بعد جمع المال الكافي.

الحالة العاشرة (10):

تمثل الحالة (ق.م) [1] البالغ من العمر (22) سنة والذي ينتمي إلى هذه الجماعة الإجرامية، يقطن بحي سيدي سالم، غير متزوج، ذو مستوى تعليمي جامعي، ينتمي إلى أسرة ذات دخل معيشي متوسط.

يصرح المبحوث بعد دراسته عامين في الجامعة دخل عالم الانحراف والجريمة بعد احتكاكه ببعض رفقاء السوء وأصبح يتعاطى المخدرات الكيف المعالج ولم يعد يقدر الاستغناء عنه مما جعله يطالب أهله كثيرا بالمال (زيادة المصروف اليومي على غير العادة) إذ اضطر والده لمحاسبته أين تأخذ كل ذلك المصروف اليومي، فخاف المبحوث أن يكشف أمره فلم يعد يطالب بذلك ولكن في نفس الوقت لا يستطيع التوقف عن شراء تلك المخدرات وبحكم أنه يسكن في الحي التي توجد فيه تلك الجماعة الإجرامية هذه الأخيرة

[1] منير اسم رمزي أعطيناه للحالة حفاظا على سرية المعلومات.

قد اتسعت وقعتها وأصبح رئيسها معروفا فبحث عن من يتوسط له للانضمام إلى هذه الجماعة الإجرامية فعلا تم الارسال في طلبه من قبل نائب رئيس الجماعة مع قبول كل الشروط المتفق عليها.

ويصرح المبحوث أنه قام بإقناع رئيس الجماعة بحكم أنه طالب جامعي يمكنه أن يروج بعض المخدرات في أوساط الجامعة نتيجة نقص الرقابة الأمنية وربما شبه منعدمة وإمكانية التواطؤ مع بعض أعوان الأمن الجامعي فالبيع والترويج أقل خطورة مع الكسب المادي المعتبر بشرعة وسهولة.

ويصرح المبحوث أنه لا يمكنه متابعة الدراسة بل يفكر بالهجرة الغير شرعية بعد جمع المال المستحق فهو يرى لا مستقبل في هذا الوطن نظرا لما يراه كل يوم والأزمات تزيد في كل القطاعات سواء الصحية أو التعليمية أو الخدمات الاجتماعية وغيرها...

الحالة الحادية عشر (11):

تمثل (ف.ل) [1] البالغ من العمر (37) سنة والذي ينتمي إلى هذه الجماعة الإجرامية والساكن بحي سيدي سالم، غير متزوج، ذو مستوى تعليمي جامعي، عامل يومي حر (دخل متوسط).

يصرح المبحوث بعد تخرجه من الجامعة بما يقارب (09) سنوات لم يتحصل على وظيفة مناسبة إذ عمل بوظائف كثيرة غير لائقة به كبائع خضر وفواكه ثم عمل في مقهى ثم كبائع للملابس في الطرقات، حيث توصل به الوضع إلى درجة محاول الانتحار عن طريق حقن مخدرات ذاتية في شكل سائل وأسعف بسرعة ونجى من الموت، فهو يرى أن حقه ضائع بسبب اهمال الدولة للنخبة وتهميشها وعدم النظر إليها، وبعد مرور حوالي ثلاثة أشهر من محاولة الانتحار توصل إلى نائب رئيس الجماعة الإجرامية دون أن يفصح عن الوسيط بينهما وتم قبوله للانضمام إلى هذه الجماعة الإجرامية حسب الشروط المتفق عليها مع تحمل كل

[1] فيصل اسم رمزي أعطيناه للحالة حفاظا على سرية المعلومات.

المسؤولية دون التراجع عن أي شرط متفق عليه، وبحكم المبحوث لديه رخصة سيارة كلف بدور جلب المخدرات من ولاية تبسة من عند أحد أفراد جماعة إجرامية أخرى تعمل بالتنسيق مع هذه الجماعة الإجرامية.

ويقر المبحوث على أنه منحت له سيارة لتنفيذ الخطة الإجرامية مع وجود امرأة ورضيع معه وذلك لتمويه السلطة الأمنية الغير متفق معها وعدم الاكتراث لهم حيث يتم الانطلاق صباحا على الساعة السابعة والرجوع يكون يوم غد صباحا أي حسب الوقت والمكان المتفق عليه، ويصرح بعد تنفيذ العملية بطريقة محكمة يتم تسليم البضاعة إلى نائب الرئيس للتأكد من البضاعة ثم توزع على أفراد الجماعة الإجرامية حسب الأدوار للبيع في أحياء مختلفة منها حي سيبوس، حي لاليروز، حي نبي محافر، وهكذا... أي وفق الخطة المدروسة من حيث التنفيذ الدقيق والمتفق مع تجنب الوقوع في الخطأ.

ويصرح المبحوث بالرغم من خطورة الوضع والمجازفة الكبيرة فلا خيار لك مادامت السلطة المعنية مهمشة حقوق ومستقبل شباب الوطن بالدرجة الأولى.

الحالة الثانية عشر (12):

تمثل (ب.ع) [1] البالغ من العمر (35) سنة والذي ينتمي إلى الجماعة الإجرامية السابقة الذكر، والقاطن بحي سيدي سالم، مطلق، ذو مستوى تعليمي ثانوي، يعمل سائق بالتناوب، دخل متوسط.

يصرح المبحوث على أنه كان ميسور الحال يعمل وينفق على أسرته وبعد أن وقع له حادث بالسيارة التي هي ملك لأحد أقربائه، اضطر للتوقف عن العمل لمدة حوالي عام ونصف، مما أدى إلى وقع نزاعات كثيرة مع زوجته وتدخل الأهل لكن الطرفين توصل الأمر إلى درجة الطلاق وتشتت الأسرة وبعد الطلاق بحوالي ثلاثة أشهر وحسب تصريحات المبحوث عرض عليه أحد أفراد الجماعة الإجرامية إمكانية

[1] عماد اسم رمزي أعطيناه للحالة حفاظا على سرية المعلومات.

الانضمام إليهم وفتح آفاق مستقبلية له تساعده في حل مشاكله مع إمكانية استرجاع زوجته وطفليه مع العلم أن رئيس الجماعة الإجرامية هو من طلب في أمره لأنه كان يعرف كل الظروف التي مرت به هذا من جهة ومن جهة أخرى رئيس الجماعة الإجرامية يحتاج إلى من يعمل بالتناوب مع السائق الآخر الذي يحضر المخدرات من ولاية تبسة وفعلا تم إقناعه وقبل بكل الشروط المتفق عليها وكذلك بالمهام الذي كلف به.

ويصرح المبحوث على أنه غير راض بهذا الفعل الإجرامي لولا الواقع المرير نتيجة سوء التسيير من قبل أصحاب نظام السلطة وعدم الاكتراث بأفراد المتجمع الذي في تدهور يوم بعد يوم ولا آفاق مستقبلية لشباب هذا الوطن.

الحالة الثالثة عشر (13):

تمثل (ف.ع) [1] البالغ من العمر (22) سنة والذي ينتمي إلى الجماعة الإجرامية السابقة الذكر، والقاطن بحي سيدي سالم، ذو مستوى تعليمي جامعي، ينتمي إلى أسرة ذات دخل معيشي متوسط وغير متزوج.

يصرح المبحوث على أنه أصبح شخص كثير المخالطة بالأصدقاء ورفاق السوء في الحرم الجامعي وخاصة بعد وفاة والدته وتزوج والده بامرأة أخرى، مما كثرت المشاكل داخل المنزل يوم بعد يوم فطرده أبوه وأصبح يتسكع في الشوارع وأحيانا يمكث عند أحد رفقائه وكذلك توصل به الأمر إلى سرقة مجوهرات المارة في أي مكان يسمح له بذلك وخاصة عند محطة القطار لولاية عنابة من أجل تلبية متطلباته.

ويصرح المبحوث أنه انقطع عن الدراسة وأصبح فردا مجرما ومنحرفا إلى أن تعرف على أحد أفراد الجماعة الإجرامية الذين يسكن قريبا من منزل والده وطلب منه التوسط له من أجل الانضمام إلى هذه

[1] عبد اللطيف اسم رمزي أعطيناه للحالة حفاظا على سرية المعلومات.

الجماعة وأنه مستعد القبول بكل الشروط وتحمل مسؤولية أي عقوبة مهما كانت ولم يعد يكترث لأمر أهله أبدا وخاصة بعد وفاة أمه وأن الحياة والموت متساوية الدرجة عنده، حيث قام نائب رئيس الجماعة مقابلته والتأكد من صحة قوله قبل الانضمام إلى الجماعة الإجرامية بأمر من رئيسها وأسند له دور إيصال اللحوم التابعة من عائدات جريمة سرقة المواشي وذبحها مع أحد أفراد الجماعة الإجرامية التابعة لرئيس الجماعة وأن العمل يكون بالتناوب وأخذ الحيطة والحذر في تنفيذ هذه الخطة الإجرامية (حسب الوقت والمكان المحدد).

ثانيا: تقديم البيانات الميدانية كميا لأفراد الجماعات الإجرامية لحي سيبوس وحي سيدي سالم.

بعد عرض البيانات النوعية سوف يتم ارفاق هذا الوصف النوعي بتقسيم بعض البيانات كميا على النحو التالي:

جدول رقم (01): يبين نوع الجنس للجماعات الإجرامية لحي سيبوس وحي سيدي سالم معا

الجنس	التكرارات	النسبة المئوية
ذكر	25	%96
أنثى	01	%04
المجموع	26	%100

المصدر: من إعداد الطالب بناء على المقابلة المعمقة

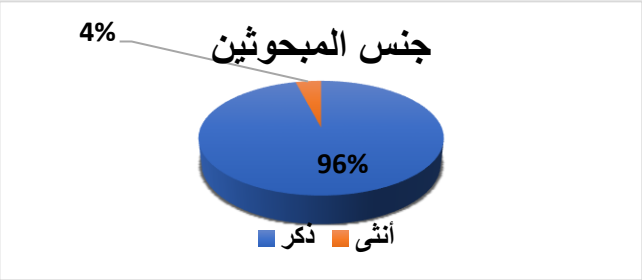

يبين الجدول أن العينة التي تتكون من 26 فردا تشكل تكرار 25 فردا ذو جنس ذكر الذي مثل بنسبة **96%** أي أن فئة الذكور الأكثر مجازفة على اقتراف الفعل الإجرامي لما يمتلكونه من قوة بدنية واستجابة بعيدا عن الخوف ولديهم القدرة على تحمل العقوبات سوى من طرف السلطة الأمنية أو من طرف رؤساء الجماعة الإجرامية في حالة وقوع الخطأ في تنفيذ العمليات الإجرامية في حين نجد أن فئة الإناث قدرت بنسبة **04%** فالإناث أقل ميلا للفعل الإجرامي وخاصة في جرائم مثلا الصيد الغير الشرعي للمرجان أو الهجرة الغير شرعية عبر قوارب الموت إذ نجد أن فئة الإناث يميلون إلى جرائم الدعارة أكثر من أجل التحصيل المالي.

جدول رقم (02): يبين الفئات العمرية للجماعات الإجرامية لحي سيبوس وحي سيدي سالم معا

الفئات العمرية	التكرارات	النسبة المئوية
(25 – 19)	06	%23
(32 – 25)	07	%27
(39 – 32)	06	%23
(46 – 39)	03	%11.5
(53 – 46)	04	%15.5
المجموع	26	%100

المصدر: من إعداد الطالب بناء على المقابلة المعمقة

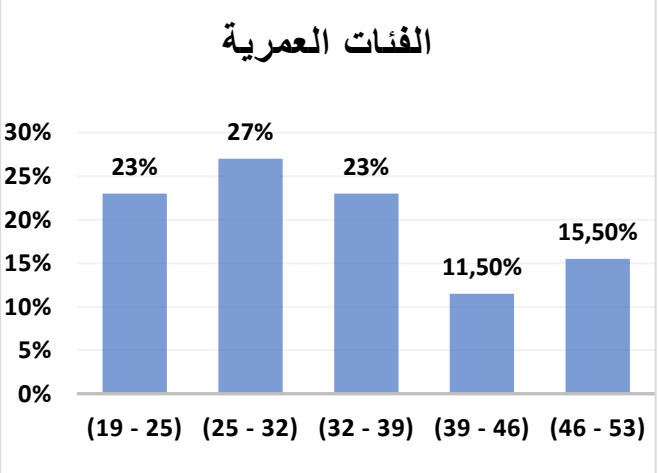

يمثل الجدول الفئات العمرية حسب العينة المتكونة من 26 فردا تراوحت أعمارهم بين 19 سنة و53 سنة إذ تشكل فئة (25–32) الأغلبية وتمثل بنسبة **27%** من مجموع العينة، كما يلاحظ تقارب الفئات الأخرى إذ شكلت فئة (19–25) و (32–39) نفس النسبة وقدرت بـ **23%** وكذلك فئة (39–46) بنسبة **11.5%** والتي تقارب فئة (46–53) والتي قدرت بنسبة **15.5%**.

إذ ما يلاحظ في هذا الجدول التقارب النسبي لكل الفئات العمرية والتي نجدها وحسب الأعمار الموجودة أنها مختلطة من حيث فئة الشباب والكهول، مما تبين أن تكوين أو النظام للجماعات الإجرامية يستلزم فئات عمرية مختلفة وخاصة من حيث السن نظرا أن رؤساء الجماعات الإجرامية غالبا ما تكون أكبر سنا من الأفراد الآخرين الذين ينتمون إليها وفي نفس الوقت هم تحت أمر سلطة رئيس الجماعة الإجرامية وأن هذه الجماعات الإجرامية كلها لها هدف مشترك في تحقيق مختلف مطالبها وخاصة من جانب التحصيل المالي.

جدول رقم (03): يبين الحالة المدنية للجماعات الإجرامية لحي سيبوس وحي سيدي سالم معا

الحالة المدنية	التكرارات	النسبة المئوية
أعزب	18	%69
متزوج	06	%23
مطلق	02	%08
المجموع	26	%100

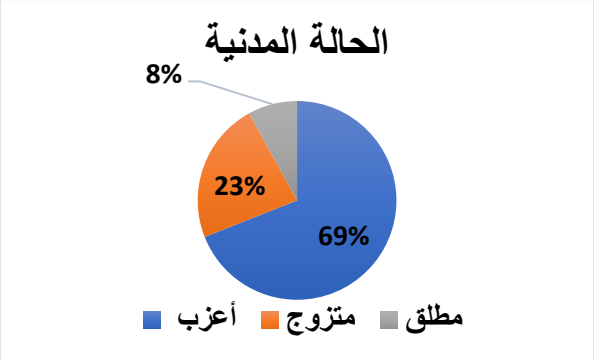

المصدر: من إعداد الطالب بناء على المقابلة المعمقة

نلاحظ أن العينة تمركزت في فئة العزاب بتكرار 18 وبنسبة 69% مقارنة بالمتزوجين بتكرار 06 وبنسبة 23% في حين نجد فئة المطلقين بتكرارين 02 وبنسبة 08%.

ففي معظم الأحيان نجد أن مرتكبي الجريمة من العزاب وذلك لغياب المسؤولية الزوجية، مما يجعله أكثر حرية من غيره على المتزوج الذي له مسؤولية الزوجة والأبناء فيما يخص الرقابة الوالدية وخاصة إذا تعلق الأمر بترتب العقوبة القانونية كدخوله السجن ويترك العائلة دون معيل.

جدول رقم (04): يبين المهنة للجماعات الإجرامية لحي سيبوس وحي سيدي سالم معا

المهنة	التكرارات	النسبة المئوية
يعمل	14	%54
لا يعمل	08	%31
يدرس	04	%15
المجموع	26	%100

المصدر: من إعداد الطالب بناء على المقابلة المعمقة

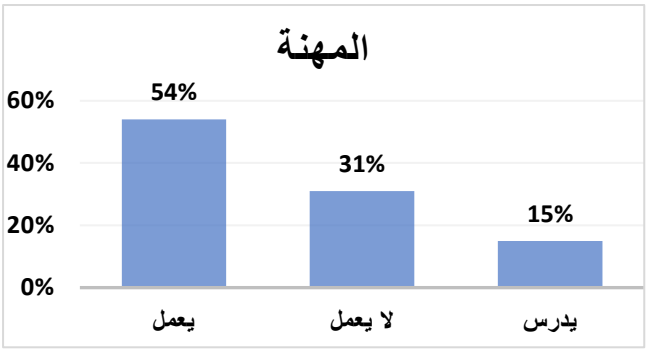

إن الملاحظ في هذا الجدول أن الفئة تمركزت عند الذين يعملون بتكرار 14 وبنسبة قدرت بـ 54% أكثر من الذين لا يعملون (بطالين) وذلك بتكرار 08 وبنسبة قدرت بـ 31% وكذلك الفئة الذين يدرسون بتكرار 04 وبنسبة 15%. وأن الملاحظ على غرار الفئة البطالة والفئة التي تدرس نجد أن الفئة العاملة وبالرغم من النسبة التي تحتلها بدرجة أكبر إلا أن هذا يعكس الواقع المعاش ذلك لأن أغلبهم يمارسون أنشطة يومية حرة بدون ضمان اجتماعي فهم يعتبرون من الفئة البطالة وفي نفس الوقت لا تكف لسد متطلبات الحياة اليومية.

جدول رقم (05): يبين مستوى الدخل للجماعات الإجرامية لحي سيبوس وحي سيدي سالم معا

مستوى الدخل	التكرارات	النسبة المئوية
ضعيف	10	%38
متوسط	14	%54
جيد	02	%08
المجموع	26	%100

المصدر: من إعداد الطالب بناء على المقابلة المعمقة

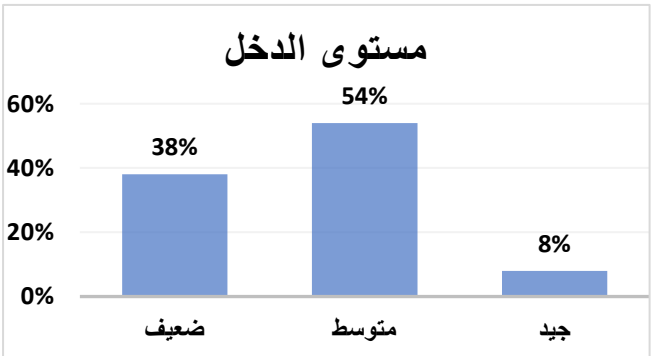

من خلال الجدول نلاحظ أن العينة تمركزت في مستوى الدخل المتوسط وذلك بتكرار 14 قدرت بنسبة 54%، في حين نجد تكرار 10 قدر بنسبة 38% عند ذوي الدخل الضعيف نظرا أن أغلبهم يزاولون أنشطة لأعمال يومية حرة ذات دخل لا يكف لتلبية متطلبات الحياة المعيشية اليومية، في حين نجد ذوي الدخل الجيد بتكرار 02 وبنسبة قدرت بـ 08% وأن هذه الفئة خاصة بالأفراد الذين ينتمون إلى أسر ذات داخل جيد.

جدول رقم (06): يبين المستوى التعليمي للجماعات الإجرامية لحي سيبوس وحي سيدي سالم معا

المستوى التعليمي	التكرارات	النسبة المئوية
ابتدائي	03	%11.5
متوسط	10	%38.5
ثانوي	08	%31
جامعي	05	%19
المجموع	26	%100

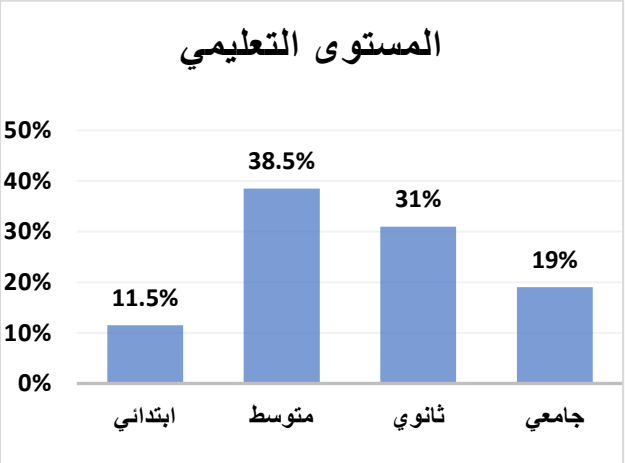

المصدر: من إعداد الطالب بناء على المقابلة المعمقة

من خلال الجدول أن العينة تمركزت في المستوى التعليمي المتوسط وذلك بتكرار **10** وبنسبة قدرت **38.5%** مع تقارب المستويات الأخرى من حيث المستوى الثانوي وذلك بتكرار **08** وقدرت بنسبة **31%** في حين نجد المستوى الابتدائي بتكرار **03** وبنسبة قدرت **11.5%** فهذه المستويات الثلاثة وكما نعلم أن هذه الفئات الأكثر ميلا لتكوين أو الانضمام إلى الجماعات الإجرامية فهؤلاء لا يمتلكون مؤهلات لاستغلال مناصب عمل، بالإضافة هناك من اضطر للتوقف عن الدراسة نتيجة الظروف المعيشية القاسية، في المقابل نجد المستوى الجامعي بتكرار **05** بنسبة قدرت **19%** نتيجة عدم الحصول على العمل يتلاءم مع اختصاص

الدراسة والمؤهلات ومنهم من اضطر إلى الانضمام إلى هذه الجماعات الإجرامية نتيجة الظروف المعيشية من أجل أن يكمل الدراسة ليتحصل على الشهادة الجامعية.

جدول رقم (07): يبين تقاطع بين مستوى الدخل مع نوع المهنة لأفراد الجماعات الإجرامية لحي سيبوس وحي سيدي سالم معا

نوع المهنة / مستوى الدخل	عامل يومي حر	عامل في مؤسسة عمومية	المجموع
ضعيف	10	00	10
متوسط	13	01	14
جيد	00	02	02
المجموع	23	03	26
النسبة المئوية	%88.46	%11.54	%100

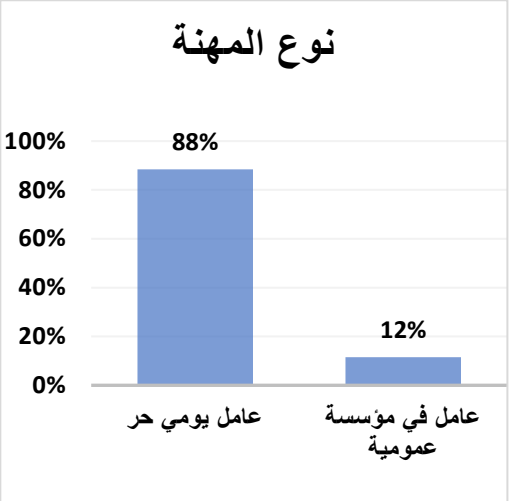

المصدر: من إعداد الطالب بناء على المقابلة المعمقة

نلاحظ من خلال الجدول نسبة أن الأفراد الذين يعملون أعمال حرة ذات مكسب يومي تحتل نسبة كبيرة والتي قدرت **88.46%** مقارنة بنسبة الأفراد الذين يعملون في مؤسسات عمومية تابعة للدولة ولذلك كانت الفئة الأولى مؤهلة أكثر لتكوين أو الانضمام إلى جماعات إجرامية نظرا للظروف السيئة لتحقيق مطالبها الحياتية من مآكل ومشرب وحتى مسكن.

جدول رقم (08): يبين الجرائم الأكثر انتشارا حسب نوع الثغرة القانونية لأفراد الجماعات الإجرامية لحي سيبوس وحي سيدي سالم معا

الجريمة	التكرار	%	نوع الثغرة القانونية
جريمة الصيد الغير شرعي للمرجان	01	%14.28	*متفق مع السلطة الأمنية برا وبحرا
جريمة الهجرة الغير شرعية عبر قوارب الموت	01	%14.28	*متفق مع السلطة الأمنية أضافة إلى غياب الأمن أحيانا
جريمة السرقة	02	%28.57	*عند غياب الرقابة الأمنية *الهروب من الأمن وعدم التمكن من الإمساك بهم باستعمال طرق من أكبر الحيل
المتاجرة بالمخدرات	03	%42.85	*متفق مع أحد السلطة الأمنية *غياب الرقابة الأمنية شبه معدمة في الأحياء *استعمال الحيلة للتمويه كاستعمال الرضع والنساء
المجموع	07	%100	%100

المصدر: من إعداد الطالب بناء على المقابلة المعمقة

ما يلاحظ في هذا الجدول أن جريمة المتاجرة بالمخدرات تمركزت بأكبر نسبة والتي قدرت بـ **42.85%** تم تليها جريمة السرقة بنسبة قدرت **28.57%** ثم جريمة الصيد الغير شرعي للمرجان وجريمة الهجرة الغير شرعية عبر قوارب الموت بتكرار 01 وبنسبة **14.28%** ولكن الملاحظ أكثر أن لكل هذه الجرائم السابقة الذكر ثغرات قانونية ساعدت هؤلاء الجماعات الإجرامية على التوسع أكثر لتصبح عابرة الحدود كجريمة الصيد الغير شرعي للمرجان التي وصلت إلى الحدود الجزائرية التونسية (أي وجود شبكة)، كما نجد جريمة المتاجر بالمخدرات قد انتقلت من أوساط الأحياء لتصل بين بعض ولايات الوطن مثل ولاية قالمة، الطارف، تبسة، كل هذا يدل على وجود خلل وظيفي في طرق اشتغال النظام القانوني وعدم تطبيق العقوبات المترتبة على هؤلاء الجماعات الإجرامية بصورة عادلة بين أفراد المجتمع الواحد.

جدول رقم (09): يوضح توزيع إجابات أفراد العينة حسب الجنس ونوع الجريمة

الجنس		نـــوع الـــجـــريـــمـــة				المجموع
		الصيد غير الشرعي للمرجان	الهجرة غير الشرعية	السرقة	المتاجرة بالمخدرات	
ذكر	التكرار	5	10	7	3	25
	النسبة %	19,2%	38,5%	26,9%	11,5%	96,2%
أنثى	التكرار	0	0	0	1	1
	النسبة %	0,0%	0,0%	0,0%	3,8%	3,8%
المجموع	التكرار	5	10	7	4	26
	النسبة %	19,2%	38,5%	26,9%	15,4%	100,0%

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج SPSS

نلاحظ من خلال بيانات الجدول أعلاه الذي يوضح العلاقة بين نوع الجريمة حسب جنس المبحوثين، حيث تبين أن فئة الذكور هم الأكثر ارتباطا بنوع الجريمة، إذ نجد نسبة 38.5% من الذكور لديهم ميل للهجرة غير الشرعية، ونسبة 26.9% سرقة، ونسبة 19.2% الصيد غير الشرعي للمرجان، ونسبة 11.5% المتاجرة بالمخدرات، في المقابل نجد نسبة ضئيلة من الإناث يتاجرون بالمخدرات وذلك بنسبة 3.8%، وهذا يدل على أن غالبية حالات الدراسة هم من فئة الذكور لارتباطهم أكثر بالجماعات الإجرامية.

جدول رقم (10): يوضح توزيع إجابات أفراد العينة حسب السن ونوع الجريمة

السن (الفئات العمرية)		نـــوع الـــجـــريـــمـــة				المجموع
		الصيد غير الشرعي للمرجان	الهجرة غير الشرعية	السرقة	المتاجرة بالمخدرات	
19-25	التكرار	5	1	0	0	6
	النسبة %	19,2%	3,8%	0,0%	0,0%	23,1%
25-32	التكرار	0	7	0	0	7
	النسبة %	0,0%	26,9%	0,0%	0,0%	26,9%
32-39	التكرار	0	2	4	0	6
	النسبة %	0,0%	7,7%	15,4%	0,0%	23,1%
39-46	التكرار	0	0	3	0	3
	النسبة %	0,0%	0,0%	11,5%	0,0%	11,5%
46-53	التكرار	0	0	0	4	4
	النسبة %	0,0%	0,0%	0,0%	15,4%	15,4%
المجموع	التكرار	5	10	7	4	26
	النسبة %	19,2%	38,5%	26,9%	15,4%	100,0%

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج SPSS

نلاحظ من خلال نتائج الجدول الذي يوضح العلاقة بين نوع الجريمة حسب متغير سن المبحوثين، أن الفئة العمرية ما بين (25-32) سنة هي الأكثر ارتباطا بجريمة الهجرة غير الشرعية بنسبة 26.9% لأنها الفئة الأكثر شباب لذا أغلبهم يسعون للهروب من الواقع الاجتماعي عبر الهجرة الغير شرعية، كما نجد الفئة العمرية ما بين (19-25) سنة ارتبطت بجريمة الصيد الغير الشرعي للمرجان بنسبة 19.2%، أما الفئة العمرية ما بين (32-39) سنة برزت عندهم جريمة السرقة بنسبة 15.4%، في حين نجد الفئة العمرية ما بين (46-53) سنة تمثلت بجريمة المتاجرة بالمخدرات نسبة 15.4% لأنها أكثر خبرة من باقي الفئات العمرية في عمليات المتاجرة بالمخدرات.

جدول رقم (11): يوضح توزيع إجابات أفراد العينة حسب الحالة العائلية ونوع الجريمة

الحالة العائلية		نـــوع الـــجـــريـــمـــة				المجموع
		الصيد غير الشرعي للمرجان	الهجرة غير الشرعية	السرقة	المتاجرة بالمخدرات	
أعزب	التكرار	5	10	3	0	18
	النسبة %	19,2%	38,5%	11,5%	0,0%	69,2%
متزوج	التكرار	0	0	4	2	6
	النسبة %	0,0%	0,0%	15,4%	7,7%	23,1%
مطلق	التكرار	0	0	0	2	2
	النسبة %	0,0%	0,0%	0,0%	7,7%	7,7%
المجموع	التكرار	5	10	7	4	26
	النسبة %	19,2%	38,5%	26,9%	15,4%	100,0%

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج SPSS

انطلاقا من معطيات الجدول الذي يوضح العلاقة بين نوع الجريمة حسب الحالة العائلية للمبحوثين، نلاحظ أن فئة العزاب هم الفئة الأكثر ارتباطا بجريمة الهجرة غير الشرعية نسبة 38.5% نظرا لمختلف الظروف الاجتماعية التي يعيشوها، ونسبة 19.2% من نفس الفئة لديهم ميل لجريمة الصيد الغير الشرعي للمرجان، ونجد أن فئة المتزوجين لديهم ميل لجريمة السرقة بنسبة 15.4%، في حين أن فئة المطلقين يميلون إلى جريمة المتاجرة بالمخدرات وذلك بنسبة 7.7% نظرا لعدم ارتباطهم بالمسؤولية الأسرية.

جدول رقم (12): يوضح توزيع إجابات أفراد العينة حسب المهنة ونوع الجريمة

المهنة		نـــوع الـــجـــريـــمـــة				المجموع
		الصيد غير الشرعي للمرجان	الهجرة غير الشرعية	السرقة	المتاجرة بالمخدرات	
يعمل	التكرار	5	9	0	0	14
	النسبة %	19,2%	34,6%	0,0%	0,0%	53,8%
لا يعمل	التكرار	0	1	7	0	8
	النسبة %	0,0%	3,8%	26,9%	0,0%	30,8%
يدرس	التكرار	0	0	0	4	4
	النسبة %	0,0%	0,0%	0,0%	15,4%	15,4%
المجموع	التكرار	5	10	7	4	26
	النسبة %	19,2%	38,5%	26,9%	15,4%	100,0%

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج SPSS

انطلاقا من خلال الجدول الذي يوضح العلاقة بين نوع الجريمة حسب مهنة المبحوثين، حيث نجد أن الذين لديهم عمل رغم ذلك يفكرون بالهجرة غير الشرعية بنسبة 34.6%، ونجد أن الذين ليس لديهم عمل يرتكبون جريمة السرقة نظرا للظروف القاسية التي يعيشونها وذلك بنسبة 26.9%، في المقابل أن الذين يدرسون هم الفئة التي تتاجر بالمخدرات بنسبة 15.4%، ويميلون الشباب الذين يدرسون في الثانوية أو الجامعة وتكون هذه الفضاءات في كثير من الأحيان مكان لترويج مختلف المخدرات.

جدول رقم (13): يوضح توزيع إجابات أفراد العينة حسب مستوى الدخل ونوع الجريمة

مستوى الدخل		نـــوع الـــجـــريـــمـــة				المجموع
		الصيد غير الشرعي للمرجان	الهجرة غير الشرعية	السرقة	المتاجرة بالمخدرات	
ضعيف	التكرار	5	5	0	0	10
	النسبة %	19,2%	19,2%	0,0%	0,0%	38,5%
متوسط	التكرار	0	5	7	2	14
	النسبة %	0,0%	19,2%	26,9%	7,7%	53,8%
جيد	التكرار	0	0	0	2	2
	النسبة %	0,0%	0,0%	0,0%	7,7%	7,7%
المجموع	التكرار	5	10	7	4	26
	النسبة %	19,2%	38,5%	26,9%	15,4%	100,0%

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج SPSS

من خلال نتائج الجدول الذي يوضح العلاقة بين نوع الجريمة حسب مستوى دخل المبحوثين، حيث تبين أن ذوي مستوى الدخل المتوسط يميلون لارتكاب جريمة السرقة وذلك بنسبة 26.9%، وهذا لتلبية مختلف الحاجيات ولو بطرق غير قانونية، ونفس الفئة كذلك يفكرون في الهدرة غير الشرعية بنسبة 19.2%، ونجد أن ذوي مستوى الدخل الضعيف يميلون للصيد غير الشرعي للمرجان وكذلك للهجرة غير الشرعية بنسبة 19.2%، وفي المقابل نجد ذوي مستوى الدخل الجيد يميلون إلى المتاجرة بالمخدرات وهي نسبة ضعيفة تمثل 7.7%، نظرا لأن المتاجرة بالمخدرات تزيد من ثرواتهم عبر مختلف المشاريع المشبوهة التي يقومون بها منها جريمة غسيل الأموال التي تدور بأموال المخدرات وغيرها من الممنوعات.

جدول رقم (14): يوضح توزيع إجابات أفراد العينة حسب المستوى التعليمي ونوع الجريمة

المستوى التعليمي		نـــوع الـــجـــريـــمـــة				المجموع
		الصيد غير الشرعي للمرجان	الهجرة غير الشرعية	السرقة	المتاجرة بالمخدرات	
ابتدائي	التكرار	3	0	0	0	3
	النسبة %	11,5%	0,0%	0,0%	0,0%	11,5%
متوسط	التكرار	2	8	0	0	10
	النسبة %	7,7%	30,8%	0,0%	0,0%	38,5%
ثانوي	التكرار	0	2	6	0	8
	النسبة %	0,0%	7,7%	23,1%	0,0%	30,8%
جامعي	التكرار	0	0	1	4	5
	النسبة %	0,0%	0,0%	3,8%	15,4%	19,2%
المجموع	التكرار	5	10	7	4	26
	النسبة %	19,2%	38,5%	26,9%	15,4%	100,0%

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج SPSS

انطلاقا من معطيات الجدول الذي يوضح العلاقة بين نوع الجريمة حسب المستوى التعليمي للمبحوثين، نلاحظ أن المستوى المتوسط للمبحوثين تمثل نسبة 30.8%، ترتبط بنوع جريمة الهجرة غير الشرعية، والمستوى الثانوي يمثل نسبة 23.1%، ترتبط بجريمة السرقة، ونجد من لديهم مستوى تعليمي جامعي يمثل نسبة 15.4%، يتاجرون بالمخدرات رغم مستواهم الجامعي، وفي الأخير ذوي المستوي الابتدائي بنسبة 11.5%، يمارسون الصيد غير الشرعي للمرجان.

جدول رقم (15): يوضح اختبار التوزيع حسب نوع الجريمة وارتباطها بالبيانات الشخصية للمبحوثين

البيانات الشخصية	نوع الجريمة	الدلالة الإحصائية sig
السن	الهجرة غير الشرعية	0.004
	السرقة	0.001
الجنس	المتاجرة بالمخدرات	0.001
الحالة العائلية	السرقة	0.001
	المتاجرة بالمخدرات	0.024
المهنة	الهجرة غير الشرعية	0.000
مستوى الدخل	الهجرة غير الشرعية	0.000
	المتاجرة بالمخدرات	0.024
المستوى التعليمي	الصيد غير الشرعي للمرجان	0.006
	الهجرة غير الشرعية	0.000
	السرقة	0.000

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج SPSS

من خلال نتائج اختبار التوزيع حسب نوع الجريمة وارتباطها بالبيانات الشخصية للمبحوثين، نلاحظ أن الدلالة الإحصائية **sig** لاختبار التوزيع كلها متقاربة جاءت ما بين (0.000 – 0.024) حسب مختلف البيانات الشخصية لحالات الدراسة، حيث نلاحظ أن متغير السن يرتبط مع نوع جريمة الهجرة غير الشرعية وجريمة السرقة، أما متغير الجنس يرتبط مع جريمة المتاجرة بالمخدرات، ونجد متغير الحالة العائلية يرتبط مع جريمة السرقة والمتاجرة بالمخدرات، ونجد متغير المهنة يقابل جريمة الهجرة غير الشرعية، وكذلك متغير مستوى الدخل يقابل الهجرة غير الشرعية والمتاجرة بالمخدرات، وفي الأخير نجد متغير المستوى التعليمي يرتبط بجرائم الصيد غير الشرعي للمرجان والهجرة غير الشرعية والسرقة.

جدول رقم (16): يوضح اختبار ت لعينة واحدة

	العينة N	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	متوسط الخطأ المعياري
السن	26	2.6923	1.37896	0.27044
الجنس	26	1.0385	0.19612	0.03846
الحالة العائلية	26	1.3846	0.63730	0.12499
المهنة	26	1.6154	0.75243	0.14756
مستوى الدخل	26	1.6923	0.61769	0.12114
المستوى التعليمي	26	2.5769	0.94543	0.18541
نوع الجريمة	26	2.3846	0.98293	0.19277

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج SPSS

من خلال نتائج اختبار ت لعينة واحدة وارتباطها بالبيانات الشخصية للمبحوثين، نلاحظ أن المتوسط الحسابي لمختلف البيانات الشخصية متقارب، بالمقارنة مع الانحراف المعياري لمختلف البيانات الشخصية كذلك متقارب في النتائج وعليه لا يوجد تشتت في البيانات.

ثالثا: مناقشة النتائج:

بعد عرض وتفسير البيانات نوعيا وتحليلها كميا أفضت الدراسة الميدانية عن النتائج التالية:

- ✓ أن الوسط الاجتماعي (الحي) التي ينعدم فيه أغلبية المواصفات الحضارية المعاصرة من مقومات تربوية وتعليمية وخدمات اجتماعية تجعل هذه الأحياء (حي سيبوس، وحي سيدي سالم) الشعبية والمهمشة والمغلقة تعتبر بؤر إجرامية ينتشر بين أفرادها الانحلال الأخلاقي وانهيار المعايير والقيم الاجتماعية المسؤولة عن تنظيم العلاقات بين أفراد المجتمع في إطار النظام الاجتماعي الواحد، وهذا حسب تصريحات رئيس الأمن الحضري لحي سيبوس التي أجريت معه المقابلة الفردية، فكل هذا يؤدي إلى اضطراب الرؤيا واحتلال إدراكهم السليم بين ما هو مشروع وغير مشروع أدت بهؤلاء إلى تكوين أو الانضمام إلى جماعات إجرامية مختصة في اقتراف جرائم مختلفة كجريمة المتاجرة بالمخدرات والصيد الغير شرعي للمرجان والهجرة الغير شرعية عبر قوارب الموت وجريمة سرقة الهواتف النقالة وجريمة سرقة المواشي، ومن خصائص هذه الجماعات الإجرامية التفاعل بين أعضائها على مدى فترة زمنية طويلة أيضا وجود الوعي الفكري المتبادل ببعضهم البعض وتوفر أساليب اتصال جيدة بين أعضاء الجماعة من خلال نمط من المعايير والتوقعات المتبادلة بين الأعضاء تحكم عملية التفاعل بينهم في كيفية تنفيذ وتطبيق هذه الجرائم وفق هدف مشترك تسعى الجماعات الإجرامية لتحقيقه، ونجد الجماعات الإجرامية تتميز بالاحترافية والتسلسل الهرمي في التوزيع المحكم للأدوار على الأعضاء حسب السن والخبرة والقدرة على المجازفة وتحمل المسؤولية وترتب العقوبات بالإضافة إلى الالتزام بالخطة الموضوعة والمدروسة مع سرية التحفظ بالمعلومات وخاصة أن هناك جرائم عابرة الحدود كجريمة الصيد الغير شرعي للمرجان والتي تصل إلى الحدود الجزائرية التونسية.

كما نجد تظافر مجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية في ممارسة الفعل الإجرامي عند الجماعات الإجرامية نذكر منها العوامل الاقتصادية وتتمثل في:

- ✓ تدني مستوى الدخل الفردي عند هؤلاء الجماعات الإجرامية جعلتهم يقترفون هذا السلوك الإجرامي لأنهم أصبحوا غير قادرين على تلبية مختلف متطلبات الحياة المعيشية ولو البسيطة من مآكل ومشرب وهذا حسب ما بينه الجدول رقم 05 المتعلق بمستوى الدخل لأفراد العينة.
- ✓ الفقر حيث نجد أن أغلبية سكان هذه الأحياء يعانون من الفقر الكبير نتيجة صعوبة وغلاء المعيشة وتزايد الأعباء العائلية على عاتق والديها والتي وصل بعض أفراد الجماعات الإجرامية إلى حد الانتحار أو الهروب من الواقع المرير المعاش حسب تصريحات أفراد الجماعات الإجرامية.
- ✓ عدم توفر اليد العاملة وخاصة في المؤسسات العمومية التابعة للدولة فأغلبهم يمارسون أعمال يومية حرة والدخل يكون إما متوسطا وأحيانا ضعيف لا يستطيع به هؤلاء حتى سد رمق العيش فهم يعتبرون أنفسهم من ذوي الفئة البطالة نظرا لعدم وجود ضمان اجتماعي وأن الأعمال التي يمارسونها متوازية كبيع الخضر والفواكه، والعمل بحار أو عامل بمقهى، وهذا حسب تصريحات أفراد الجماعات الإجرامية وحسب ما بينه الجدول رقم 07 الذي يوضح تقاطع مستوى الدخل مع نوع المهنة، فالفعل الإجرامي كان نتيجة لعدم توفر الوسيلة المشروعة لتحقيق مطالبهم وهذا ما يتوافق مع دراسة "**علي مانع**" ونظرية "**روبرت ميرتون**" "**اللامعيارية**" والتركيب الاجتماعي فعدم التوافق بين الوسيلة والطموح يؤدي إلى ظهور "**الأنوميا**"، مما يلجأ هؤلاء الجماعات الإجرامية إلى طرق ملتوية لتحقيق أهدافهم وطموحاتهم فالعامل الاقتصادي كان محفزا على تكوين تلك الجماعات الإجرامية وفي نفس الوقت فهو يمثل كمؤشر سلبيا على تلك القواعد الذي يقوم عليها النظام الاقتصادي.

أما العوامل الاجتماعية فتمثلت في:

- ✓ الفراغ القاتل حسب تصريحات بعض أفراد الجماعات الإجرامية وخاصة الذين يتراوح أعمارهم ما بين 19 سنة و23 سنة جعل منهم يجالسون رفقاء السوء والاختلاط بهم، مما دفع بهم للتفكير إلى الانضمام إلى هذه الجماعات الإجرامية عن طريق التوسط لهم برؤساء الجماعات الإجرامية من جهة لتلبية متطلبات الحياة لأن أغلبهم إما يعانون من الفقر أو هروبا من المشاكل الأسرية والواقع المعاش وهذا حسب تصريحاتهم في المقابلات التي جرت معهم.
- ✓ عدم الحصول على سكن اجتماعي نظرا للتوزيع الغير عادل لهذه السكنات الاجتماعية من طرف الهيأة المعنية التابعة لوزارة السكن إذ نجد أن أغلبهم إما يسكنون منازل فوضوية غير لائقة أو يسكنون مع آبائهم، كما نجد أن فئة العزاب الذين وصل سنهم حد الزواج لم يستطيعوا ذلك لعدم حصولهم على سكن وهذا حسب تصريحات المبحوثين.
- ✓ الوعود الكاذبة من طرف الهيأة التابعة لوزارة السكن فيما يخص منحهم تلك السكنات الاجتماعية حيث كثيرا ما نجد أن السكنات الاجتماعية تعود إلى أفراد ذوي جاه معروفين حسب تصريحات المبحوثين.
- ✓ التفكك الأسري نتيجة المشاكل الأسرية كالطلاق أو وفاة أحد الوالدين وحسب تصريحات المبحوثين هذا جعلهم ينظمون إلى الجماعات الإجرامية هروبا من الواقع المعيشي نتيجة لظروف المعيشية القاسية.
- ✓ انتشار ظاهرة العنف أوساط الحي كالعنف المعنوي من سبب وشتم والتلفظ بالألفاظ البديئة، أما العنف المادي فتمثل في عنف جسدي متمثلا في الشجار والضرب والتعدي بالسلاح الأبيض، إضافة إلى تعاطي البعض لشرب الخمر وتناول المخدرات وخاصة منها الكيف المعالج، مما ساعدهم على سهولة

تكوين أو الانضمام إلى الجماعات الإجرامية لأن أغلبهم ذو سوابق عدلية هذا حسب تصريحات المبحوثين.

- ✓ تدني المستوى التعليمي حفز هؤلاء على تكوين أو الانضمام إلى الجماعات الإجرامية نتيجة للخروج المبكر والتوقف عن مزاولة الدراسة من أجل إعالة أنفسهم وإعالة عائلاتهم في تلبية متطلبات الحياة المعيشية القاسية، وكذلك أنهم لم يتمكنوا من الحصول على مناصب عمل كونهم لا يمتلكون مؤهلات لذلك، أما الفئة ذات المستوى التعليمي العالي انضموا إلى هذه الجماعات الإجرامية، إما نتيجة لعدم توفر مناصب عمل حسب مؤهلاتهم العلمية أو من أجل إعانة أنفسهم على استكمال الدراسة نظرا للظروف الأسرية التي لا تسمح بذلك، وهذا حسب ما يبينه الجدول رقم 06 المتعلق بالمستوى التعليمي لأفراد الجماعات الإجرامية وهو ما يتوافق مع دراسة "علي مانع" على أن الفعل الإجرامي ناتج عن تلك المشاكل الاقتصادية والاجتماعية.
- ✓ فالفعل الإجرامي تلك الجماعات الإجرامية وحسب العوامل الاجتماعية يدل على فشل معظم المؤسسات الاجتماعية في التقليل من هذه الظاهرة، فالأسرة مثلا تعتبر النواة الأولى في المجتمع فصلاح المجتمع يرتكز عليها تقريبا، فنجد أن سوء التنشئة الاجتماعية جعلت هؤلاء يكتسبون السلوك الغير سوي نتيجة عدم المراقبة والإهمال واللامبالاة من طرف الأسرة (غياب المسؤولية الوالدية).
- ✓ كما نجدهم اكتسبوا هذا الفعل الإجرامي من الوسط الذي يعيشون فيه من خلال التعلم والاعتداء وهو ما يتوافق مع نظرية "**التعلم الاجتماعي**" "**لألبرت باندورا**" الذي يرى أن الفعل الإجرامي نمط من الأنماط الذي يتعلمها الأفراد من خلال الملاحظة والتقليد لنماذج، فالنموذج المقتدى هو المسؤول الأول عن تلك السلوكات الانحرافية والإجرامية وهو ما بين نوع من الشخصية الإجرامية تتسم بالرجولة والإثارة

والاستقلالية الناتجة عن روح الجماعة الإجرامية من خلال التمثلات الاجتماعية والثقافية واكتساب الخبرة والمهارات والابتكارات عن طريق المجالسة تؤدي في الغالب إلى احترافية السلوك الإجرامي وهو ما تؤكده نظرية "**سذرلاند**" حول "**الاختلاط التفاضلي**".

- ✓ إضافة إلى ذلك تراجع دور المسجد والمدرسة التي تعتبران من أهم مؤسسات التنشئة الاجتماعية في تقديم النصح والإرشاد ونشر الوعي أوساط سكان هذه الأحياء التي أصبحت تعد من البؤر الإجرامية، فكل هذا على فشل دور هذه المؤسسات الاجتماعية والتي تعد كمؤشر سلبيا على احتلال النظام الاجتماعي القائم عليها.
- ✓ أما بالنسبة للعامل السياسي والذي يمثل النظام القانوني الصادر من السلطة العليا للمجتمع في تطبيق القوانين على مرتكبي الجرام بصورة عادلة إلا أن الدراسة الميدانية أفضت على عكس ذلك، إذ نجد تدهور وتآكل آليات وأساليب الضبط الاجتماعي الرسمية في تطبيق الأساليب الردعية على مرتكبي الجرائم، مما أدى إلى التوسع والتخصص في اقتراف جرائم مختلفة كجريمة المتاجرة بالمخدرات وجريمة السرقة والصيد الغير شرعي للمرجان والهجرة الغير شرعية وهو ما يفسره أكثر الجدول رقم 08 المتعلق بالجرائم الأكثر انتشارا نظرا لوجود ثغرات قانونية والتي تنوعت فيما بينها حسب نوع الجرائم.
- ✓ انعدام العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع وحسب ما جاء في تصريحات المبحوثين على أن النظام الجائر من طرف السلطات العليا للدولة نتيجة النبذ والتهميش والذي مس أساسا الطبقة الدنيا والوسطى إذ يرون أن الحق لذوي الجاه والنفوذ وأصحاب السلطة مما جعل أغلب المبحوثين يصرحون للتفكير في الهجرة الغير شرعية عبر قوارب الموت بعبارة "**يأكلني الحوت ولا يأكلني الدود**". وهذا ما يتوافق نظرية "**روبرت ميرتون**" "**اللامعيارية**" والتركيب الاجتماعي فيما يتعلق بالانحراف الذي يصيب المجتمع عامة

والذي حصره في تلك المشاكل الاجتماعية التي تحدث ضمن البناء والأنساق الاجتماعية نتيجة تداخل المعايير وتضارب القيم فيعجز هذا النسق عن أداء وظائفه فتختل علاقته بباقي الأنساق الاجتماعية الأخرى (الخلل الوظيفي) ومنه ظهور كافة مظاهر السلوك الانحرافي والإجرامي، إذا هذا يدل على مؤشر انعكاسا في كيفية اشتغال النظام القانوني في تطبيق القوانين على مجرميها.

وانطلاقا لكل ما تقدم من تفسيرات وللإجابة عن الأسئلة المطروحة:

- كيف تتشكل بنية الفعل الإجرامي عند الجماعات الإجرامية؟
- هل الفعل الإجرامي مبني ومشكل وفقا لأشكال النظم الاجتماعية؟
- هل الجماعة الإجرامية تعمل على بناء الفعل الإجرامي؟

إذا فبنية الفعل الإجرامي للجماعات الإجرامية تتشكل وفقا لأشكال النظم الاجتماعية انطلاقا من وجود علاقة ترابطية بين البنية والفعل الإجرامي للجماعات الإجرامية.

فبناء الفعل الإجرامي للجماعات الإجرامية نجده قد اقترن بمجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والقانونية نتيجة للخلل البنيوي الوظيفي لأشكال النظم الاجتماعية المختلفة كالنظام الاقتصادي، الاجتماعي والقانوني وهو ما تؤكده نظرية التشكيل البنائي "**لأنطوني غيدنز**" "**البنية والفعل**"، وهذا ما يوضحه أكثر الشكل التالي:

الشكل رقم (08): يوضح تشكل بنية الفعل الإجرامي للجماعة الإجرامية (علاقة ترابطية)

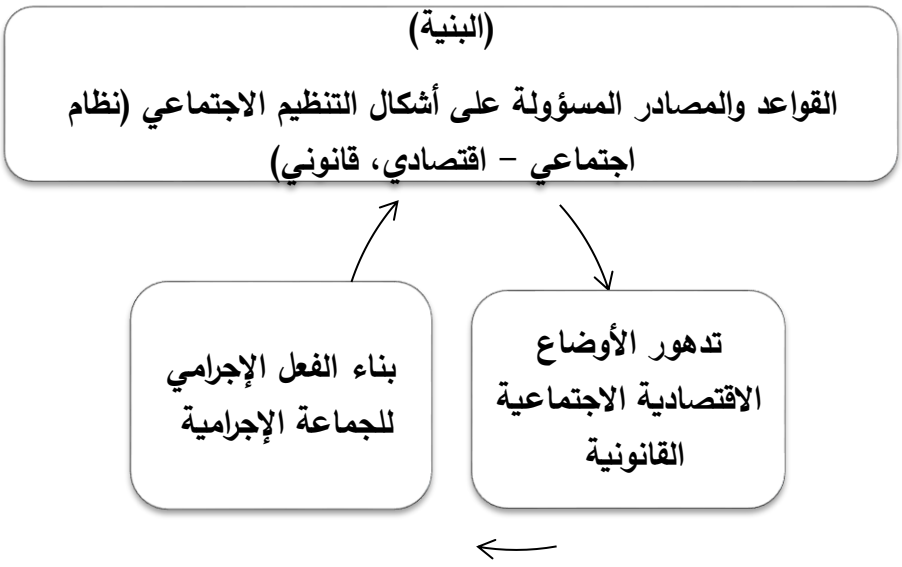

رابعا: النتائج العامة للدراسة:

بعد تحليل وتفسير لكل ما تقدم يمكن استخلاص جملة من النتائج العامة كانت على النحو التالي:

أولا/ أن البيئة الاجتماعية (الوسط الاجتماعي) كان له دورا ساعد هؤلاء الجماعات الإجرامية على بناء الفعل الإجرامي نظرا لما تفتقره تلك الأحياء للمواصفات الايكولوجية والحضارية المعاصرة.

ثانيا/ تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقانونية والتي تمخضت منها سلوكات غر قانونية.

- كتدني مستوى الدخل وعدم توفر مناصب شغل خاصة في المؤسسات العمومية التابعة للدولة إذ أغلبهم يمارسون أعمال حرة يومية كبيع الخضر والفواكه ومزاولة نشاط الصيد البحري بدون تأمينات اجتماعية لا تكفي لسد متطلبات الحياة المعيشية اليومية وانتشار ظاهرة الفقر أوساط سكان هذه الأحياء المهمشة.
- التوزيع الغير عادل للسكنات الاجتماعية من طرف السلطة المعنية لوزارة السكن إذ نجد أن أغلبهم يسكنون منازل فوضوية في حين نجد السكنات الاجتماعية يمتلكها أصحاب ذوي الجاه والمال.

- التفكك الأسري نتيجة المشاكل الأسرية كالطلاق أو موت أحد الوالدين.
- فشل مؤسسات التنشئة الاجتماعية على تحسين وتقويم سلوكات هؤلاء الجماعات الإجرامية كالأسرة والمدرسة وحتى مكان العبادة والمجتمع المحلي هذه الأخيرة تترك انعكاسا سلبيا على سلوك الأفراد.
- تدني المستوى التعليمي لهؤلاء الجماعات الإجرامية نتيجة الخروج المبكر من المدارس الناجم عن عدم قدرتهم في الاستمرار لمزاولة الدراسة نظرا للظروف المعيشية القاسية بحثا عن حياة أفضل حيث انتهى الأمر بهم في الانخراط أو تكوين جماعات إجرامية مختصة تعمل على تحقيق مصالحهم المادية.
- تراجع دور وسائل وأساليب الضبط الاجتماعي الرسمية والغير رسمية في ردع هؤلاء الجماعات الإجرامية مما أصبح المجرم لا يهتم ولا يبالي الردع من قبل المجتمع ككل.

ثالثا/ إن كل ما تقدم في الإطار النظري خاص بالمفاهيم والدراسات والنظريات المتعلقة بموضوع الدراسة وكذلك ما جاء في مضمون المقابلات المعمقة والمقابلة الفردية الحرة التي جرت مع رئيس الأمن الحضري لحي سيبوس وبعد كل التفسيرات المتوصل إليها من خلال النتائج التي أسفرت عليها الدراسة السابقة الذكر. فالمحصلة إذا فالجماعات الإجرامية تعمل على بناء الفعل الإجرامي وفقا للخلل البنيوي الوظيفي لأشكال النظم الاجتماعية من خلال وجود علاقة ترابطية بينهما.

خامسا: الاقتراحات والتوصيات:

لمعالجة هذه الظاهرة الإجرامية والتي أصبحت اليوم تدق ناقوس الخطر على المجتمع عامة، إذ لا بد من الأخذ ببعض التدابير والاقتراحات والحلول من أجل التقليل من خطورة هذه الظاهرة، إذ يلزم الأمر ما يلي:

1. تحسين الإصلاحات التنموية على جميع المستويات المتعلقة خاصة منها النظام الاقتصادي والقانوني والاجتماعي، كتوفير مناصب الشغل حسب الكفاءات العلمية والمهنية، مع رفع مستوى الدفع الفردي من خلال اصدار هيئات قاعدية تعمل على تطبيق تلك المشاريع بطريقة منظمة وسريعة وبالتالي الخفض من البطالة بالدرجة الأولى ومنه التقليل من الجريمة.
2. مراجعة وإعادة تهيئة آليات الضبط الاجتماعي سواء الرسمية المتمثلة في تطبيق القانون من طرف السلطة والدولة، أما بالنسبة لأساليب الضبط الغير الرسمية كالدين والعادات والتقاليد والأعراف الاجتماعية كعدم تقديم النصح والإرشاد والتوجيه سواء من قبل كبار الحي أو من قبل الأسرة.
3. تطبيق العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع كحقهم في السكن الاجتماعي.
4. إعادة النظر للتخطيط لتلك الأحياء المهمشة التي تفتقر إلى مقومات حضارية ويتم ذلك من خلال تحسين وخلق مرافق صحية وعمومية وترفيهية لأفراد المجتمع.
5. الدور الفعال لبعض مؤسسات التنشئة الاجتماعية وخاصة الأسرة، التي تعد النواة الأولى في المجتمع هذه الأخيرة لا بد أن تعمل على ضبط وتعديل سلوك الفرد من خلال تطبيق أساليب التنشئة الاجتماعية الصحيحة وكذلك دور المدرسة والمسجد في تقديم النصح والإرشاد في شكل حملات تحسيسية توعوية.

الخاتمة

الخاتمة:

في ختام هذا البحث العلمي يجدر الإشارة إلى أهمية تناول هذه الظاهرة الإجرامية بدراسة تشخيصية أكثر وخاصة أن لها أبعاد ترابطية بين البنية (أشكال النظام) وبين ظهور وتشكل الفعل الإجرامي عند الجماعات الإجرامية.

إذ نجد أن مفهوم البنية يشير إلى تلك القواعد والمصادر المسؤولة عن تنظيم أشكال النظم الاجتماعية الموجهة لأفراد المجتمع لتطبيقها هذه الأخيرة لم تتوافق مع هؤلاء الجماعات الإجرامية نظرا لغياب العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع ما جعلهم يلجؤون إلى طرق غير قانونية لتحقيق مصالحهم الذاتية ومن جهة أخرى نجد أن تكوين الجماعات الإجرامية قد اقترنت بمجموعة من العوامل الظاهرية كالعوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقانونية.

وحسب ما جاء في البيانات الشخصية أن الفعل الإجرامي للجماعات الإجرامية قد ارتبط وتثبت به أكثر خاصة فيما يخص ضعف مستوى الدخل الفردي، الخروج المبكر من المدارس، غياب الرقابة الأمنية وعدم تطبيق العقوبات بصورة عادلة.

ولكن إذا تعمقنا في تشخيص هذه الظاهرة الإجرامية وخاصة بعد رصد النتائج المتوصل إليها أن بناء الفعل الإجرامي عند الجماعات الإجرامية ارتبط بمجموعة من العوامل المختلفة السابقة الذكر، وهذا نتيجة فشل تلك الإصلاحات التنموية على المستوى النظام الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والقانوني.

فمسألة ظاهرة بناء الفعل الإجرامي عند الجماعات الإجرامية يتطلب الكشف على الواقع الحقيقي للعلاقة بين البنية والفعل الإجرامي، والتي منحت للباحث السوسيولوجي نظرة مغايرة وخاصة لمعرفة الأنساق الخفية لأشكال النظم الاجتماعية في كيفية اشتغالها وتطبيقها بين أفراد المجتمع وذلك من خلال القهر والضغط والإكراهات الممارسة على بعض أفرادها والتي مست بالدرجة الأولى الطبقة الدنيا وحتى الوسطى جعلت من هؤلاء تصدر منهم ردود أفعال غير قانونية عملت على تكوين جماعات إجرامية مختصة في جرائم مختلفة من أجل تحقيق مصالحها الذاتية وخاصة منها مالية.

ولذلك لا بد من وضع استراتيجية فعالة للوقاية ومكافحة هذه الظاهرة والتشخيص العميق لعواملها وتطورها من خلال إعادة النظر في التغيرات الجذرية لأشكال النظم الاجتماعية يتوافق مع تحقيق مطالب أفراد المجتمع وفي نفس الوقت تساعد على الحفاظ على أمن واستقرار المجتمع من جهة أخرى.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

المراجع العربية

أولا: القواميس والمعاجم:

1) "**المنجد في اللغة العربية المعاصرة**"، ط2، دار المشرق، بيروت، 2001.
2) ابن منظور: "**لسان العرب**"، المجلد التاسع، مادة (بنى)، ط1، دار صادر للنشر، بيروت، 1989.
3) ريمون بودون، وف بوريكو: "**المعجم النقدي لعلم الاجتماع**"، ط2، ترجمة سليم حداد، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2007.
4) عبد الوهاب المسيري: **موسوعة اليهود واليهودية**، موقع صيد الفوائد على شبكة المعلومات الدولية، عدد الأجزاء 168، 29/02/2016.

ثانيا: الكتب:

1) إبراهيم السعافين وعبد الله الخباص: "**مناهج تحليل النص الأدبي**، ط1، منشورات جامعة القدس المفتوحة، فلسطين، 1993.
2) أحمد شفيق السكري: "**قاموس الخدمات الاجتماعية**"، دار المعرفة الجامعية، كلية الخدمة الاجتماعية، 2002.
3) أمين مصطفى: "مبادئ علم الإجرام"، دار الجامعة الجديدة للنشر، القاهرة، 1990.
4) بوتومور: "**تمهيد في علم الاجتماع**"، ط3، ترجمة محمد الجوهري وآخرون، مطابع المعارف، مصر، 1978.
5) جهاد محمد البريزات: "**الجريمة المنظمة**" –**دراسة تحليلية**–"، ط2، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
6) جهاد محمد البريزات: "**الجريمة المنظمة، دراسة تحليلية**"، ط2، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
7) حسن الساعاتي: "**علم الاجتماع الجنائي**"، ط1، مكتبة النهضة المصرية، سنة 1951.
8) خالد حامد: "**مدخل إلى علم الاجتماع**"، ط2، دار جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.
9) ربحي مصطفى عليان وعثمان محمد غنيم: "**الأسس النظرية والتطبيق العملي لأساليب البحث العلمي**"، ط2، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان–الأردن، 2008.
10) رحماني منصور: "**علم الاجرام والسياسة الجنائية**"، ط1، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2006.

11) زيتوني عائشة بية: "**المعاملة الأسرية وظاهرة العود للجريمة**"، ط1، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن، 2016.

12) سامية حسن الساعاتي: "**الجريمة والمجتمع**"، ط2، دار النهضة العربية، بيروت، 1983.

13) السيد علي شتا: "**علم الاجتماع الجنائي**"، دار الإصلاح والنشر والتوزيع، الدمام، السعودية، د.س.

14) طلعت محمد عيسى وآخرون: "**الرعاية الاجتماعية للأحداث المنحرفين**"، د.ط، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، مصر، 1962.

15) طلعت محمد عيسى وآخرون: "**الرعاية الاجتماعية للأحداث المنحرفين**"، د.ط، مكتبة القاهرة، القاهرة، مصر، د.س.

16) عامر قنديلجي: "**البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات التقليدية والإلكترونية**"، ط1، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.

17) عايد عواد الوريكات: "**نظريات علم الجريمة**"، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004.

18) عبد الله محمد الرحمان: "**النظرية في علم الاجتماع**"، دار المعرفة الجامعية، 2003.

19) عبد المجيد قدي: "**أسس البحث العلمي في العلوم الاقتصادية والإدارية**"، ط1، الرسائل والأطروحات، دار الأبحاث للترجمة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

20) عدلي السمري: السلوك الانحرافي، "**دراسة في الثقافة الخاصة الجانحة**"، د.ط، الإسكندرية دار المعرفة الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر 1992.

21) عز الدين المناصرة: "**علم الشعريات (قراءة مونتاجية في أدبية الأدب**"، ط1، دار مجلاوي، عمان، 2007.

22) عفاف محمد عبد المنعم: "**الإدمان دراسة نفسية أسبابه ونتائجه**"، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2003.

23) عقيل نوري محمد: "**الفعل الاجتماعي**"، دار النشر العربية، الأردن، د.س.

24) علي بوعناق: "**الأحياء غير المخططة وانعكاساتها النفسية والاجتماعية على الأحداث**"، دراسة ميدانية مقارنة بمدينة قسنطينة، ديوان المطبوعات الجامعية للنشر والتوزيع، بن عكنون، الجزائر، 1987.

25) علي مانع: "**جنوح الأحداث و التغير الاجتماعي في الجزائر المعاصرة**"، دراسة في علم الاجتماع المقارن، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996.

26) علي محمد جعفر: "**الإجرام وسياسة مكافحته**" ط1، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1993.

27) عمار الطيب كشرود: "**البحث العلمي ومناهجه في العلوم الاجتماعية والسلوكية**"، ط1، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان–الأردن، 2007.

28) فليب جونز: "**النظريات الاجتماعية والممارسة البحثية**"، ط1، ترجمة محمد ياسر الخوج، دار مصر العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2010.

29) القهوجي علي عبد القادر: **علم الإجرام وعلم العقاب**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، 1995.

30) محمد باسم ولي ومحمد جاسم محمد: "**المدخل إلى علم النفس الاجتماعي**"، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004.

31) محمد سلامة الغباري: "**الانحراف الاجتماعي ورعاية المنحرفين ودور الخدمة الاجتماعية معهم**"، د.ط، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1995.

32) محمد عارف: "**الجريمة في المجتمع**"، ط1، مكتبة الأنجلو–المصرية، القاهرة، مصر، 1975.

33) محمد علي محمد: "**المفكرون الاجتماعيون**"، دار النهضة العربية، بيروت، 1982.

34) محمد عويض: "**منهج البحوث العلمية**"، د.ط، دار القاهرة للنشر والتوزيع، مصر، د.س.

35) محمد محمود الجوهري: "**المدخل إلى علم الاجتماع**"، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2010.

36) معن خليل العمر:" **الضبط الاجتماعي**"، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، د.س.

37) موريس أنجرس: "**منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية**"، ط2، تدريبات عملية، ترجمة بوزيد صحراوي وآخرون، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006.

ثالثا: الأطروحات والرسائل العلمية:

1) زينب بقادة: "**أثر الوسط الاجتماعي في جنوح الأحداث**"، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة، الجزائر، 2012.

2) العابد ميهوب: "**الأحياء المتخلفة وانحراف الأحداث**"، مذكرة لنيل شهادة ماجيستر في علم الاجتماع التنمية، قسم علم اجتماع كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2004–2005.

3) عبد الحميد كبيش: "**التمدد الحضري والحراك التنقلي في النطاق الحضري لمدينة سطيف**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في تهيئة المجال، جامعة منثوري قسنطينة، كلية العلوم الأرض والجغرافيا والتهيئة العمرانية، الجزائر، 2011.

4) علي سموك: "**إشكالية العنف في المجتمع الجزائري (من أجل مقاربة سوسيولوجية)**"، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه، جامعة باجي مختار عنابة، 2004.

5) مليك لطيفة: "**الفوارق الاجتماعية الحضرية وعلاقتها بعنف الفئات المهمشة المجال الحضري لولاية عنابة أنموذجا**"، أطروحة الدكتوراه، قسم علم الاجتماع، جامعة باجي مختار عنابة، لم تنشر، 2018.

رابعا: المقالات العلمية:

1) لمزري جميلة، حبة وديعة: "**قراءة سوسيولوجية لظاهرة الجريمة بالمجتمع الجزائري**"، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، العدد 7، جامعة الوادي، 2014.

2) محسن عبد الحميد: مقال بعنوان "**الجريمة المنظمة عبر الدول**"، مجلة الأمن والحياة، من منشورات الأكاديمية الأمير نايف للعلوم الأمنية، العدد 212، سنة 2000، الرياض.

3) محمد توهامي دكير: "**أساس حق العقاب في الشريعة الإسلامية**"، مجلد بصائر الوحي، مركز الدراسات والبحوث الإسلامية، عدد 31.

خامسا: المحاضرات والمؤتمرات:

1) سموك علي: **محاضرات في مقياس تحليل سوسيو أنثروبولوجي لظاهرة الجريمة والانحراف**، ظاهرة الانحراف والجريمة كموضوع سوسيولوجي، جامعة باجي مختار –عنابة، 2015/10/27.

2) **المؤتمر الرابع لمنع الجريمة والعدالة الجنائية**، كيوتو، اليابان 20، بتاريخ 27 أفريل 2020.

3) يحي خير الله عودة: "**نظرية التشكيل البنائي عند أنطوني غيدنز**"، رفض الرؤية الأحادية للتفسير، جامعة المستنصرية، كلية الآداب، قسم الأنثروبولوجيا التطبيقية، 27/02/2017، الرياض، السعودية.

سادسا: المواقع الإلكترونية:

1) أنفال خ: **عنابة على موعد مع تهديم ألف مسكن قصديري لوضع حد للبزنسة**، موقع الموعد، تاريخ النشر: 2020/06/29، تاريخ الاطلاع 2021/06/07، الموقع: **www.flmaouid.dz**

2) **التقسيم الإداري لخريطة بلدية عنابة**، عن الموقع الإلكتروني لولاية عنابة، ويكبيديا الموسوعة الحرة تاريخ دخول الموقع 2019/09/23 على الساعة 11:15.

سابعا: الجرائد:

1) حفيظ صواليلي: مقال حول: "**عجز ميزاني التجارة والخدمات الجزائرية**"، جريدة الخبر، السبت 2021/02/27.

المراجع الأجنبية:

1)l'éon festinges et Daniél Katz : "**les méthodes de recherche dans les sciences Sociales**", Tombé 1,3ene Édition, pressé universitaire de France, Paris, 1974.

الملاحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة باجي مختار -عنابة-

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم علم الاجتماع والديموغرافيا

دليل المقابلة تحت عنوان:

بنية الفعل الإجرامي للجماعات الإجرامية

دراسة ميدانية في حي سيبوس وحي سيدي سالم -ولاية عنابة أنموذجا-

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه طور ثالث تخصص علم اجتماع الانحراف والجريمة

السنة الجامعية:

2023/2022

ملاحظة: هذه المعلومات بغرض استخدامها في دراسة علمية.

ملحق رقم (1): دليل المقابلة المعمقة

المحور الأول: البيانات الأولية:

1) الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

2) السن: ☐

3) المستوى التعليمي: ابتدائي ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐

4) الحالة المدنية: متزوج ☐ أعزب ☐

5) العمل: أعمل ☐ لا أعمل ☐

6) نوع المهنة: موظف ☐ عامل حر ☐

7) المستوى المعيشي للأسرة: حسن ☐ متوسط ☐ رديء ☐

8) نوع السكن: بيت قصديري ☐ بيت تقليدي ☐ شقة في عمارة ☐

فيلا ☐ مستأجر ☐

المحور الثاني: هل الفعل الإجرامي مبني ومشكل وفقا للنظام الاجتماعي؟

السؤال 01: ما رأيك في الحي الذي تسكن فيه؟

السؤال 02: هل ترى انعدام القيم والأخلاق والمعايير الاجتماعية في حيك تصبح حافزا لانتشار مختلف الأفعال الإنحرافية والإجرامية؟ إذا كانت الإجابة بنعم لماذا؟

السؤال 03: حسب رأيك هل ترى أن السلطة أو الهيئة لها دور في انتشار هذه الممارسات الإجرامية نتيجة تدهور وتهميش حقوق المواطن أو الفرد؟ إذا كانت الإجابة بنعم لماذا؟

السؤال 04: ما رأيك في أشكال التنظيم الصادرة من الهيأة المعنية؟ هل ترى أنها فعالة أو غير ذلك؟ إذا كان لا لماذا؟

السؤال 05: هل تتطلع إلى آفاق مستقبلية؟ إذا كانت الإجابة لا لماذا؟

المحور الثالث: هل للجماعات الإجرامية دور في بناء الفعل الإجرامي؟

السؤال 01: متى قررت الانضمام إلى جماعة إجرامية؟

السؤال 02: كيف تم ذلك؟

السؤال 03: ما هي أكثر الجرائم المخطط لها؟ ولماذا؟

السؤال 04: هل لكل شخص أو عنصر دور في تنفيذ هذه الجرائم وفق تسلسل هرمي؟

الملحق رقم (02): دليل المقابلة الفردية الحرة مع رئيس الأمن الحضري برتبة ملازم أول بحي سيبوس

السؤال 01: ما رأيك في حي سيبوس؟

السؤال 02: لماذا تقوم بعض الجماعات الإجرامية بالفعل المنافي للقانون؟

السؤال 03: ما هي أكثر الجرائم المنتشرة في الحي؟ ولماذا؟

الملحق رقم (03): خريطة توضح البؤر الإجرامية لبعض أحياء ولاية عنابة

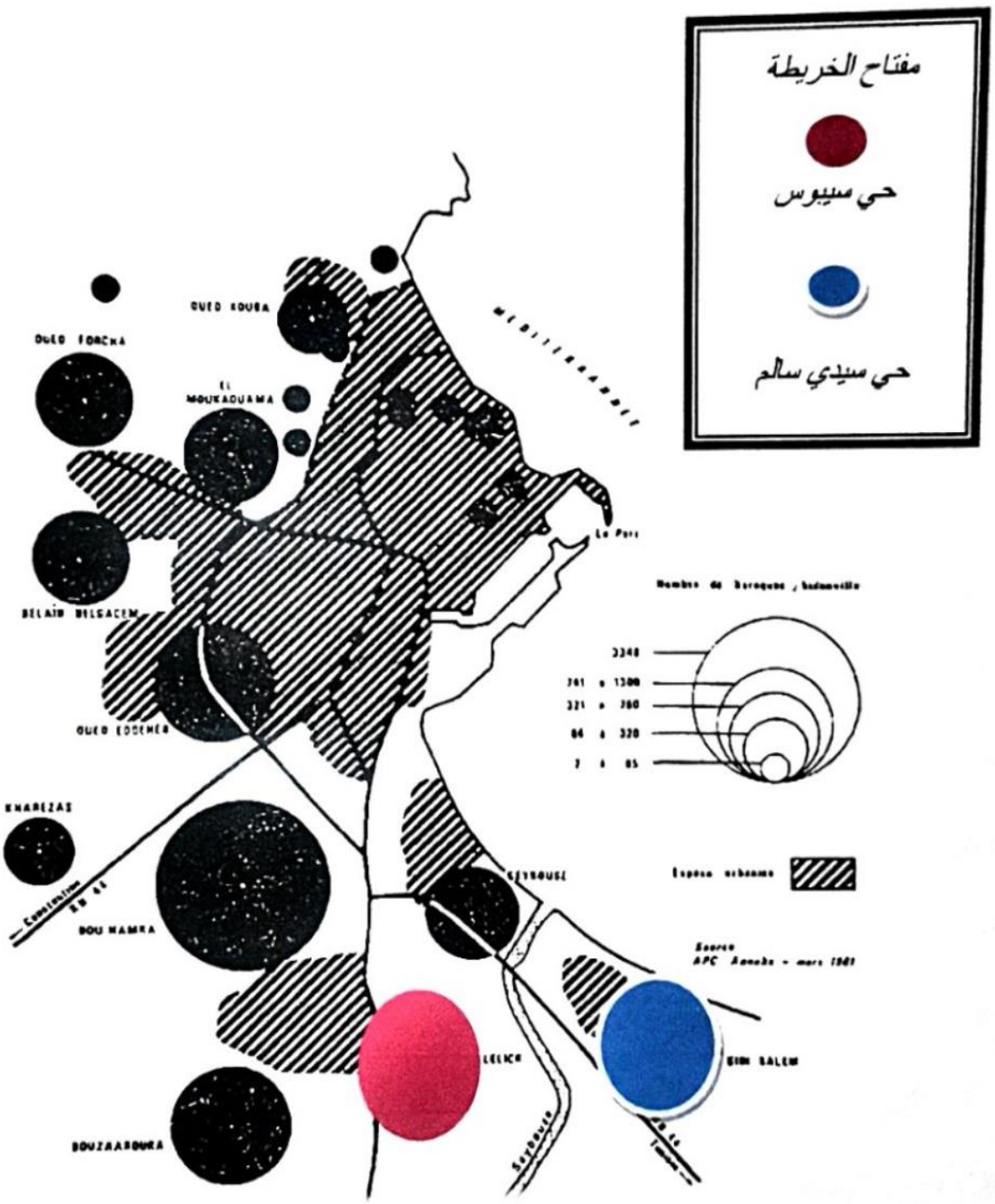

Ministry of Higher Education and Scientific Research

Badji Mukhtar Annaba University جامعة باجي مختار-عنابة-

Faculty of Humanities and Social Sciences

Department of Sociology and Demography

These

Presented with a view to obtaining the 3rd cycle doctoral degree

Under the title :

The structure of the criminal act of the criminal groups

Field study in Seybousse and Sidi Salem

- The mandate of Annaba Model -

Option : sociology crime

Prepared to Study:

- **Khroufa Said**

Supervision by Prof:

- **Pr. Amara Fatah**

Discussion committee:

FIRST NAME AND LAST NAME	QUALITY	DEGREE	UNIVERSITY
Pr. Mohamed karim friha	Président	Professor	Badji Mokhtar - Annaba University
Pr. Fatah Amara	Supervisor	Professor	Badji Mokhtar - Annaba University
D. Aicha Bia Zitouni	Discussing	Maître conferences A	Badji Mokhtar - Annaba University
Pr. Tayeb Sid	Discussing	Professor	Mohamed Al-Sharif Messaadia Souk Ahras - University
D. Mounir Bendridi	Discussing	Maître conferences A	Mohamed Al-Sharif Messaadia Souk Ahras - University

Année universitaire :

2023/2024